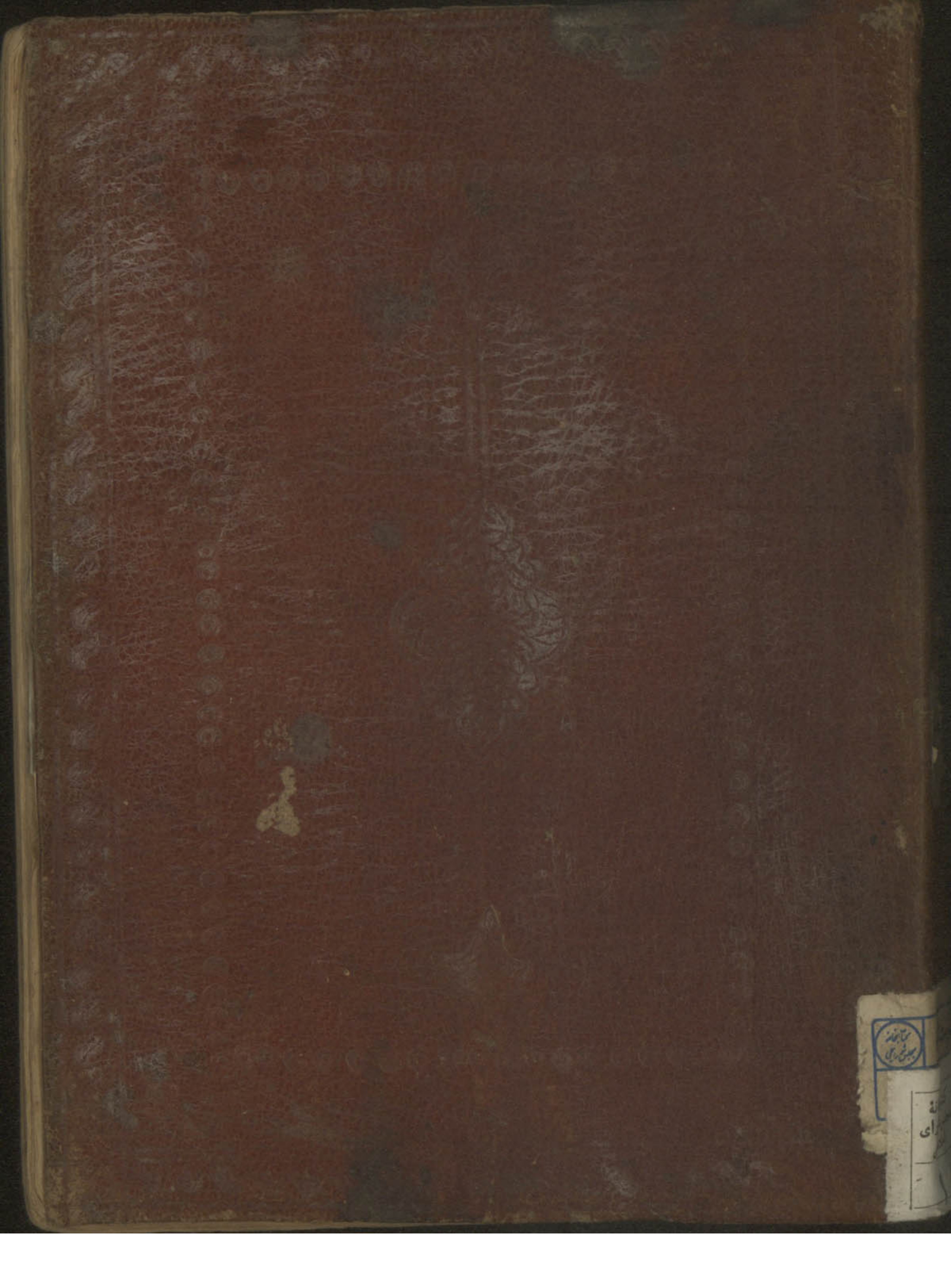




کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب
۸۷۳۴۷
کتاب
مؤلف
موضوع
شماره قفسه
۱۵۴۸
۱۰۹۰۸
۲۳۶۵
بازدید شد
۱۳۸۱
خطی - فهرست شده
۱۵۴۸



بسم الله الرحمن الرحيم

باسمك اللهم يا اهل الحمد والثنا ويا ذا العظمة والكبريا فيا منشئ الاجسام المتماثلة الطباع ومظهر الجواهر العقلية من افق الابداع نحمدك [illegible] لا تقطع مراحلها بخطى التحديد ونشكرك على مواهبك التي يضيق عن احاطتها نطاق التعديد ونصلي على اكمل شخص من نوع البشر وافضل افراد من الوبر والمدر اشرف ذوي النفوس القدسية الواصل الى افق المراتب الانسية محمد سيد الانبيا وقدوة اهل الاصفيا وعلى عترته النجبا الكرام وصحبه الماجد الاشداء العظام ونسئلك ان توفقنا بتحقيق الحق في المطالب وتهدينا نهج الوصول الى اعلى المآرب انك على ما تشاء قدير وبالاجابة رجاء المتوسلين جدير وبعد فهذه نبذة مشتملة على شرح مطول المنطق من المختصر الموسوم بالهداية للامام المحقق والفيلسوف المدقق قدوة الفضلاء المتاخرين واسوة العلماء المتبحرين وحيد دهره وفريد عصره اثير الحق والدين الابهري اعلى الله رتبته في جنان القدس وبوأه مع الصديقين في مقاعد الانس [illegible]















للاجسام المضلعة بسبب احاطة اضلاعها بها ولما كان الشكل من الاحوال التي تعم
الاجسام الطبيعية كما ذكره ههنا فقال كل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم
طبيعي متناه وكل متناه متشكل وكل متشكل فله شكل طبيعي ينتج كل جسم فله
شكل طبيعي اما المقدمة الاولى وهي قولنا كل جسم متناه فلما مر من البرهان الدال
على تناهي الابعاد واما الثانية وهي قولنا متناه متشكل فلان كل متناه
لا بد ان يحصل له عند تناهيه نهاية واحدة او نهايات كثيرة تحيط به و
يحصل له بسبب تلك الاحاطة هيئة هي الشكل فيكون متشكلا لا محالة و
اما الثالثة وهي ان كل متشكل فله شكل طبيعي فلان كل متشكل فله شكل عند
تجرده عن القواسر البتة كما ذكرنا من البيان انفا فهذا الشكل اما ان يحصل
له من طبعه او من القاسر والثاني منتف بالغرض فتعين الاول فيكون طبيعيا
اذ لا نعني بالطبيعي الا ما يحصل بالجسم من طبعه فثبت ان كل جسم فله شكل طبيعي
وهو المطلوب قال فصل في الحركة والسكون اقول لما كانت الحركة من الاحوال
التي تعرض الجسم الطبيعي من حيث هو جسم طبيعي وهي مع السكون متقابلان
تقابل عدم والملكة اراد البحث عنهما في هذا الفصل فعرفهما اولا لتوقف
البحث عنهما على تصور ماهيتهما وقدم الحركة لكونها ملكة على السكون الذي
هو عدم في التعريف لان الاعدام انما تعرف بالملكات وعرفها بانها الخروج
من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وبيانه ان الشيء الموجود لا يجوز ان يكون

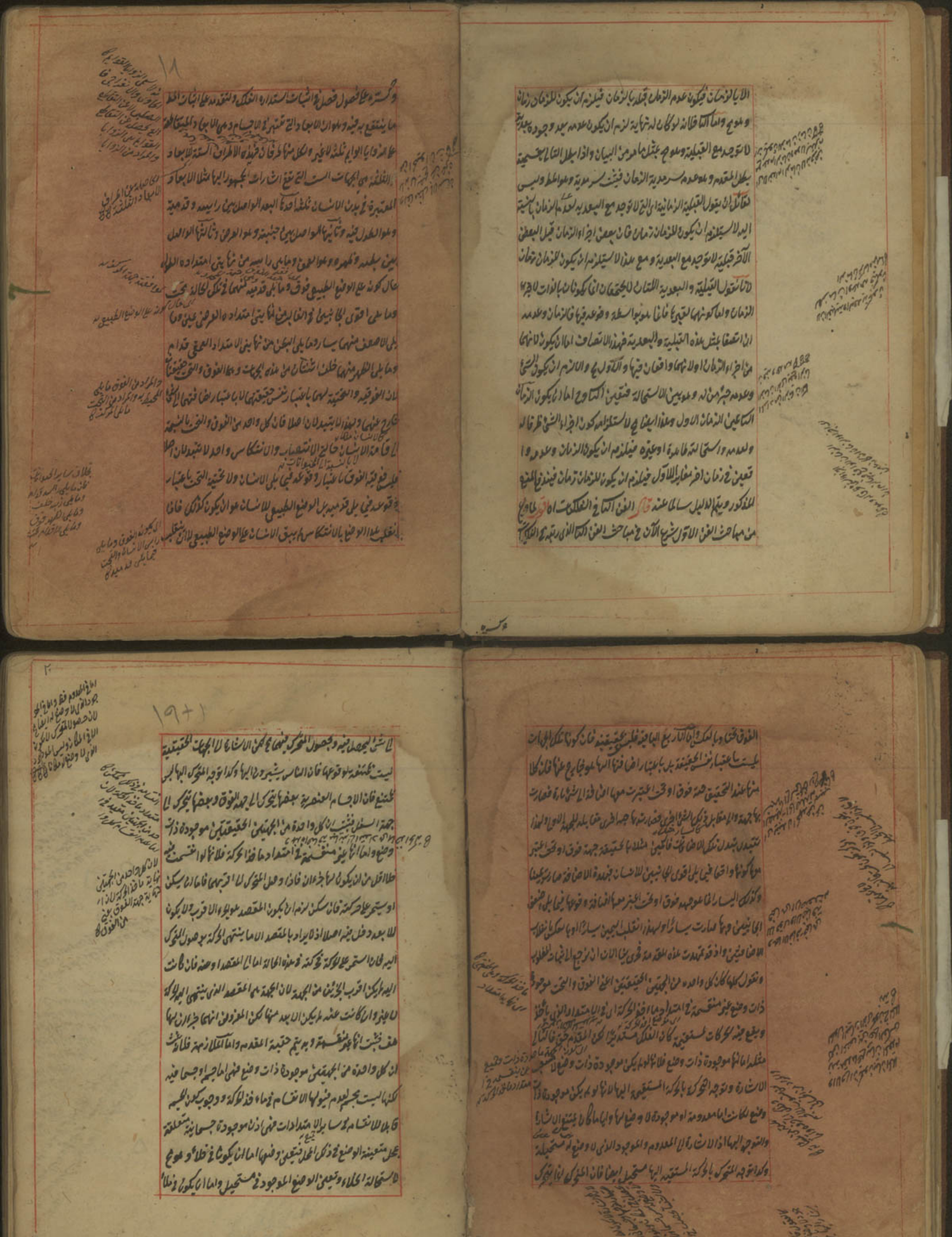
بالقوة من جميع الوجوه والا لكان وجوده بالقوة فيلزم ان لا يكون موجودا
وقد فرضناه موجودا هذا خلف فهو اما بالفعل من جميع الوجوه وهو الموجود
الكامل الذي ليس له كمال متوقع كالباري عز اسمه والعقول او بالفعل
من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها فمن حيث انه بالقوة لو خرج من القوة
الى الفعل فذلك الخروج اما ان يكون دفعة وهو الكون كانقلاب الماء هواء
فان الصورة الهوائية كانت للماء بالقوة فخرجت منها الى الفعل دفعة او على
التدريج وهو الحركة فتبين ان ماهية الحركة هي الخروج من القوة الى الفعل على
سبيل التدريج وهذا التعريف للمتقدمين من الحكماء واعترض عليه المعلم
الاول بان معرفة التدريج موقوفة على معرفة الزمان الموقوفة على معرفة
الحركة ضرورة ان التدريج هو الحصول في الزمان الذي يعرف بانه مقدار
الحركة فتعريف الحركة بالتدريج يكون دوريا واجاب عنه بعض المتاخرين
بمنع توقف معرفة التدريج على معرفة الزمان وسنده ان التدريج بديهي
التصور او انه معرف بالحصول قليلا قليلا والسكون هو عدم الحركة عما من
شانه ان يتحرك فعدم الحركة عما ليس من شانه الحركة كالموجود الذي هو
بالفعل من جميع الوجوه لا يكون سكونا فهذا الموجود لا يكون متحركا ولا ساكنا
وكل جسم متحرك فانه يتحرك بشيء من غير الجسمية اذ لو كان متحركا بالجسمية لكان
كل جسم متحركا دائما لاشتراك الاجسام كلها في دوام الجسمية وبطلان التالي

يدل على بطلان المتقدم ثم ان الحركة باعتبار ما هي فيه ينقسم الى اربعة اقسام
حركة في الكم وهي حركة الجسم من كمية الى اخرى كالنمو والذبول اما النمو فهو ازدياد
مقدار الجسم في الاقطار الثلثة على تناسب يقتضيه طبيعة ذلك الجسم
بتخلل اجزاء متحصلة من خارج في اجزائه الاصلية واما الذبول فهو انتقاص
من مقدار الجسم في الاقطار الثلثة على تناسب بانفصال بعض اجزائه الحاصلة فا
النمو حركة الجسم من مقدار الى مقدار زايد والذبول بالعكس وحركة في الكيف
كتسخن الماء وتبرده فتسخنه حركته من البرودة الاصلية الى السخونة
بالآفات المسخن مع بقاء صورته النوعية وتبرده عوده الى البرودة كذلك و
يسمى هذه الحركة استحالة وحركة في الاين وهي حركة الجسم من مكان الى مكان
آخر ويسمى نقلة وحركة في الوضع وهي الحركة المستديرة المنتقل بها الجسم من
وضع الى وضع آخر فان المتحرك على الاستدارة انما يتبدل نسبة اجزائه اما
اجزاء مكانه الملازم لها بمكان غير خارج عنه قطعا وباعتبار الثاني ينقسم الى
ذاتية وعرضية لان الحركة العارضة للجسم اما ان يكون عروضها له لذاته لا بوا
سطة عروضها لشيء آخر او لا يكون كذلك بل يكون عروضها بالحقيقة لشيء آخر كحركة
جالس في السفينة بحركتها والاول الذاتية والثانية العرضية والذاتية تنقسم
باعتبار المبدأ الى ثلثة اقسام لان المبدأ المحرك للجسم ان كان خارجا عنه كالجاذب المبطل
المستفاد من خارج فالحركة قسرية كحركة الحجر المرمي الى فوق والا فان كان محركه

مع شعور وارادة فهي ارادية كالحركة الصادرة من الحيوان بارادته والا فهي
الطبيعية كحركة الحجر بطبعه الى السفل قال فصل في الزمان اه اقول في هذا
الفصل ثلثة مطالب الاول التنبيه على انية الزمان الثاني تحقيق ماهيته الثالث
بيان سرمديته اما الاول فهو انا نفرض حركتين متفقتين في الاخذ والترك
احديهما سريعة والاخرى بطيئة ففي هذا الفرض يجد الحركة السريعة تقطع
مسافة اكثر من المسافة التي تقطعها الحركة البطيئة فلا شك ان بين اخذ السريعة
وتركها امكان قطع المسافة التي هي اطول بالسرعة المعينة وقطع المسافة
التي هي اقصر بالبطوء المعين يعني انا ندرك بالضرورة ان بينهما امرا
موجودا يسع قطع المسافة الاولى بالسرعة المعينة ويسع قطع المسافة
الثانية بالبطوء المعين فان قيل فرض الحركتين في هذه الصورة الى
ما يجدي توضيح انية هذا الامكان او بيان انه قابل للزيادة والنقصان
مع انيته او الامر افرد الاول يستلزم الاستدراك فرض الحركتين اذ
يكفي فيه فرض حركة واحدة بان يقال اذا وقعت حركة في مسافة كان
بين اخذها وتركها امكان قطع تلك المسافة وهذا ظاهر جدا والثاني
انما يتم ان لو كان في الفرض المذكور امكانان مختلفان بالزيادة والا
لنقصان احدهما بين اخذ السريعة وتركها والآخر بين اخذ البطيئة
وتركها وليس كذلك اذ فرض اتفاق الحركتين في الاخذ والترك ينافي اختلاف

الامكانين والثالث غير بين فلا بد من بيانه ليتكلم عليه قلنا المقصود
من هذا الفرض هو بيان الانية وفرض الحركتين لدفع وهم يرد على تقدير
الاكتفاء بالحركة الواحدة فانا لو فرضنا حركة واحدة في مسافة وذكرنا
ان بين اخذها وتركها امكانا اي شيئا يسع قطع تلك المسافة لم يبعد ان
يتوهم متوهم ان ذلك الشيء هو الحركة بعينها لا امر آخر وبفرض الحركتين
يندفع هذا الوهم لانا اذا فرضنا حركتين على الوجه المذكور فقط
الا بين اخذ السريعة منهما وتركها امرا موجودا يسع قطع المسافتين با
لمطابقة للمسافة الطويلة بالسرعة المعينة والقصيرة بالبطوء المعين
وذلك الامر مغاير لكل من الحركتين اذ ليس شيء منهما بحيث يسع القطع
المسافتين فوضح ان بين اخذ السريعة وتركها امكانا مغايرا للحركة يسع قطع
المسافتين بالسرعة والبطوء المعينين وهذا الامكان قابل للزيادة
والنقصان فان في الوجود حركات كثيرة متفقة في الاخذ والترك او
فيهما جميعا والامكانات الواقعة بين اخذ تلك الحركات وتركها لا بد ان
يكون متخالفة بالزيادة والنقصان وغير ثابت بل غير مجتمع الاجزاء في
الوجود لان الاجزاء امكان قطع المسافة هي امكانات اجزاء قطع المسافة
والامكانات لاجزاء قطع المسافة هي امكانات قطوع اجزاء المسافة لان
الاجزاء قطع المسافة هي قطوع اجزاء المسافة والامكانات قطوع اجزاء

المسافة غير مجتمعة في الوجود لانها مطابقة مع قطوع اجزاء المسافة وهي غير
مجتمعة فان النصف الاول من المسافة مثلا لا يجامع مع قطع النصف
الاخير ضرورة ان المتحرك ما لم يفرغ عن قطع النصف الاول من المسافة
لا ياخذ في قطع النصف الاخير منهما وهو ظاهر فثبت ان في الوجود امكانا
متقدرا غير ثابت ولا نعني بالزمان الا هذا الامكان فثبت انية الزمان
وهو المطلوب واما الثاني فهو ان الزمان مقدار الحركة لانه ثبت انه مقدار فهو
اما ان يكون مقدارا للجسم او لهيئة من هيآته القارة او الهيئة الغير القارة
لان ذا المقدار ليس الا الجسم وهيئاته ولا يجوز ان يكون مقدارا للجسم او هيئته
القارة لان الزمان غير قار على ما بيناه فلو كان مقدارا للجسم او لهيئته
القارة لزم ان يكون غير القارة مقدارا للقار وهو ممتنع لاستلزامه
وجود الشيء بدون مقداره اللازم فان مطلق المقدار اللازم للشيء
ذي المقدار وان لم ... واذا ثبت انه ليس مقدارا للجسم ولا الهيئة القارة
تعين انه مقدار لهيئة الغير القارة والهيئة الغير القارة للجسم ليس الا الحركة
فالزمان مقدار الحركة واما الثالث فهو ان الزمان لو لم يكن سرمديا لزم
لزم ان يكون له بداية او نهاية وهما محال اما الاول فلانه لو كان له
بداية لزم ان يكون له عدم قبل عدمه وجوده قبلية لا توجد مع البعدية
اذ عدم الشيء لا يوجد معه والقبلية التي لا توجد مع البعدية لا يكون الا







تلك الاجسام اما ان لا يكون كريا او لا فان لم يكن كريا لا يتحدد به الا جهة القرب
منه واما جهة البعد عنه فلا يتحدد اصلا لان غاية ما في الباب ان يكون المحاط
كريا ويكون مركزه غاية البعد عنه لكن مركز المحاط ليس غاية البعد عن المحيط فلا
يتحدد البعد عن المحيط وان كان المحيط كريا فهو كاف في تحديد الجهتين على ما مر
تقريره ويقع المحاط حشوا لا دخل له في التحديد فثبت ان الجهة الحقيقية اذا
كانت موجودة ذات وضع غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة كان
المحدد لها جسما كريا ولزم مما ذكرناه كون ذلك الجسم الكري محيطا بالاجسام
المستقيمة الحركة لتحديده جهة الفوق المحيطة بتلك الاجسام فيكون المحدد
فلما اختص بالفلك الا جسما كريا محيطا بالاجسام العنصرية المستقيمة
الحركة فتعين ان الجهة الحقيقية اذا كانت موجودة ذات وضع غير منقسمة
في امتداد ماخذ الحركة كان الفلك كريا وبهذه المقدمة تم الحجة على المط
وهو استدارة الفلك قال فصل في ان الفلك اه اقول الجسم اما بسيط او مركب
لانه اما ان يكون مركبا من اجسام مختلفة الطبايع او لا والاول كالمركب
ليد الثلثة المتالفة من العناصر المختلفة الطبايع والثاني البسيط كالعناصر فان
كلا منها لم يتالف من اجسام اخر مختلفة الطبايع والمقصود من هذا ا
لفصل لاثبات ان الفلك بسيط بالمعنى المذكور فقال الفلك بسيط لانه لا يقبل
الحركة المستقيمة ذاتا وجزءا وكل ما لا يقبل الحركة المستقيمة ذاتا وجزءا

فهو

فهو بسيط ينتج ان الفلك بسيط اما الصغرى فلان الفلك محدد للجهات لما ذكرنا
في الفصل السابق وكل ما هو محدد للجهات فهو لا يقبل الحركة المستقيمة لان القابل
للحركة المستقيمة طالب جهة وتارك اخرى وكل ما يكون كذلك فالجهة متحددة
قبله لان طلب الجهة وتركها انما يكون بعد تحددها وكل ما يتحدد الجهة قبله
فهو لا يحدد الجهة لان محددها قبلها فالقابل للحركة المستقيمة لا يحدد الجهة
وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما يحدد الجهات فهو لا يقبل الحركة ا
لمستقيمة ينتج ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة وهو الصغرى واما الكبرى
وهي ان كل ما لا يقبل الحركة المستقيمة فهو بسيط فلانه لو كان مركبا لكان لكل
واحد من البسايط اما ان يكون على الشكل الطبيعي فهو الكري او القسري
والقسمان باطلان اما الاول فلانه يستلزم ان يكون الفلك مجموع كرات
متلاقية بينها فرج مشغولة بغير تلك الكرات فلا يحصل من
تلاقيها للفلك سطح واحد كري متشابه الاجزاء لكن مثل هذا السطح واجب
الحصول للفلك ليتحدد به جهة الفوق واما القول باحتمال كون تلك الفرج
مملوة بجسم آخر فغير معقول لان الجسم المالي ان لم يكن على شكله الطبيعي
كان جزءا من الفلك متشكلا بالشكل القسري فيندرج في القسم الثاني
وان كان على الشكل الطبيعي فهو كرة واحدة ان كان بسيطا او مجموع كرات
متلاقية ان كان مركبا واياما كان لا يخلو الفرج هذا بين لا خفاء فيه

واما الثاني فلان كل واحد من تلك البسايط او بعضها لو كان على شكل القسري
لامكن عوده بطبعه الى شكله الطبيعي عند زوال القاسر والعود اليه لا يكون
الا بالحركة المستقيمة وهو خلاف ما ثبت من ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة
ذاتا وجزءا وهذا القيد اعني قولنا ذاتا وجزءا عناية قدمناها في تقرير الحجة لدفع
الاعتراض بان قبول الجزء الحركة المستقيمة لا يستلزم قبول الكل لها فلا يلزم
الخلف المذكور على تقدير كون البسايط على اشكالها القسرية فان العناية
بها يتضح ان قبول الجزء الحركة المستقيمة خلف ايضا قال فصل في ان
الفلك قابل للحركة المستديرة اه اقول المط في هذا الفصل اثبات احكام
الثلثة احدها كون الفلك قابلا للحركة المستديرة وثانيها كونه ذا مبدا ميل
مستدير متحرك به على الاستدارة وثالثها انه ليس في طبعه ميل مستقيم
اما الاول فالبرهان عليه ان كل جزء من الاجزاء المفروضة للفلك فله وضع
معين ومحاذات معينة بالنسبة الى ما في جوفه وحصول هذا الوضع له
ليس من مقتضى طبيعته والا لزم اشتراك الاجزاء كلها في الوضع لاشتراكها في
الطبيعة اذ لو لم يشترك الاجزاء في الطبيعة بل كان لكل منها طبيعة على حدة
يقتضي وضعا معينا ومحاذاة معينة لزم كون الفلك ذا اجزاء مختلفة الطبايع
فلا يكون الفلك بسيطا وقد اثبتنا انه بسيط هف فثبت ان الاوضاع الحاصلة
لاجزاء الفلك ليست من مقتضيات طبيعتها المشتركة فيكون زوالها جائزا

بالنظر

بالنظر الى نفس الطبيعة دون زوالها وتبدلها اي ان يكون بالحركة المستقيمة او المستديرة
والاول باطل والا لزم كون الفلك قابلا للحركة المستقيمة وقد بينا بطلانه فتعين
الثاني فثبت كونه قابلا للحركة المستديرة وهو المطلوب واما الثاني فهو ان الفلك
ذو مبدا ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة فاعلم اولا ان الميل حالة
في الجسم مغايرة للحركة يقتضي الطبيعة بواسطتها الحركة لو لم يعق عوايق
ويعلم مغايرتها لها لوجوده بدونها في الحجر المرفوع باليد والزق المنفوخ
المسكن تحت الماء واذ قد علمت هذا فلنشرع في تقرير البرهان بان نقول
يجب ان يكون الفلك ذا مبدا ميل مستدير اذ لو لم يكن كذلك لما كان
قابلا للحركة المستديرة وبطلان التالي بما ذكرناه من البيان يدل على بطلان
المقدم اما الملازمة فلانه لو لم يكن في طبعه ميل مستدير لم يقبل الميل المستدير
بالقسر من فاعل خارجي فلا يوجد فيه ميل مستدير اصلا اذ الميل اما ان يكون
طبيعيا او قسريا فيلزم امتناع حركته على الاستدارة لما ذكرنا ان الميل آلة
للطبيعة في احداث الحركة وامتناع حدوث المعلول عن العلة التي لها آلة
في احداثه بدون تلك الآلة وامتناع حركته على الاستدارة هو المعنى بكونه
غير قابل للحركة المستديرة فثبت الملازمة وانما قلنا انه لو لم يكن في طبعه
ميل مستدير لم يقبل الميل القسري لانه لو قبل الميل القسري لتحرك به ان لم
يمنع مانع عن الحركة مانع خارجي لان طبيعة المقسور يقتضي الحركة القسرية

فان لم





اذ لو كان الميل الكثير عايقا وهو لا يجوز ان يكون الميل الكثير مانعا فى الضعف اى احد لا يكون
له تاثير فى المعاوقة فلا يكون عايقا وهذا الاعتراض يندفع بما اثبتناه من ان از
دياد سرعة الحركة بحسب انتقاص الميل المعاوق فلا نعيده واما الجواب عنه بان الضعف
الميل وعدم تاثيره فى المعاوقة انما يكون لصغر الجسم وهو من الامور الخارجية العارضة
للجسم والمفروض انتفاء الموانع الخارجية العارضة للجسم فسقوطه ظاهر اما اولا فلانه
لا نم ان ضعف الميل انما يكون بسبب صغر الجسم ولم لا يجوز ان يكون بحسب انتفاش الا
جزاء كما فى القطن المندوف واما ثانيا فلان المفروض ليس انتفاء ما يمنع العايق
عن كونه عايقا بل انتفاء ما يمنع الجسم عن الحركة ويعوقه فلا يكون ضعف ميل الجسم
لصغره خلاف المفروض وثالثها انه لا يلزم من عدم لزوم الخلف من فرض كون ا
لميلين على نسبة الزمانين انما يكون من فرض حركة عديم الميل لجواز لزومه من المجموع
من حيث هو مجموع فلا يلزم استحالة حركة عديم الميل والا لما وجب على هذا بان
يلزم اذا كان لازما من المجموع لكان المجموع محالا كما يتحقق لكنه لا بد ان يكون لاستحالة
واحد كالجزئين وليس لاستحالة كون الميلين على نسبة الزمانين مقتضى لانه يكون
لاستحالة حركة عديم الميل وهذا الجواب ليس بتمام اذ لا يلزم من استحالة المجموع
استحالة احد الجزئين لجواز امكان كل واحد من الجزئين مع استحالة المجموع من حيث
هو مجموع فان مجموع النقيضين محال مع امكان كل منهما والجواب التام ان استحالة
المجموع اما ان يكون لاستحالة احد الاجزاء او لاستحالة صفة الاجتماع ... الا

الاجزاء لصفة الاجتماع واستحالة مجموع النقيضين لاستحالة اجتماعهما لا لما
فيهما وفيما نحن بصدده لا استحالة لصفة الاجتماع لعدم تنافى الاجزاء فتعين
استحالة احد الاجزاء وهو حركة عديم الميل ويلزم المطلوب واما الاعتراض ببيان اللازم
من الحجة ليس الا وجوب اقتران الحركة مع عايق ما اعم من الميل وغيره لا ما ذكره
هو كون الحركة مع العايق كما لا معه واللازم من استحالة ليس الا ان الحركة لا تخ
من عايق ما ولا يلزم ان يكون ذلك العايق ميلا لجواز كونه عايقا خارجيا والجواب
عنه بان الحركات الثلثة لما فرض اشتراكها فى عدم العايق الخارجى يجب ان التفاوت
بينها بكون بعضها مع العايق وبعضها لا معه لا يكون الا بسبب المعاوق الداخلى
الذى هو الميل ففيه خبط لانه قد تبين من البرهان ان اللازم المذكور انما يلزم
من فرض حركة عديم الميل ويلزم من هذا استحالة حركة عديم الميل وهو المطلوب فانه
لو كان مع الميل المعاوق وهذا بين لا سترة فيه واما الحكم الثالث وهو ان الفلك
ليس فيه طبيعة ميل مستقيم فالدليل عليه انا قد بينا ان الفلك بسيط لانه ليس فيه تركيب
قوى وطبايع مختلفة بل له طبيعة واحدة مقتضية للميل المستدير فان اقتضت
الميل المستقيم لزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية لامرين متنافيين لان
لكل جزء من الاجزاء المفروضة للفلك له وضع معين ومحاذاة معينة وطبيعة الفلك
بالميل المستدير مقتضية الانصراف عن ذلك الوضع فلو كان فيه طبيعة ميل مستقيم يقتضى
التوجه الى ذلك الوضع لزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية للتوجه الى شىء والا





الميل بسبب الحركة موجود معها من بداية المسافة الى نهايتها فيكون زمانيا لا آنيا فكيف يكون انيا والاستدلال على آنية الميل بآنية الوصول وزواله غير صحيح لانا لا نسلم ان الوصول آني فان الوصول عبارة عن الحصول موجود في الزمان ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان آنية الوصول يستلزم آنية الميل لا بد له من دليل قلنا المراد بالوصول ورود الحدود وتنهي وقد اشرنا الى ذلك وانتهى حدودها ظاهر بما ذكر من البيان والمراد بآنية الميلين آنية الميل الاول بصفة كونه موصلا وآنية الميل الثاني بصفة كونه مزيلا للوصول وحد نية الميلين داخل الاستثناء انتهى وهذا ولا شك ان آنية الوصول وزواله يستلزم آنية الميلين بحسب الوصفين المذكورين فيضعف الاستدلال بآنية الوصول وزواله على آنية الميلين واندفع الاشكال واذ قد ثبت ان كل واحد من الميلين آني وان آن الميل الاول غير آن الميل الثاني فنقول لا بد ان يكون بين آنين زمان والا لزم تتالي الآنين المستلزم لتركب الزمان من الآنات الغير المتجزية وهو مستحيل لاستلزامه تالف الحركة والمسافة من الاجزاء التي لا تتجزى لان الزمان والحركة والمسافة منطبقة كل منها على الآخر يكل واحد منهما مما لا يتجزى يستلزم كون الباقيين كذلك وان يكون الجسم المتحرك ساكنا في ذلك الزمان اذ لو كان متحركا فيه لكان اما متحركا الى الطرف المذكور فلزم ان يكون الجسم المتحرك غير واصل في هذا الزمان وقد فرضناه انه

واصل هذا خلف لو هذا فيلزم زوال الوصول قبل الآن الذي فرضناه آن زوال الوصول هذا خلف فثبت ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة فيكون مستديرة ولا بد ان لا ينقطع هذه الحركة والا لزم انقطاع الزمان فلا بد ان يوجد حركة مستديرة دائمة حافظة للزمان ولو لا حركة مستديرة يحتمل الدوام سوى حركة الفلك فيكون هي الحافظة للزمان فيكون دائمة وهو المطلوب والمراد بحال الوصول في البرهان على الوجه الذي قررناه ما يقع فيه الوصول من آن او زمان واما جعل الحال بمعنى الوصف والاضافة في الحال الوصول بمعنى البيانية والاستدلال بانقسام الزمان على انقسام الوصول على انقسام الطرف والزمان الخلف بعدم الوصول الى الطرف عند الوصول الا الطرف فيه تعسفات ظاهرة غير مطابقة لمتن الكتاب موجبة لزيادة الاشتراك ومع هذا لا يتم الاستدلال على آنية الوصول لعدم ظهور الخلف فيبقى المدعى الا آنية فيها فلنغرب بيان زيادة الاشتغال بذلك حتى واعلم ان الاستدلال بآنية الوصول على آنية الميل الثاني المزيل للوصول يقتضي ان يكون ان الميل الثاني هو آن زوال الوصول ولا نم ان ما بين آني الوصول وزواله من الزمان زمان السكون بل زمان الحركة فنقول لو كان متحركا في ذلك الزمان فاما ان يكون متحركا الى الطرف او عنه قلنا نختار انه متحرك عنه قوله فيلزم زوال الوصول قبل الآن الذي فرضناه آن زوال الوصول وهو مستحيل قلنا لا نم استحالته وانما يكون كذلك



الجبل او السكون هو عدم الحركة بالحقيقة بخلاف الجهة المرمية حيث يلزم سكونها
في آن الملاقاة اذ لا حركة منافية الملاقاة اما على القطع على ما ذكرنا واما على
التوسط فلان الحركة بمعنى التوسط انما يكون في وسط المسافة وحد الملاقاة
بالنسبة الى الجهة المرمية ليس من وسط المسافة لان الجهة المرمية لها حركتان
مختلفتان صاعدة وهابطة وحد الملاقاة نهاية لمسافة احديهما الصاعدة
وبداية لمسافة الاخرى الهابطة فلا يكون لها في آن الملاقاة حركة في
التوسط واذ قد ثبت ان لا حركة لها اصلا في آن الملاقاة فيلزم سكونها فيها
قطعا فاندفع الشوق وزال الاستبعاد ثم يلزم مما حققناه انه سلكها الملغي
في تقرير الحجة من اعتبار الوصول والزوال انه يوجد لكل واحد من الجهة
والجبل سكون زماني فان لكل منهما وصولا الى حد الملاقاة وزوالا
عنه في آنين متغايرين بينهما زمان السكون واما الطريقة التي
سلكناها من اعتبار الميلين فلا يلزم منها شيء من ذلك اما الجبل فلانه
لا انعقاد ميل فيه بل ليس له الا ميل واحد مستمر من بداية المسافة الى نهايتها
مقتضيا للحركة كذلك فلا سكون له اصلا واما الجهة وان حصل فيها الميلان
لكنهما الباعثان الآنيين متغايرين لا يكون بينهما زمان السكون بل هما يجتمعان
في آن الملاقاة لعدم تنافيهما لذاتيهما احدهما وهو الميل الصاعد عن
جهة الآخر وهو الميل الهابط اي ميل فيها من جهة الجبل كالحجر المرمي الى فوق

بحسب

بحسب طبعه الرائع ميلا هابطا وهو ميله الذاتي الطبيعي وبحسب قوة من رفع
يده عليه نحو تلك الجهة ميلا صاعدا هو ميله القسري الحاصل له من جهة
الرافع هذا ما يلخص لدي في هذه المسئلة من تحقيق بعد ما اتفق لي
فيها من امعان النظر بعادته التوفيق لما لم ار فيها ما اتاه الشهرة حققت
فقضيت من تحقيقها الوطر رجاء ان يدخر لي اجر جزيل يوم الحساب
او دعوة جميل فيما بين الاعقاب قال في ان الفلك يتحرك بالارادة اقول
يريد ان يثبت ان حركة الفلك الارادية صادرة عن النفس الفلكية
بارادتها حسب صدورها كحركات عنا بارادتنا والبرهان عليه ان حركة الفلك
ذاتية لو قد تبين ان الفلك في طبعه ميل مستدير تحركه على الاستدارة
فلو كانت حركته الموجودة على الدوام طبيعية لزم دوام سكونه في الذات
وتعطلت الطبيعة الفلكية دائما وانه محال فثبت انها ذاتية فالحركة الذاتية
اما طبيعية او قسرية او ارادية فحركة الفلك اما طبيعية او قسرية
لا سبيل الى كونها طبيعية او قسرية فتعين كونها ارادية اما انه لا
سبيل الى كونها طبيعية فلان حركة الفلك مستديرة ولا شيء من الحركة
الطبيعية بمستديرة فلا شيء من حركة الفلك بطبيعية اما الصغرى فقد مر
بيانه واما الكبرى فلان الحركة الطبيعية هرب عن الحالة المنافرة
وطلب للحالة الملائمة اذ لا يعني بالحركة الطبيعية الا هذا ولا شيء من الحركة



المستديرة كذلك واما انها ليست هربا عن الحالة المنافرة فلان كل متحركة او منتقل يترك الجسم الحركة المستديرة فيطلبه فلو كان ترك الجسم اياه هربا عنه بالطبع لكان طلبه اياه ايضا بالطبع فيلزم ان يكون المهروب عنه بالطبع مطلوبا بالطبع وانه محال واما انها ليست طلبا للحالة الملائمة فلان طلب الحالة الملائمة يوجب سكون الجسم عنده وصوله اليها والحركة المستديرة اعني للفلك لا يوجب السكون عنده ومنع مانع الا وضاع الممكنة له في تمام الدورة والا لزم السكون قبل تمام الدورة او عنده وليس كذلك فثبت ان الحركة الفلك ليست طبيعية فان قيل قد ثبت ان الفلك في طبعه ميل مستدير يحرك على الاستدارة والحركة الحاصلة بالميل الطبيعي لا بد ان يكون طبيعية لكن لا نم ان يكون طبيعية وانما يكون طبيعية ان لو كان الطبع مع ما يقتضيه من الميل كافية في حصول الحركة موجبة لها وهو ممنوع اقصى ما في الباب ان يكون مقتضاه الطبيعة مع الميل الكرية موقوفا على انضمام الارادة فيكون الحركة ارادية لعدم حصولها الا بالارادة واما انه لا سبيل الى كونها قسرية فلان الحركة القسرية هي الحركة التي تكون الحركة الطبيعية او الحركة المخالفة للحركة الطبيعية اذ القسر انما يوجد ان لو وجدت حركة طبيعية وقد تبين ان الفلك ليس له حركة طبيعية فلا يكون له حركة قسرية هذا ما ذكره هنا في هذا الموضع والذي ذكره في مبحث الحركة ان الحركة القسرية هي الحركة الحاصلة بقوة مستفادة من خارج وهذا المفهوم اعم من ان يكون لطبيعة الجسم المتحرك مقتضى من حركة او ميل او لا يكون وعلى تقدير ان يكون له مقتضى فالمفهوم المذكور اعم

من ان يكون ميل المستفاد من الفاعل الخارجي والميل المقتضى للطبيعة مثلا وافقا بان يقتضى الطبيعة حصول ذلك الميل بالقوة والفاعل الخارجي يوجبه بالفعل او ميلين متغايرين متوافقين او مختلفين فان اعتبر عموم هذا المفهوم حتى يكون الاقسام المحتملة للمفهوم المذكور كلها من الحركة القسرية لم يصح قوله لان القسر على خلاف الطبع وان اعتبر في مفهوم الحركة القسرية ان يكون على خلاف مقتضى الطبيعة بطل انحصار الحركة الذاتية في اقسامها الثلثة الطبيعية والقسرية والارادية لانه يخرج عنها المحالات الداخلة للمفهوم المذكور اعني الحركة بالقوة الخارجية التي لا يكون للطبيعة فيها مقتضى والتي لا تغاير مقتضى الطبيعة والتي تغايره ولا تخالفه اما وجها على الطبيعة والارادية فقط والاخرى وجها عن القسرية فلعدم الشتمل لها على ما اعتبر في القسرية من المخالفة للطبع وللحامل ان للدليل المذكور على امتناع قسرية حركة الفلك بعد تصحيح الاستحالة على ان للحركة الذاتية منحصرة في الاقسام الثلثة وعلى ان القسر على خلاف الطبع وما كان المفهومان لا يجتمعان على الصدق تنافيهما على ما تبين فلا يصح ما بني عليهما من الدليل

قال فصل في ان القوة المحركة للفلك اه اقول لما ثبت ان حركة الفلك ارادية حاول البحث عن مبداء هذه الحركة فقال القوة المحركة للفلك يجب ان يكون مجردة عن المادة لان المبداء الصادر عنه هذا التحريك الارادة لا بد ان تكون مجردة عن المادة ذات ارادة كلية متعلقة بجزم الفلك فصول العقول والنفوس يجب

تعلق نفس الناطقة ببدن الانسان وذلك لان القوة المحركة للفلك يقوى على افعال غير متناهية ولا شيء من القوى الجسمانية كذلك فلا شيء من القوى المحركة للفلك بقوة جسمانية فهي اذن نفس مجردة واما العقل لا يباشر تحريك الاجسام بالارادة لما ثبت عندهم ان العقل كامل لا يعرض له قط والمباشر للتحريك الارادي يا نفس مستكمل اما الصغرى فلما ثبت من دوام الحركة الفلكية واما الكبرى فلان القوة الجسمانية قابلة للتجزي اذ المراد بالقوة الجسمانية الصورة النوعية الحالة في مادة الجسم السارية فيها بحسب حلول الصورة النوعية المقدارية وسريانها فيها فاذا فرض انقسام الجسم بحسب صورته المقدارية الى اجزاء مقدارية لزم انقسام صورته النوعية السارية فيها ايضا الى اجزاء مقدارية كل صورة نوعية لاجزاء الجسم لا محالة لا يقال هذا منقوض بالقوى النباتية والحيوانية الحالة في الاجسام المركبة المسماة بالاجسام الالية فانها لا ينقسم بانقسام تلك الاجسام الى بسائطها التي نعرف بيقين ضرورة ان البسائط لها صور نوعية مخالفة بالحقيقة لصور المركبات التي هي تلك القوى لانا نقول الكلام في القوى الجسمانية للاجسام البسيطة لها اجزاء مقدارية متشابهة متساوية للصور النوعية التي للكل في الحقيقة اسما فان المقدارية منها والا لما كانت تلك الاجزاء متساوية للكل في الحقيقة ولا تلك الاجسام بسيطة فاما الاجسام المركبة الحاملة لقواها التي يقع عليها

بعد التركيب فبسائطها ليست اجزاء مقدارية متشابهة متساوية للمركب في الحقيقة حتى يكون صورها النوعية ايضا كذلك بل هي اجزاء مادية هي اجسام مختلفة في الحقيقة لتلك الاجسام المركبة الحقيقية فلا يلزم من انقسام المركبات اليها انقسام القوى الحالة في تلك المركبات التامة بجملتها الا صورها النوعية فظهر الفرق واندفع النقض واذ قد ثبت ان القوة الجسمانية قابلة للتجزي مع العقل فان الجزء منها يقوى على بعض ما يقوى عليه الكل اذ لو لم يكن كذلك فاما ان لا يقوى الجزء على شيء اصلا فيلزم ان لا يكون جزء القوة قوة فلا يكون الجزء مساويا للكل في الحقيقة وقد بينا انه كذلك هف او يقوى على مثل ما يقوى عليه الكل فيلزم مساواة الجزء الكل في التاثير وهذا ايضا خلف فان قيل كون الجزء من القوة يقوى على بعض ما يقوى عليه الكل القوة انما هو بالنسبة الى الكل الجسم مختار ان الجزء من القوة بالنسبة الى الكل الجسم لا يقوى على شيء اصلا ولا نم انه يلزم ان لا يكون جزء القوة قوة وانما يلزم ذلك ان لو لم يقو على شيء بالنسبة الى جزء الجسم الذي هو حامله سلمنا لكن بالنسبة الى جزء الجسم مختار ان الجزء من القوة بالنسبة الى الجزء الجسمي على مثل ما يقوى عليه الكل من القوة بالنسبة الى الكل ولا نم لزوم مساواة الجزء الكل والتالي يلزم ذلك ان لو كان تاثير الجزء في الكل كالكل فيه وليس كذلك قلنا قد سبق ان الكلام في الاجسام البسيطة المتشابهة الاجزاء التي لا تفاوت فيها بسطها بوجه في التحريك لا في الاجسام المركبة التي يتفاوت فيها لتفاوت البسائط قواها المركبة ولهذا الحيوان الاجسام في حركتها الارادية الصادرة عن

عن النفس الحيوانية فلا تفاوت بين تأثير جزء القوة في جزء الجسم الصغير وبين تأثير
كلها في كله بحسب صغر الجسم وكبره لعدم المعاوقة والا التفاوت بحسبهما قوة القوة وضعفها
فان كل القوة لاشتمالها على الجزء والزيادة اكثر واقوى من جزء القوة فاذن لا يجوز ان يكون
تأثير جزء القوة في جزء الجسم مثل تأثير كلها في كله لاستلزامه ما لا يجوز من مساواة الاضعف
للاقوى فثبت ان القوة الجسمانية يقوى الجزء منها على بعض ما يقوى عليه كلها ومتى
كان كذلك لا يقوى القوة الجسمانية على الغير المتناهي من الافعال لان الجزء منها اما ان
يقوى على غير المتناهي او على المتناهي والاول باطل لان الجزء منه اقل على ما لا يتناهى من مبدأ
معين والكل يقوى من ذلك المبدأ على اكثر مما يقوى عليه الجزء لزم الزيادة على الغير المتناهي
المتسق النظام في جهة عدم تناهيه وانه مح فتعين ان يقوى الجزء على المتناهي من الا
فعال وكذلك ساير الاجزاء فيلزم ان يقوى الكل ايضا على المتناهي لان انضمام
المتناهي الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي فان قيل لا نم ان انضمام المتناهي الى
المتناهي لا يوجب اللاتناهي وانما لا يوجب لو كانت الانضمام مرارا متناهية
وهو مم اذ القوة ههنا بحسب انها قابلة الانقسام الى غير النهاية كالجسم فالاجزاء
فرضية غير متناهية لكل واحد منها اثر متناه فاذا انضمت الاثار بعضها الى
بعض بحسب انضمام الاجزاء بعضها الى البعض واحرار غير متناهية بعدد الاجزاء
الغير المتناهية حصلت من ذلك الانضمام آثار غير متناهية فالغير المتناهية آثار
غير متناهية بالضرورة قلنا الاجزاء الفرضية الغير المتناهية للقوة الجسمانية كلها

ما يقوى عليها اثر الان الانقسام الى غير النهاية تؤدي بالاخرة الاجزاء في غاية ا
لصغر في الضعف بحيث لا تنقسم اصلا بحسب الخارج وان انقسمت بحسب الوهم والفرض
لكن الاجزاء الوهمية او الفرضية ليس لها في الخارج الا اثر فاما قلت فالاجزاء المتحققة
الوجود في الخارج التي لها اثر متناهية بحسب العدد ولكل واحد منها اثر متناه فانضمام
تلك الاثار المتناهية بعضها الى البعض بحسب انضمام الاجزاء بعضها الى بعض مرار
متناهية بعدد الاجزاء المتناهية لا يوجب اللاتناهي قطعا فثبت ان كل ما يقوى
عليه القوة الجسمانية فهو متناه وهذا مستلزم ان القوة الجسمانية لا يقوى على
غير المتناهي وهي كبرى الشكل فينتج المط ثم تم البرهان على المط واما فايدة تقييد
غير المتناهي بالمتسق النظام في قوله فيلزم الزيادة على غير المتناهي المتسق
النظام فقال قدس بعض المحققين شرح هذا المختصر ولعله انما قيد غير المتناهي
بالمتسق النظام لان الزيادة على غير المتناهي اذا لم يكن الانتظام متسقا غير
مستحيل كالشهور والسنين الماضية فانهما غير متناهيين مع ان الشهور
اكثر من السنين وكذا الحكم الالوف المتضاعفة والمات المتضاعفة الى غير
النهاية هذا كلامه بعبارته وفيه من الابهام ما لا يخفى على المحصل اذ من الوا
جب على هذا القايل ان يبين معنى اتساق النظام ويبين انه حاصل في
الحركات الفلكية دون الشهور والسنين والمات والالوف المتضاعفة
ونبين وجهه الاستحالة الزيادة على غير المتناهي المتسق وعدمها في الزيادة

على غير المتناهي الغير المتسق لان هذه الامور غير بينة في نفسها فتفتقر الى البيان
لا محالة ولم يبين شيئا منها بل الفرق بين الحركات الفلكية وبين الشهور والسنين
التي هي مقادير لها باتساق النظام في الاول وعدمه في الثاني غير مستقيم بل كلاهما
على ما هو المشهور بين القوم ولمن حاول تصحيح كلام هذا القايل ان يقول المراد
بكون الغير المتناهي متسق النظام ان يكون امتدادا واحدا او اجزاء موجودة
متصلة الحدود والزيادة على غير المتناهي المتسق النظام بهذا المعنى بينة
الاستحالة ولا شك ان الحركات الفلكية الغير المتناهية المتسقة النظام بهذا
المعنى فيمتنع الزيادة عليها واما الشهور والسنون فمجموعها وان كان زمانا
واحدا مطابقا للحركة الفلكية متصلا حسب اتصالها الا انه عرض له التعدد لاجزائه
المفروضة بحسب الاعتبار جعلها شهورا وسنينا متعددة واخرجها عن الاتصال و
الاتساق والزيادة على العدد الغير المتناهي العارض للاجزاء المفروضة للامتداد
الواحد المتصل الغير المتناهي غير مستحيل لان هذا الامتداد قابل للتجزية الى غير
النهاية فاذا افرض فيه اجزاء غير متناهية بمقدار واحد معين يحصل بهذا الاعتبار
عدد غير متناه كالسنين في الزمان مثلا ويمكن ان يجعل كل واحد من احاد هذا
العدد بمقدار اكثر قطعا من الاول ويحصل عدد آخر غير متناه اكثر من الاول لا محالة
لصيرورة كل واحد من احاد العدد الاول عددا مشتملا على عدة احاد من العدد ا
لثاني كالشهور من الزمان وكذا في الالوف مع المات ولو اعتبرنا في الحركة مثل ذ

المتحقق في الزمان وزوال الاتساق المذكور منها لا يمكن الزيادة على غير المتناهي في الحركة
ايضا فثبت بهذا التقرير ما ابهمه هذا القايل و وضح الفرق بين الحركة وبين الشهور
والسنين والمات والالوف المتضاعفة ويمكن ان يكون المراد باتساق النظام
عدم الانقطاع و يعني بالزيادة على غير المتناهي الغير الانقطاع الزيادة عليه في جهة
عدم تناهيه وذلك لازم فيما نحن فيه لفرض وقوع التحريكين من مبدا واحد ويكون
هذا التقييد احترازا عن الزيادة على غير المتناهي في جهة التناهي فانها غير مستحيلة بل
واقعة كسلسلتين من الحوادث الغير المتناهية مبتدائين من مبدائين
مختلفين احدهما من يوم والاخرى من يوم آخر قبل ذلك اليوم او بعده والاكثر
على هذا ان المص لم يذكر قيد كون الزيادة في جهة عدم التناهي ولا بد من ذكره لما
ذكرنا ان الزيادة بدونه غير مستحيلة واما الاتساق بمعنى الاتصال وان كان
واجب الذكر ايضا لعدم الاستحالة بدونه الا ان المص ترك ذكره لظهوره في الحركة
واعترض على هذه الحجة بانا لا نم ان تناهي الحركات لكل جزء من اجزاء القوة يستلزم
تناهي التحريكات الصادرة من كلها من حيث هو كل لجواز ان يقوى كل القوة من
حيث هو كل على اكثر من مجموع ما يقوى عليه الاجزاء واجيب عنه بجواب محصله ان
نسبة آثار اجزاء القوة الى آثار كلها كنسبة اجزاء القوة الى كلها ونسبة اجزاء
الى كلها كنسبة محال الاجزاء الى محل الكل اعني نسبة اجزاء الجسم الى الجسم ونسبة اجزاء الجسم
الجسم نسبة متناه الى متناه فلو كانت نسبة آثار اجزاء القوة الى آثار كلها نسبة

مشاء المايز منه لزم ان يكون نسبة مشاء المايز مشاء نسبة مشاء لا مشاء واذ لم
يثبت ان اثار كمال القوة متناهية كما اثار الافراد وهو ظاهر قال فبطل ان المحرك القريب
للفلك قوة جسمانية اه اقول لما بين ان مبدأ الحركة الارادية الفلكية نفس مجردة ذات
ارادة كلية اراد ان يبين ان هذه النفس المجردة لا يكفي في صدور هذه الحركة عن ا
لفلك بل لا بد معها من قوة اخرى جسمانية ولا بد لها هنا من تمهيد مقدمتين قبل
الوصول الى المقصود احديهما ان الحركة الارادية انما توجد بارادة تابعة
لشوق جزئي منبعث عن تصور تخيلي او توهمي او عقلي فان الحيوان مثلا
لما يتحرك بالارادة لانه يتصور اولا شيئا ويدرك انه ملائم او غير ملائم ثم ينبعث
منه ادراك انه ملائم شوق الى طلبه بالحركة الجاذبة مسمى بالشهوة ومن ادراك
انه غير ملائم شوق الى دفعه بالحركة الدافعة مسمى بالغضب ويتبع ذلك الشوق
عزم الحركة للطلب والدفع وهو الارادة الحاصلة للقوة المحركة المنبثة في العضلات
على تحريك الاعضاء فيحركها وثانيهما ان ما يوجد من الحركة الارادية حركة جزئية
يقتضي ارادة جزئية تابعة لشوق جزئي منبعث عن راي جزئي فلو حصل لنا راي كلي
وانبعث لنا منه شوق كلي يستتبع ارادة كلية لم يكن هذا الراي الكلي مع ما يتبعه
من الشوق الكلي والارادة الكلية سببا كافيا في صدور الحركة الارادية الجزئية
مناسبة للابدان تخصيص كل واحد منها وتصير جزئيا لم يقتضي صدور الحركة الجزئية
وذلك لان الكلي نسبته الى سائر الجزئيات على السواء فاقتضاء الارادة الكلية

من حيث انه جزئي موجود في الخارج يتوقف على وجوده لانا نقول حدوث السواد الجزئي مثلا المتصور
الا السواد او قيدنا هذا الكلي بقيود الشخص على مثال هذا الكلي ممثل بهذه القيود وان
كانت متكثرة غاية الكثرة لا يكون الا كليا واما المتصور هذا السواد من حيث تشخصه المانعة من
فرض الاشتراك فلا يحصل الا بعد وجوده فلو توقف وجوده على مثل هذا التصور كان دورا قال مع
تساوي النسبة ترجيح بلا مرجح اقول اعترض بانا سلمنا ان الارادة الكلية نسبتها الى جميع الجزئيات
على السواء لكن لا نسلم ان صدور بعض الجزئيات بها دون غيرها ترجيح بلا مرجح لم لا يجوز ان يكون استعداد
القابل لذلك البعض اولى مرجحا كما ان نسبة العقل الفعال الى جميع الصور على السواء وصدور البعض
لاستعداد المادة لذلك البعض واعلم ان محصول المقدمة الثانية هو ان صدور الفعل الجزئي متوقف
على الارادة الجزئية المتعلقة بخصوص ذلك الفعل التابعة للشوق الجزئي الى ذلك الفعل المنبعث
عن التصور الجزئي لذلك الفعل وعن التصديق بانه ملائم او غير ملائم وتوهم بعض القاصرين ان
هذه المادة منقوضة بالحركة من د الى ه على مسافة يكفي فيها ارادة متعلقة بقطع جميعها ثم من
تصور الحركة عليها مع ان تلك المسافة يشتمل على حدود وتقطعها المتحرك بحركات جزئية متعلقة بتلك الحدود
من غير تصورها وارادتها بخصوصها فظهر ان الحركات الجزئية الصادرة عنا لا يجب الى التصورات
وارادة جزئية والجواب انا قد اشرنا فيما سبق الى ان تلك الحركة الموجودة في الخارج هي الحركة بمعنى
التوسط وهي امر واحد مستمر من مبدا المسافة الى منتهاها لا يكون فيها بحسب المسافة بل بحسب الاجزاء والارادة
متعلقة بالحركة عليها اذ ليس هناك حركات متعددة بل حركة جزئية واحدة فلا يرد الحركة على المسافة نقضا
على ما توهم قال اما الاختلاف فتقتضيها اقول فان قيل لا حاجة الى هذا التطويل والتقسيم بل يكفي
ان يقال كل ما له تصور جزئي تخيلي يرتسم فيه الصورة المقدارية وكل ما ارتسم فيه الصورة المقدارية يكون
جسمانيا لان المقدارية اي تستلزم مقدارية المحل بالضرورة قلنا ما ذكرتم دليلا فرعا على هذا الخط
اقصر مما ذكر في الكتاب ولا يلزم من صحة اثبات المطلوب بحجة عدم اثبات بحجة طويلة فان التعلق
بطريق لم ينفك ذلك المناظرة قال صادرة عن نفس الفلكية اقول المراد بجريان الانفعالات الغير
المتناهية على النفس المنطبعة من النفس المجردة ان النفس المجردة يتصور شيئا تصورا كليا وينبعث
عن ذلك التصور شوق كلي يتبعه ارادة كلية فيستعد النفس المنطبعة بواسطة التصور الكلي و

الشوق

مباحث العنصريات

[illegible] النفس المجردة [illegible]
وارادة جزئية فيتقضي على هذه الامور من القبل المنفعل بوجود ذلك النفس على الطريق الايجاب
فلا يرد ما يتوهم من ان كلا من الانفعالات الغير المتناهية لكونه موجودا في الخارج جزئي فلا يكون
الا تصور عن نفس المجردة لاقتضائه المسبوقية بالتصور الجزئي فلا بد بهذه النفس المنطبعة
في ان يجري عليها الانفعالات الجزئية من النفس المجردة من نفس منطبعة اخرى وكذلك الى غير النهاية
فكيف ما هو اللون الموافق للسواد قال الى مواضعها الطبيعية اقول الاولى ان يقال داخل جوف
الفلك الاقرب الينا اذ لم يعلم ان لا فلك تحت فلك القمر قال لانها لا تخلو عن الكيفيات الاربع اقول
اراد بيان انحصار العناصر في الاربعة ومحصوله ان كل عنصر لا يخلو عن احدى الكيفيتين الفعليتين اعني
الحرارة والبرودة واحدى الانفعاليتين اعني الرطوبة واليبوسة والازدواجات الممكنة بين تلك
الكيفيات لا تزيد على اربعة لامتناع الاجتماع بين الفعليتين وكذا بين الانفعاليتين والمتضادين
فتكون العناصر اربعة حار رطب وحار يابس وبارد رطب وبارد يابس الا انه تسامح في العبارة
كما لا يخفى واعترض على هذا الدليل بانا لا نسلم ان كل عنصر لا يخلو عن احدى الكيفيتين الفعليتين وا
حدى الكيفيتين الانفعاليتين غاية ما في الباب انا لم نجد عنصرا خاليا عن احدى الفعليتين واحدى
الانفعاليتين وهذا لا يدل على عدم الوجود اذ يجوز ان يكون عنصر غايب عنا فلا بد لنفي
ذلك من دليل وقد يجاب بان الكلام ههنا مبني على الظاهر الذي هو اعتبار احوال الاجسام التي
علمت بالتجربة والتفتيش عنها بالاستقراء لا على البيانات اليقينية وضبط الاحتمالات العقلية
فان ذلك لا سبيل اليه ههنا وانما سميت الحرارة والبرودة فعليتين لظهور الفعل فيهما فانهما
يفعلان في محلهما الى ان تفعل فيمن يجاوره بافادة تلك الكيفية وسميت الرطوبة واليبوسة انفعاليتين
لظهور الانفعال فيهما فانهما تعدان محلهما نحو الانفعال السريع والبطيء وان كانت الكيفيات الاربع
منشأ للفعل والانفعال معا في حصول المزاج منها قال والى الحار الرطب وهو الهواء اقول وقد بينا
فيه بانا لا نسلم ان الهواء حار بل بارد بطبعه والحرارة المشاهدة مستفادة من اشعة الشمس
ولا نسلم ايضا انه رطب فان مخالطة الرطب باليابس يفيد التشكل عن الشمعة والهواء ليس كذلك
فانه لا يخالطه بالاجزاء الترابية لا يفيد التشكل اصلا والجواب عن الاول ان الهواء لو تشبه بالهواء

قش

اذا

اذا تسخن [illegible] الهواء حارا بالطبع [illegible]
كونه حارا الا الحرارة على الاطلاق فانه ليس حارا بالطبع الا النار وعن الثاني بان المراد بالرطوبة ههنا
كيفية تجعل الجسم المتكيف بها قابل التشكل وتركه بسهولة وكون الهواء كذلك ظاهر وما ذكر من ان
مخالطة الرطب باليابس يفيد التشكل هو معنى اخر فان الرطوبة قد تفسر بكيفية يقتضي سهولة
الاتصال والانفصال والرطوبة للهواء بهذا المعنى بل الماء فقط والرطوبة المفيدة للتشكل
هو هذا المعنى لا المعنى الذي يدعي ثبوته للهواء قال والحار اليابس هو النار اقول قد يقال الحكم في اليبوسة
بكيفية يقتضي عسر قبول الانفصال وتركها والنار سهلة التشكل والترك فلا يكون يابسة ويجاب
بان ما ذكر من كون النار سهلة التشكل والترك انما هو في النيران التي عندنا وهي مغلوبة بالهواء
ولذلك كانت سهلة القبول والترك فيجوز ان يكون النار البسيطة بخلاف ذلك قال والاثقل مطلقا
يحكم هذا الانابيب على ان كل واحد منها هارب بطبيعته عن حيز الاخر اقول اعترض عليه بان المشاهدة
لا يدل على هرب الهواء عن حيز الماء وهرب الماء عن حيز الارض ولكن دلالتها في الجميع لكنها لا يدل على
ان اليبس بالقسر فان المشاهدة هو هرب كل واحد من العناصر عن حيز غيره واما انه بالقسر او بالطبع فلا
دلالة للمشاهدة عليه قال لا يدخل الاقسام الستة الحاصلة من ثلثة ثنائيات وهي النار مع الماء
ومع الارض اقول وقد يناقش بان الصاعقة اجزاء نارية والشهب مفارقة السخونة فخرجت ويكون
اجزاؤها ارضية اقول كون الصاعقة اجزاء نارية ذكره الشيخ في الاشارات لكنه غير مرضي فانه قال
في بعض فوائده انا بينا ان الادخنة والابخرة المتصاعدة من الارض المحتبسة في السحاب وهذا
الظهر قوابله في الصاعقة وقال الامام الرازي في شرح الصواعق ما حكى الشيخ شبه الحديد تارة
والنحاس اخرى والحجارة فلو كانت مادتها النارية لما اختلف بهذا الاختلاف بل مادتها الابخرة
والادخنة الشبيهة بجواهر هذه الاجسام في معادنها قال اما اولا فلان الزمان الذي يجتمع فيه الماء
نحو حفر ونبع عنه زمان لها اقول يقال ما يمنع ان يمنع عدم المكان ذهاب تلك المياه الكثيرة في مثل
ذلك الزمان بالتبخر او النضوب لجواز ان يكون لبعض المياه سبب من الاسباب يتبخر او ينضوب
في زمان هو في غاية القلة فلا بد لنفي ذلك من دليل وانت خبير بان المباحث المتعلقة بهذه العناصر
وكيفياتها واحوالها في الكون والفساد مبنية على الظاهر من التجارب والاستقراءات

الشيء يفيد في غالب الامر النصف ويلية زيت قد عن ابة بجدس يشعم البرها واقتال الذي لا احق الات البعيدة
لا يفر هو المقصود ههنا قال حجر حجة في غاية الصغر وليس كذلك اقول قيل لم لا يجوز ان يتحلل الاجزاء
او الارضية وتزداد هي فلا يلزمهم ان تتكون من مياه كثيرة حجر حجة في غاية الصغر والجواب ان كثير
بحجم في الحجر المنقلب لو كان يتحلل الاجزاء الارضية التي يكون منها لكان ذلك الحجر حدا امتحى نحلا وليس كذلك
فان الحجر المتقالب قد يصير صلبا وذلك مثل ما في المرمر المنعقد من ماء عين باذربيجان
قال يجعلون بعض الاجسام الصلبية بانواع من الحيل يجب بذوب اقول فانهم يجعلون الاجساد الصلبة
الحجرية املاحا اما بالاحراق او بالسحق فان السبب للملوحة هي لطمة المرة المحترق بالمائية الغذية مما
لطف بالاعتدال فاحراق الاجساد الحجرية وسيلة لا جعلها املاحا وان لم يكن وحده كافيا فيه واما السحق
فعند قيل انها تسحق يوما الى ان يجري الاملاح كالنوشادر ثم يخل ملح وبعد ما صارت املاحا يلقى
في الماء فيذوب بالجملة ويصير ماء بحيث لا يبقى هناك شيء من اجزاء الملح قال فليس ذلك الشيء
والمطر الا هواء اقول قيل لم لا يجوز ان يكون السحب الماطرة في قلل الجبال ان الهواء هناك اغلظ يكون ا
ختلاطه بالاجزاء المائية والارضية والابخرة والادخنة اكثر فاذا اشتد البرد تكاثف الهواء واجتمع
ما يفرق فيه من المختلطات فانعقد سحابا ثم اذا بلغ التكاثف بين الاجزاء المتقاطرة من غير ان يكون مطرا
وانقلاب الهواء اقول هذا الاجتماع محال بعيد جدا فانا نعلم ان الهواء الذي هناك ليس فيه اجزاء مائية قدر ما يكون
السحاب بقدر المطر الذي ينزل قال فان البخار المتصاعد من الماء والمستحيل اجزاء هوائية متكونة من الماء
اقول قيل هذا دعوى بلا دليل فانه يمكن ان يكون البخار اجزاء هوائية قد كانت مختلطة بالماء وبقاؤه
على ما ذهب اليه الشيخ الدبس من ان البسيط لا يرى الا ... حتى وما كان من شان الحرارة تفريق المختلفات
لا جرم اذا سخن الماء خرج ما كان قد احتبس فيه من الاجزاء الهوائية مختلطا باجزاء لطيفة مائية وهو
البخار فليس الانقلاب اقول ولئن سلمنا ان الماء مختلط باجزاء هوائية لكن نعلم ضرورة ان الاجزاء الهوائية
قليلة في المادة غاية القلة مغلوبة فانا لا نتصور ان يكون تلك الاجزاء الهوائية الكثيرة غاية الكثرة
الحاصلة في البخار كامنة في الماء قبل التسخين قال يحدث عندنا دخن غير نار يكون فيه اقول قد يقال
جاز ان يحصل لذلك الهواء الذي في الكون سخونة قوية يعلم عمل النار في الاحراق من غير انقلاب الهواء
نارا واجاب بانه مكابرة فيما يجزم به العقل بالمشاهدة اذ يحدث هناك ما يليق به الحديد قال ولو

كانت الاجزاء النارية باقية فوق راس الشعلة مع اجزاء دخانية لكان يجب اشتعاله وهو كل اقول قيل
جاز ان لا يرتفع تفرقها في الهواء وتصير اجزاؤها بحيث تغوص عن الحس ويمكن ان لا تحرق ... سقف
البيوت وغيرها لما ذكرنا او لانها اختلطت بالهواء البارد فانكسرت سورة حرارتها على ...
ونعلم انها انقلبت ... لم لا يجوز انقلابها الى اجزاء ترابية او مائية بل او السهل والحجر ... الا
ان الحجر فيهام ثبت قال الامام النار المشتعلة ليست واحدة بالعدد باقية بل هي متجددة مع الا
نفصال فان كل نار تشتعل تتحرك الى فوق بطبعها فتلحقها من البرد ما يبطلها وهذه كالماء الدافق
من الانبوب مثلا يرى امرا واحدا مستمرا بحسب المشاهدة وهو في الحقيقة امثال تتوارد على الا
تصال قال يدل على ... الهيولى ... واحدة تخلع صورة من الصور النوعية
للعناصر وتلبس صورة اخرى فانه لو لا ذلك لم يتصور الانقلاب بعضها الى بعض بل تقدم بعضها
كلية ويحدث بعض اخر بلا مادة وذلك مما لا يجوز عند الحكماء القائلين بالكون والفساد فانهم يزعمون
ان كل حادث مسبوق بالمادة قال الرابع ان الكيفيات الحاصلة امور زائدة اقول تحصيل
ما ذكره من الاستدلال هو ان كلا من الكيفيات يزول مع بقاء الصورة النوعية كتسخن الماء وتبرد
مع بقائه على صورته النوعية وكل ما يزول مع بقاء الصورة فهو غير الصورة والا لزم اجتماع وجود
الشيء وعدمه في حالة واحدة ومحصول الاعتراض منع كلية الصغرى اي لا نسلم ان كلا من الكيفيات
يزول مع بقاء الصورة النوعية فان الصورة النارية تزول عند زوال الحرارة والصورة الهوائية
تزول عند زوال السيلان ... والارضية تزول عند زوال الجمود عنه واما الجواب فمحصوله الاستدلال
في سند المنع بان ما ذكرتم من ان الصورة النوعية تزول عند زوال هذه الكيفيات مطلق سواء كان
في حالة التركيب او في حالة البساطة ... وان اريد في حالة البساطة فلم لا يكن ... ما ادعيتم
من انها تزول في الجملة مع بقاء الصورة النوعية قوله وليس بموجود دلالة كلام على السند اقول
وما ذكره الشارح من انه انما اورد على سبيل المعارضة فغير موجه اذ لا وجه لايراده على سبيل
المعارضة اذ لم يستدل على الصغرى حتى تقام الدليل على نقيضها على سبيل المعارضة بل اورد لها
مثالا وهو لا يصح دليلا على كلية الصغرى حتى تعارض قال بل الجواب عنه ان هو انه يقال المدعى
هو الاطلاق في المقدمة المذكورة والمنع مندفع عنها لقيام الحجة عليها اقول وفيه بحث لانك قد عرفت

ان المقدمة المذكورة اعني قولنا كل من الكيفيات يزول مع بقاء الصورة ... لم يستدل عليها
بل اورد لها مثال وهو لا يصلح دليلا على تلك الكلية وان جعل الصغرى جزئية يكون المثال دليلا
عليها لكنه لا ينتج القياس المذكور ما هو المطلوب من ان الصورة النوعية مغايرة لكل من تلك الكيفيات
قال والمراد بتضاد الكيفيات اقول هذا الكلام ذكره الامام في شرح الاشارات واعترض
عليه صاحب المحاكمات بانه لو حمل التضاد على التضاد الحقيقي لم يخرج ايضا المزاج التام الحاصل من
امتزاج المركبات لان المركبات بعضها حار وبعضها بارد وبعضها رطب وبعضها يابس وكما ان
بين نفس السواد والبياض تضادا او غاية خلاف كذلك بين نفس الحرارة والبرودة واليبوسة والرطوبة
فيصدق على المزاج التام الحاصل من امتزاج المركبات انه كيفية واحدة متوسطة بين الكيفيات
المتضادة تضادا حقيقيا واقول القول بان بين نفس السواد والبياض وكذا بين نفس ا
لحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة تضادا حقيقيا مشكل لانهم قالوا الكيفيات المختلفة
بالشدة والضعف كالسواد والبياض والحرارة والبرودة وغيرها مراتبها المختلفة بالشدة
والضعف انواع متخالفة بالحقيقة فمراتب الحرارة انواع مختلفة عندهم وكذا مراتب البرودة وقولهم
الحرارة والبرودة على ما تحتهما قول عرضي لان الذاتي لا يختلف بالشدة والضعف في زعمهم
وكذا نظايرهما مع اعترافهم بان لا تضاد حقيقيا الا بين النوعين الاخيرين متدرجين تحت جنس
قريب فلو حمل التضاد على التضاد الحقيقي لم ينتقض التعريف المذكور للمزاج بالمزاج الكامل
ايضا والاولى فليتأمل والله الهادي الى سواء السبيل قال فيلزم كون الشيء الواحد بالنسبة
الى شيء واحد فاعلا ومنفعلا في حالة واحدة وانه محال اقول اذ يلزم ان يكون كل منهما بالقياس الى الاخر
غالبا ومغلوبا في حالة واحدة وهو ضرورة الاستحالة قال وبالعكس اقول اي يلزم ان يكون
المغلوب غالبا على الغالب عليه قال ويكون المنع على هذا التقرير ان العناصر عند الامتزاج يفعل بعضها
في صور بعضها في بعض بواسطة الكيفيات اقول اعترض عليه بان المحال اللازم من جعل الكيفية
فاعلة لازم من جعلها واسطة ايضا لان تفاعل الصور بينهما بواسطة الكيفيتين ... ان كونهما
... فيلزم كون الشيء غالبا مغلوبا معا لان الكيفية كما انها غالبة اذا فرضنا انها الكاسرة فكذا
اذا كان لها دخل في ذلك ولعل انها تكون على التعاقب فيلزم ضرورة المغلوب غالبا وبالعكس

واجيب بان ... الاجزاء عند الامتزاج من كل كيفية سورتها ... الكيفية ...
لا سورتها للقطع بان السورة الماء الشديد الحرارة ينكسر بالماء البارد وان لم يكن في الغاية واذا
كان كذلك فلا يمتنع ان يكون الكيفية المنكسرة كاسرة لسورة الكيفية المضادة ولا يكون هذا
من اجتماع الغالبية والمغلوبية في شيء لان الغالب هو نفس الكيفيتين والمغلوب هو سور
ته وهذا الجواب اشار الشارح رح بقوله وان صورة كل من العناصر تفعل بواسطة
تلك الكيفية في مادة الاخرى بان تكسر السورة الاخرى وانت خبير بانه يصح العقول بتفاعل
الكيفيات من غير اعتبار للصورة فتامل قال المواد بكاينات الجو الخ اقول الحق ما بين كرة الا
رض وفلك القمر قال ما يحدث من العناصر بغير تركيب اقول لم يرد انه لا تركيب فيها اصلا
لان في بعضها تركيبا ما بل اراد انه تركيب تام يستتبع المزاج قال فهذه المتصاعدات من
الاجزاء الهوائية اليها اقول تسامح في العبارة فجعل البخار الاجزاء الهوائية المختلطة بالاجزاء
المائية والمقصود ان البخار هو المركب من الاجزاء الهوائية والمائية وكذا في قوله فهذه الاجزاء
الهوائية المتصاعدة مختلطة بالاجزاء الارضية هي الدخان لان الدخان هو المركب منهما
قال والقطرات النازلة هو المطر اقول فان قلت ما السبب في ان الامطار الصيفية
حباتها كبار في الاكثر والامطار الشتوية حباتها صغار في الاكثر وما السبب في كثرة المطر ببلاد
الحبشية مع حرارة الهواء فيها قلت الابخرة الصيفية في الاكثر لا تخلو عن الادخنة التي هي مادة
الريح فيتصل بعضها الى بعض فيكثر تلك القطرات في اثنائها ويكون الهواء ساكنا فلا يتحلل
القطرات واما كثرة المطر في بلاد الحبشة فلاندفاع الابخرة وانضغاطها بسبب الجبال الى الجهة
من الرياح قال منها البرد اقول الا ان البخار المنعقد بردا ان كان بعيدا من الارض كان
صغير الحب مستدير الزوايا لذوبان زواياه بالحركة السريعة الخارقة للهواء وان كان قريبا من الارض
كان كبير الحب غير مستدير لعدم زيادة زواياه لسرعة نزوله قال وسبب الاحساس
اقول اما الامام يقول بسبب حدوثها كما ذكره في الامور الباقية لان قوس قزح والهالة عند المشائين
من الحكماء خيالات لا وجود لها في الخارج وهذا المختصر حكاية اراء المشائين ومعنى الخيال هو ان
يرى صورة الشيء مع صورة مظهره كالمرآة فيظن ان الصورة حاصلة فيه وليست حاصلة

وفيه تأمل لان الامر وما يقال من ان الصورة اذا لم يكن حاصلة فيه فكيف يشاهد فيه اذ الرؤية
لا تتعلق الا بما كان حاصلا ليس بشيء لان الصورة وان لم يكن حاصلة في الظاهر يكون الاشعة الخارجة من
البصر ينعكس فيها اليها ولما كانت الرؤية في الاكثر بطريق الاستقامة لا بطريق الانعكاس نظن ان
الصورة حاصلة فيه فتأمل قال بحيث ينطبق زاوية الانعكاس اه اقول اذا وقع الضوء من المضيء
سواء كان ذلك الضوء ذاتيا او عرضيا على جسم صقيل كالماء مثلا انعكس الضوء من الصقيل الى جسم
آخر موضوع من الصقيل كوضع المضيء من الصقيل كما يرى انعكاس الضوء من الشعاع النافذ
في كوة الواقع على صقيل كالماء الى الجدار المقابل للكوة والزاوية الحادثة على سطح الصقيل من خطي
الشعاع والانعكاس يسمى بالزاوية الاولى واذا توهم سطح هذه الزاوية قاطعا للصقيل يحدث عن
جنبتي الزاوية الاولى زاويتان احديهما وهي التي تلي المضيء زاوية الشعاع والاخرى زاوية الانعكاس
وهما متساويتان والا لما كان ارتفاع النير مساويا لارتفاع الضوء المنعكس من شعاع النير النافذ
في كوة الواقع على صقيل الى الجدار المقابل للكوة لكنه مساوية على ما شهد به الحس فلنفرض
دايرة ب ا ن هي الجسم المضيء وكذا يقع د و ر هي المرآة وخط د ر وترها والخط الشعاعي الواقع من
الجسم المضيء على سطح المرآة وهو خط ط والشعاع المنعكس من سطح المرآة الى الجسم الذي وضعه من
المرآة كوضع الجسم المضيء منها هو خط د ک وزاوية م ط ک هي الزاوية الاولى وزاوية م ط ذ زاوية
الشعاع وهي مساوية لزاوية ل ط ر التي هي زاوية الانعكاس وهذه الزوية المفروضة في الانعكاس
منطبقة على الزاوية التي يحيط بها الخط المنعكس من الجسم الصقيل الى خط ط ر في مع الصلع الآخر
لزاوية الانعكاس وهو ط ل وهي منطبقة على الزاوية الحادثة من الجانب الآخر
واختلافهما بحسب الاعتبار قال وارد ثالثة على قطر الافق اقول الافق هي الدايرة التي تنفصل بين
ما يرى من الفلك وما لا يرى والعظم هو الخط المنتصب للدايرة ودايرة ارتفاع الشمس دايرة عظيمة
تنصف العالم وتقطع دايرة الافق على زوايا قوائم وهي تمر بمركز الشمس اينما كانت والمقصود من
هذه المقدمة بيان الاستدارة ووضع الاجزاء قال مختلفة الالوان اقول من الالوان ان القطعة النائية
العالية احمر ناصع والناحية السفلى احمر في سواد وهو الارجواني وما بينهما لون كراثي وا
لسبب فيه سواد الناحية السفلى لانها اقرب من الشمس فانعكاس الشعاع من البصر اقوى حمرة

فيري

ناصعة والناحية السفلى ابعد منها واقل اشراقا فيرى حمرة مائلة الى السواد وهو الارجواني
ويتولد مما امتزج منهما لون كراثي واعترض عليه بان الكراثي يتولد من الصفرة والسواد لا
من الارجوانية والحمرة الناصعة قال ومنها الهالة اقول وهي دايرة بيضاء تامة او ناقصة
يرى حول القمر وغيره اذا توسط بينه وبين الناظر غيم رقيق لطيف لا يحجب ما وراءه عن الابصار
وان لحق به اجزاء صقيلة صغيرة غير متصل بعضها ببعض واذا اتفق ان يوجد سحابتان على
الصفة المذكورة احدهما تحت الاخرى حدث هناك هالة تحت هالة ويكون التحتاني اعظم وزعم
بعضهم انه راى سبع هالات معا قال الخارج عن الرطوبة الجليدية اقول الجليد السقيط وهو
ندا سقط من الجو فيجمد على الارض وقد شبه به احدى رطوبات العين فسميت رطوبة جليدية
قال تنفذ بينهم الشعاع المحو ولهم ما قرب منه من الشعاع على الاستقامة اقول والذي ينفذ
بينهم الشعاع مع ما يقرب منه على الاستقامة لتقويه وبطانته الاجزاء الواقعة في سمته
والا يرى فيما حيال القمر لان الشعاع الذي يرى على الاستقامة نفذه شبحه بخلاف الاجزاء
التي لا تقابله فانها تودي خيال ضوئه قال على ما يتساوى نسبته الى جرم القمر والحدقة اقول
اي على الاجزاء التي يتساوى نسبتها الى جرم القمر والحدقة وانعكس الشعاع البصري من تلك الاجزاء
الى جرم القمر والذي جيد بقوله على ما يتساوى نسبته الى جرم القمر والحدقة لانعكاس الشعاع البصري
من الصقيل الى ما يكون وضع جسم نسبته الصقيل اليه كنسبته الى الحدقة تساوي زاوية الشعاع
وزاوية الانعكاس كما مر اليه الاشارة قال كما ذكرنا من العلة في قوس قزح اقول وهي كون
تلك الاجزاء كالمرايا صغيرة فان المرآة اذا صغرت جدا لا تودي شكل الشيء لعدم احاطة في
عدة الشعاع المحو ولهم منه سطح وعلامات آخر حمر وسود قابلة على حسب غلظ المادة فاذا كانت
غليظة ظهرت الحمرة واذا كانت اغلظ ظهر السواد قال وسببه ان الابخرة المتكونة تحت الارض
اقول اعترض عليه الشيخ ابو البركات البغدادي بان باطن الارض في الصيف اشد منه برد
في الشتاء فلو كان سبب العيون ما ذكره لوجب ان يكون العيون في الصيف
ازيد وفي الشتاء انقص والامر بخلاف ذلك بل السبب فيها مياه الثلوج والامطار لانها
تزيد بزيادتها وينقص بنقصها والحق انها ذكره القائل على انه لا يجوز ان يكون السيالة

٤٠

الابخرة هو السبب فقط الا ان الحوادث يكون ذلك سببا في الجملة ... الثلوج والامطار
فلا شك انه معتبر في ذلك الا انه غير مانع من اعتبار السبب المذكور قال وربما يظهر من
الانشقاق نار محرق اقول وذلك لشدة الحركة المقتضية للاشتعال والانقلاب الى النار قال
كمال اول لجسم الطبيعي الآلي اقول اي يجوز رفعه على انه صفة كمال اي كمال ذو آلة ويجوز جره على انه
صفة جسم اي جسم مشتمل على الآلة وهذا هو الاظهر لانه يلزم على الاول وقوع فاصل بين الموصوف
والصفة وعلى التقديرين فليس المراد بالآلي ان يكون الجسم ذا اجزاء متخالفة فقط بل لا بد ان يكون
ذا قوى يتهيأ لها كالقوة الغاذية والنامية وغيرهما فان الآلات النفس هي القوى وبتوسطها
هي الاعضاء قال وثانيها النامية اقول وهي التي تنتهي اطلاق النامية على هذه القوة بالنظر الى
الوضع اللغوي من قبيل سيل منتهى على اطلاق اسم المعقول وذلك لان فعلها النما هو الانما دون
النماء هو الجسم قال فالغاذية هي التي تحيل الجسم الغذائي اليه اقول الاحالة قد يطلق على تغير الشيء
في كيفياته كالتسخين والتبريد ويلزمها الاستحالة في الكيف كالتسخن والتبرد وقد
يطلق على تغير حقيقة الشيء وجوهره اي صورته النوعية وهذا التغير هو المسمى بالتكوين والا
فساد ويلزمه الكون والفساد والمراد هنا هذا المعنى الاخير كما يشير اليه الشارح رح لان جعل
الجسم الغذائي مثل المتغذي حقيقة لا يتصور من غير تغير صورة الغذاء الى صورة المتغذي قال
احترازا عن الزيادات الصناعية اقول اي خرج بهذا القيد الزيادة الصناعية عن تعريف النمو
فيخرج به ايضا الصانع عن تعريف النامي وكذا اراد بقوله احترازا عن الحيوان خرج بقوله الى
غاية النشو الشمس عن تعريف النمو فيخرج بهذا ايضا عن تعريف النامية وكذا مفهوم قوله
احترازا عن الزيادات التي ليست على المجرى الطبيعي كالورم قال احترازا عن السمن اقول فان
قلت السمن لا يزيد في الطول بل في العرض والعمق فهو خارج بقوله في الاقطار الثلثة
فالقيد المذكور مستدرك قلت ما ذكرته من ان السمن لا يزيد في الطول هو الاكثر
وقد يعم السمن جميع الاعضاء حتى الرأس والعظام فيزيد في الطول ايضا فلا بد
من هذا القيد للاحتراز عنه قال لان زيادات الصناعية في بعض الاقطار يوجب
النقصان في بعض آخر اقول فان الصانع اذا اخذ قدرا من الشمعة مثلا فان زاد



في طوله او عرضه انتقص من عمقه وبالعكس فلو تمسك بزيادة المقام في القوى الطبيعية
المطابقة ليس منها فلا حاجة لاخراجه بهذا القيد وبان زيادة الجسم المتغذي
في الاقطار بانضمام الغذاء اليه لا بنفسه واذا كان كذلك فلا
الزيادات الصناعية ايضا اذ اضاف الصانع الى الشمعة
مقدار الآخر من الشمعة حصلت الزيادة في الاقطار كلها تم
ختم تحرير الحواشي الشريفة على شرح حكمة الهدا
ية للحكيم المحقق افضل اهل زمانه
مولانا مصلح الحق والملة والدين
المشتهر بخواجه زاده شرف
الله روحه في دار البقاء
بحق يا رب
العالمين
تم

تاريخ سنة اربع وتسعين وثمانماية





لا انعكاسية اذ البرد يزداد بنزول الثلج فيزداد الانقلاب بازدياد البرد
وتتابع الثلوج الى ان ينقضي الشتاء فينقطع الثلج بزوال البرد والانقلاب
لانا نقول هذا انما يلزم ان لو كان البرد علة تامة للانقلاب ولم يدع ذلك
بل المدعى ان الانقلاب لا يحصل بدون البرد وان البرد داخل في العلة التامة
لحصوله وكلما حصل الانقلاب كان للبرد دخل في حصوله البتة ومتى لم يحصل
الانقلاب مع وجود البرد كان ذلك لفقد شرطه او وجود مانع ولا ينافي
هذا كون البرد جزءا من العلة التامة للانقلاب وثانيهما ان الماء ينقلب
هواء بتسخين الشمس او النار اياه فان البخار المتصاعد من الماء المسخن ليس
اجزاء هوائية متكونة من الماء مستصحبة للاجزاء المائية اللطيفة المختلطة
بها واما اللذان بين النار والهواء فاحدهما ان الهواء ينقلب نارا كما في كور
الحدادين فانه اذا الح النفخ على الكور وسد الطرق التي يدخل منها الهواء
الجديد حدث فيه نار من غير نار تكون فيه وثانيهما ان النار تنقلب هواء كما
نشاهده في المصباح فان شعلة نار المصباح اصلها المتشبث بالفتيلة
نار شفافة ليس لها ظل [illegible] وما فوقها الى راس الشعلة نار [illegible]
لها ظل لكثافتها الحاصلة من اختلاطها بالاجزاء الدخانية [illegible]
بتباعدها من النار الشفافة لانتقاص الاجزاء النارية فيها شيئا فشيئا بانقلابها
هواء الى ان تبلغ الى راس الشعلة فيضمحل الاجزاء النارية بالكلية ويبقى

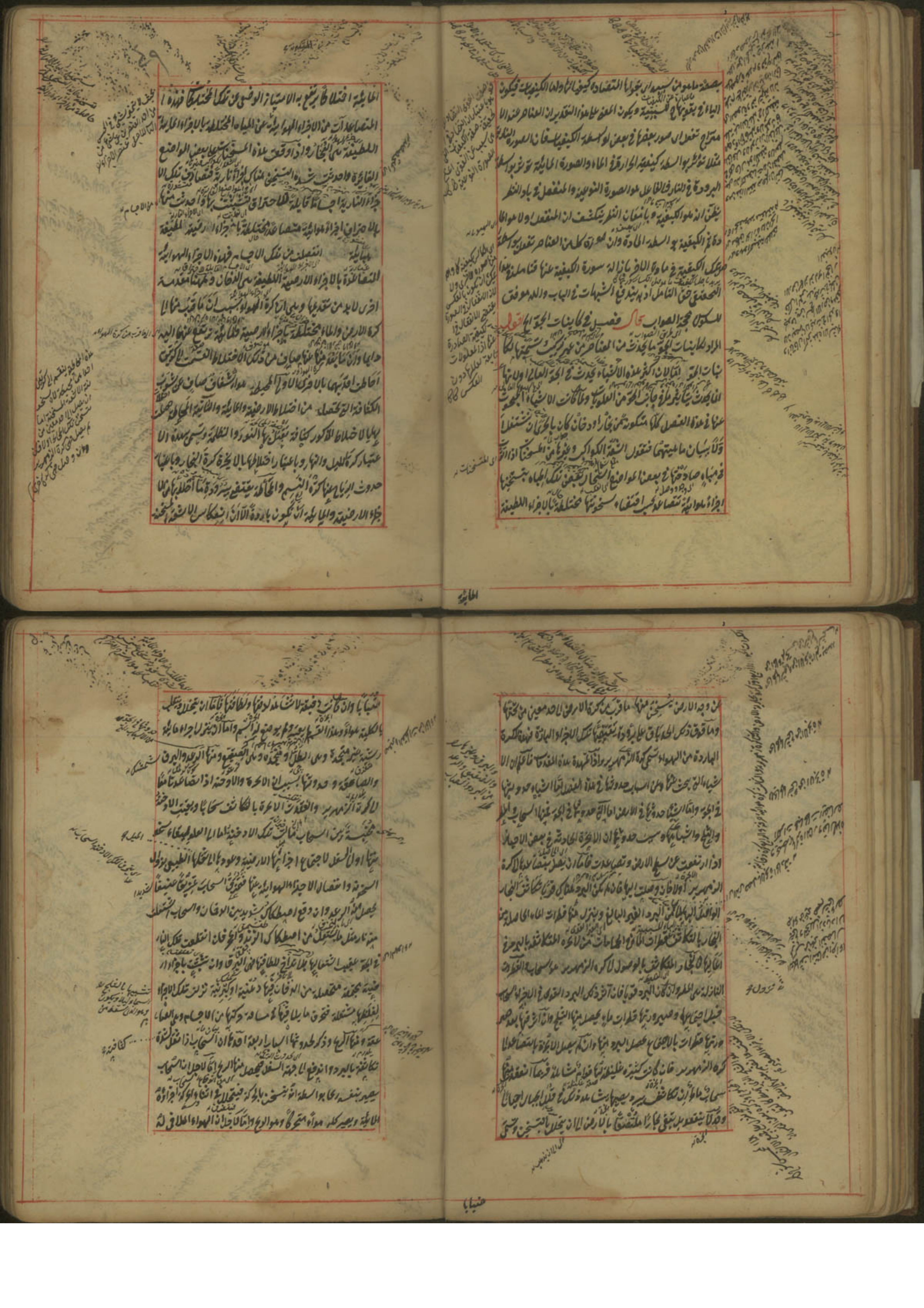
الدخانية

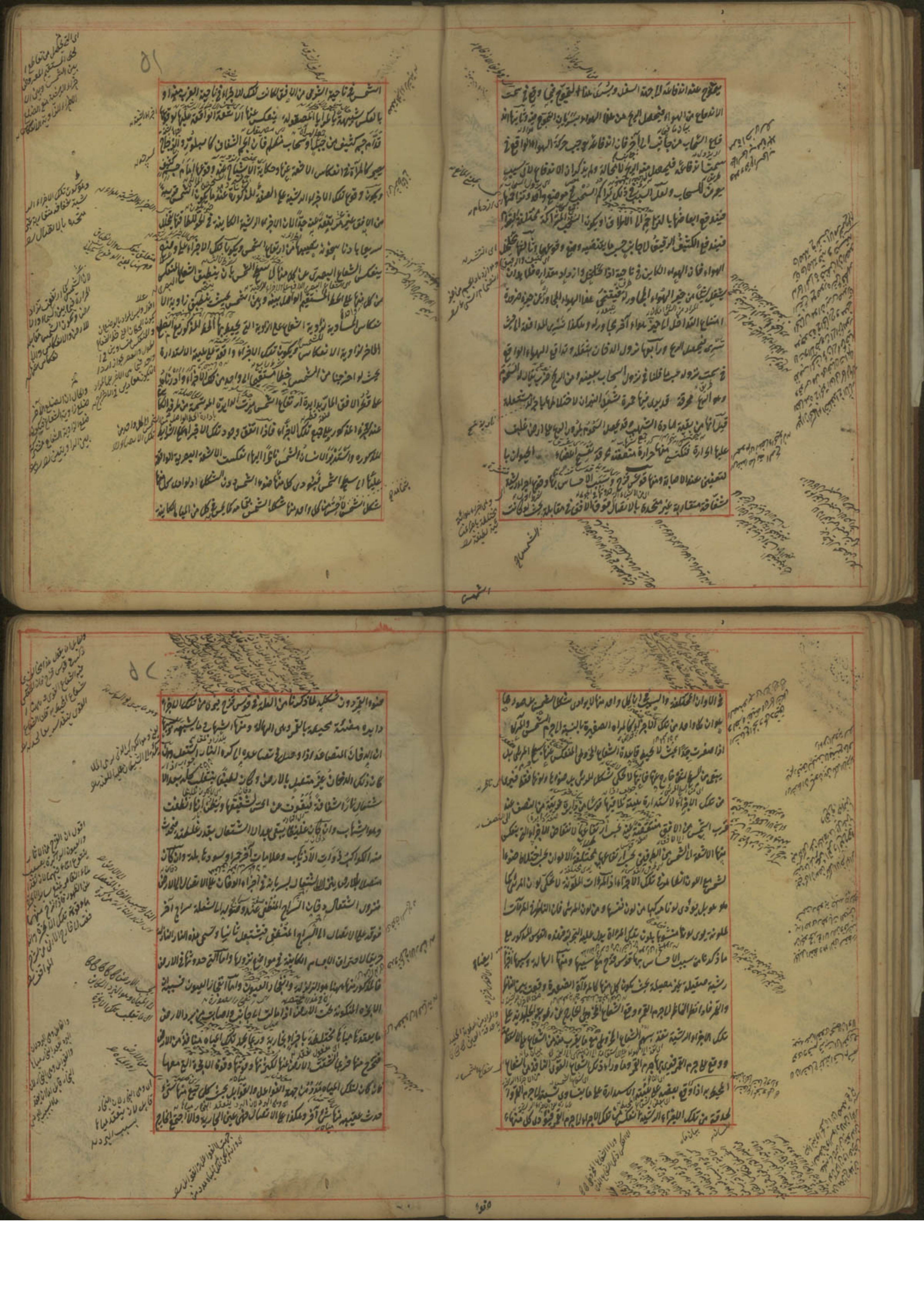
الدخانية العرضية اذ لو كانت النار باقية فوق راس الشعلة مع الاجزاء الدخانية
لكان لها اشتعال ترى مثل ما كان تحتها ولاحرقت السقوف والبيوت
عند وصول تلك الاجزاء الدخانية اليها واللازم باطل فكذا الملزوم وهو
صحة الكون والفساد [illegible] يدل على ان النار [illegible] اذ لو لا ذلك لكان
الكون والفساد والانقلاب الحقيقية وانه هي الرابع ان الكيفيات التي للعناصر
لها امور زائدة على صورها النوعية مغايرة لها وذلك لانها يستحيل في الكيفيات
وتحدث بعض اخر كتسخين الماء بعد البرودة وعكسه مع بقاء الصورة النو
عية بحالها في كلتا الحالتين فلو لا المغايرة للزم اجتماع وجود الشيء وعدمه
في حالة واحدة وانه ظاهر البطلان واعترض عليه بان الصورة النارية تزول
عند زوال الحرارة وكذا الصورة المائية والارضية تزول عند زوال السيلان
والجمود فلا يصح قولكم ان الكيفية تزول مع بقاء الصورة النوعية واجيب
عنه بان زوال الصورة النوعية عند زوال الكيفيات في الصور المذكورة
ان ادعى مطلقا فهو غير مسلم لو حالة التركيب [illegible] حالة البسائط
فمسلم لكن لا ينافي ما اثبتناه من زوال الكيفية مع بقاء الصورة النوعية في
الجملة وهذا الجواب انما يكون موجها ان لو اورد الاعتراض بطريق المعارضة
بان يقال ما ذكرتم من الدليل على مقدمة القائلة بان الكيفية تزول مع بقاء
الصورة النوعية وان دل على ثبوتها لكن عندنا ما ينافيها وهو ان الصورة

لا تبقى بزوال الكيفية في الامثلة المذكورة والجواب هو الحكم ان ادعيتم الدائمة
فهي ممنوعة لم الدوام لا يثبت بثبوت الحكم في بعض الصور وان ادعيتم
المطلقة فهي مسلمة لكنها لا تنافي ما ادعيناه من [illegible] المطلقتين لا تتنافيان
اما لو اورد بطريق المناقضة بان يقال لا نسلم ان الكيفية تزول مع بقاء الصورة
ويذكر الامثلة سندا للمنع فالجواب غير موجه لكونه كلاما على السند بل الجواب
عنه هو ان [illegible] المدعى هو الاطلاق في المقدمة المذكورة والمنع مندفع عنها
لقيام الحجة عليها بما ذكرنا من المثال وما ذكره من الامثلة لا يصلح سندا للمنع
لعدم استلزامه اياه وانما يستلزم المنع لو كان منافيا للممنوع وليس كذلك لان ذكر
ان المطلقتين لا يتنافيان والمنع انما يرد على الدوام ونحن ما ادعيناه والخامس
انها اذا اجتمعت اجزاؤها المتصغرة واختلطت بحيث لا تحس افرادها بحسب
الوضع وتفاعلت بقواها المتضادة وانكسرت بالتفاعل كيفياتها المتضادة
دائما حصلت من ذلك التفاعل والانكسار كيفية واحدة متوسطة بين تلك
الكيفيات المتضادة متشابهة في الاجزاء المقارنة للمركب وتسمى هذه
الكيفية المتوسطة بالمزاج وليس المراد بتضاد الكيفيات التضاد الحقيقي
الذي يعتبر في مفهومه ان يكون بين المتضادين غاية الخلاف بل المراد به مجرد
عدم الاجتماع على موضوع واحد والا لم يكن التعريف المذكور للمزاج جامعا
لعدم تناوله للمزاج الكائن الحاصل من امتزاج مركبات لها امتزاجات [illegible]

الواقع

الواقع فيه بين تلك الامزجة ليس بينهما غاية الخلاف والمراد بالتوسط
بين الكيفيات ان تعد من محل منها بالقياس الى ما تقابله فيكون [illegible]
بالقياس الى البارد وتستبرد بالقياس الى الحار وهكذا بين الرطوبة و
اليبوسة والمراد بتشابه تلك الكيفية في اجزاء المركب ان لا يكون تلك الكيفية
في بعض الاجزاء اقوى منها في البعض الاخر بل يكون في جميع الاجزاء على
حد واحد من القوة فان قيل المراد بالقوى في قوله وفعل بعضها في بعض
بقواها المتضادة ان كان هو الصورة النوعية لم يصح وصفها بالتضاد
لان الصورة النوعية جواهر والجواهر لا تتوصف بالتضاد اذ تعاقب
على الموضوع معتبر في مفهوم التضاد والمتعاقب على الموضوع انما هو العرض
لا الجوهر وان كان هو الكيفيات فاسد ايضا لان التاثير فيها يوجب كون
الكيفية الواحدة فاعلا ومنفعلا بالنسبة الى ما يقابلها [illegible] فيلزم
كون الشيء الواحد بالنسبة الى شيء واحد فاعلا ومنفعلا في حالة واحدة
وانه محال او على التعاقب فيلزم صيرورة ما هو غالب مغلوبا من مغلوبه
وبالعكس وهو ايضا محال قلنا المراد بالقوى انما الصور النوعية والمراد
بكون العنصر فاعلا بالصورة النوعية فاعلية والصورة كما يقال [illegible] هذا
البناء محكم باساسه والمراد محكم اساسه ووصفها بالتضاد
اما لان المراد به التخالف لا التضاد الحقيقي او لانه من باب وصف الشيء









وقوله لجسم طبيعي احتراز عن الصورة الكمالية للاجسام الصناعية كالهيئة
... احتراز عن صورة البسائط والعناصر وقوله من جهة ما
يتولد ليا احتراز عن النفس الحيوانية والنفس الناطقة فتحصل من ذلك ان النفس النبا
تية لها قوى ثلث هي الآلات في صدور الافعال الثلثة المذكورة من النفس النباتية اولها
الغاذية وهي آلة التغذية وثانيها النامية وهي آلة التنمية وثالثها المولدة وهي آلة التو
ليد فالغاذية هي التي تحيل الجسم الغذائي الوارد على محلها الى جوهره فتلصقه به فتصير
ذلك الملتصق بدلا عما يتحلل من جوهر المحل بالحرارة الغريزية والحرارة الكائنة من
الحركات والهواء المحيط بنا والنامية هي التي تجعل المحل زائدا في الاقطار الثلثة الطول
والعرض والعمق الى ان يبلغ غاية النشو زيادة كائنة على تناسب طبيعي اي يكون ا
لزيادات الثلثة الحاصلة في الاقطار الثلثة على نسبة يقتضيها طبيعة المحل فقوله
في الاقطار الثلثة احتراز عن الزيادات الصناعية فانها لا يكون في الاقطار الثلثة
لان الزيادة الصناعية في بعض الاقطار يوجب النقصان في بعض آخر وقوله
الى ان يبلغ غاية النشو احتراز عن السمن فان معنى هذا القيد كون البلوغ الى غاية النشو
غاية للزيادة في الاقطار والزيادة في السمن ليست غايتها البلوغ الى غاية النشو
فان السمن قد يحصل بعد غاية النشو وذو الغاية لا يحصل بعد الغاية وقوله على تناسب
طبيعي احتراز عن الزيادة التي ليست على المجرى الطبيعي كالورم ...
الزيادة في السمن ليست على التناسب الطبيعي فلا حاجة الى قوله الا ان يبلغ غاية النشو

المسموع للاحتراز عن ... صوت آخر مثله منعكسا الى المسموع
كالطنين ... ملايمة الطبع فان الصورة ... الملايم للطبع ...
بالوجدان لا بالسمع وهذا ... اورده الشيخ في الشفاء واعترض عليه بان الحرف
ليس هو الهيئة العارضة للصوت فقط بل هو الصوت مع الهيئة ولعل الفرق
ما ذكره المعترض اذ الصوت والحرف كلاهما مسموعان فلو كان الحرف هي
الهيئة العارضة للصوت لكان المسموع عند سماع الحرف شيئين الحرف و
الصوت وليس كذلك لان المسموع انما هو الحرف لا غير وهذا ظاهر عند الرجوع الى
النظر الثانية حاسة البصر وهي قوة محلها العصبتان المجوفتان النابتتان في
مقدم الدماغ المتقاطعتان على هيئة الصليب المنتهيتان الى العينين من شأنها
ادراك الالوان والاضواء الثالثة حاسة الشم وهي قوة محلها الزائدتان النابتتان
في اقصى الخيشوم الشبيهتان بحلمتي الثدي من شأنها ادراك الروائح الرابعة
حاسة الذوق وهي قوة محلها العصب المفروش على سطح اللسان من شأنها ادراك
الطعوم الخامسة حاسة اللمس وهي قوة محلها العصب الساري في الجلد
كله من شأنها ادراك الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والملاسة
والخشونة ونحوها والحواس الباطنة ايضا خمس الاول الحس المشترك ومحله
مقدم التجويف الاول من الدماغ ينتهي اليه جميع الصور المحسوسة بالحواس
الظاهرة كانها ... تتشعب منها خمسة انهار واستدل على مغايرته للحواس

الظاهرة بان القطرة النازلة ترى خطا مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة خطا
مستديرا وليس ذلك لرؤية الخطين المذكورين بطريق التخيل والتذكر لما غاب عن
البصر بعد الحضور حتى يمكن القول بانهما في الخيال بل بطريق المشاهدة فهذا
ن الخطان المشاهدان ليسا في الخارج ضرورة اذ ليس في الخارج الا القطرة والنقطة
ولا في حاسة البصر اذ هي لا تدرك الا المقابل فهما اذن في قوة اخرى تحصلان
فيها بانتقال ارتسام صورة القطرة والنقطة فيها ... في حد والمسافة
حيث انتقال ذلك الحد ... واما القدح في هذا الاستدلال بتجويز انتقال
تلك الارتسامات في البصر ومنع الزوال الابصاري وان المقابلة ... ا
شتراط المقابلة في الاحساس البصري فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه لكونه انكارا
من الضروري وان كان القائل به ممن اشتهر بالفضل والحذاقة الثانية الخيال
وهي قوة تحفظ ما يدركه الحس المشترك من صور المحسوسات بعد غيبوبة المادة
بحيث يشاهدها الحس المشترك كلما التفت اليها فهو خزانة للحس المشترك ومحله
مؤخر البطن الاول من الدماغ واستدل على مغايرته للحس المشترك بان الصور المحسوسة
بالحس المشترك يبقى محفوظة بعد غيبوبة المادة وذلك مما يجده كل احد
بالوجدان فهنا قوة حافظة للصور وليست هي الحس المشترك لانه مدرك
للصور والمدرك لها لا يحفظها اذ الحافظ لو كان هو المدرك لكان الحفظ والا
دراك شيئا واحدا اذ ليس واحد منهما شيئا سوى الارتسام فيدوم الادراك بدوام

الحفظ ويمتنع الذهول وليس كذلك فاذا فهنا للصورة قوة اخرى مغا
يرة للحس المشترك وهي الخيال واعترض على هذا الدليل بانا لا نسلم لزوم كون الحافظ
للصورة قوة فينا اذ من الجائز ان يكون انتقاشها في بعض الاشياء الغائبة
عنا ويكون تذكرنا اياها بعد الذهول بسبب اتصالنا بذلك الغائب فاذا تحقق
لنا ملكة الاتصال يحصل لنا التذكر بلا نقصان ... عنا ملكة
الاتصال ... التذكر بالكلية واستمر النسيان ... الاعتراض مثل الاول
في السقوط فان الغائب الحافظ للصور اما ان يكون جوهرا مفارقا او قوة جسمانية
والاول باطل لان المفارق لا يرتسم فيه الصورة الجزئية المتعلقة المكتنفة
بالعوارض المادية وكذا الثاني لانه لو امكن ان ندرك شيئا بالقوة الجسمانية
الغائبة عنا بالاتصال لامكن ان نبصر شخص ونسمع بباصرة الغير وسا
معته وبطلان ذلك لا يخفى على احد الثالثة الوهم وهي قوة محلها آخر التجو
يف الاوسط من الدماغ من شأنها ادراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات
كشجاعة زيد وسخاوة عمرو وهذه القوة هي التي تحكم في الشاة بان الذئب
مهروب عنه فيجب ان يتنفر عنه وان الولد معطوف عليه فيجب
ان تعطف عليه وهذه القوة حاكمة على القوى الجسمانية كلها مستخدمة
العقل القوى العقلية باسرها الرابعة الحافظة وهي قوة محلها مقدم التجويف
الاخير من الدماغ من شأنها حفظ ما يدركه الوهم من المعاني الجزئية وهي



٥٧

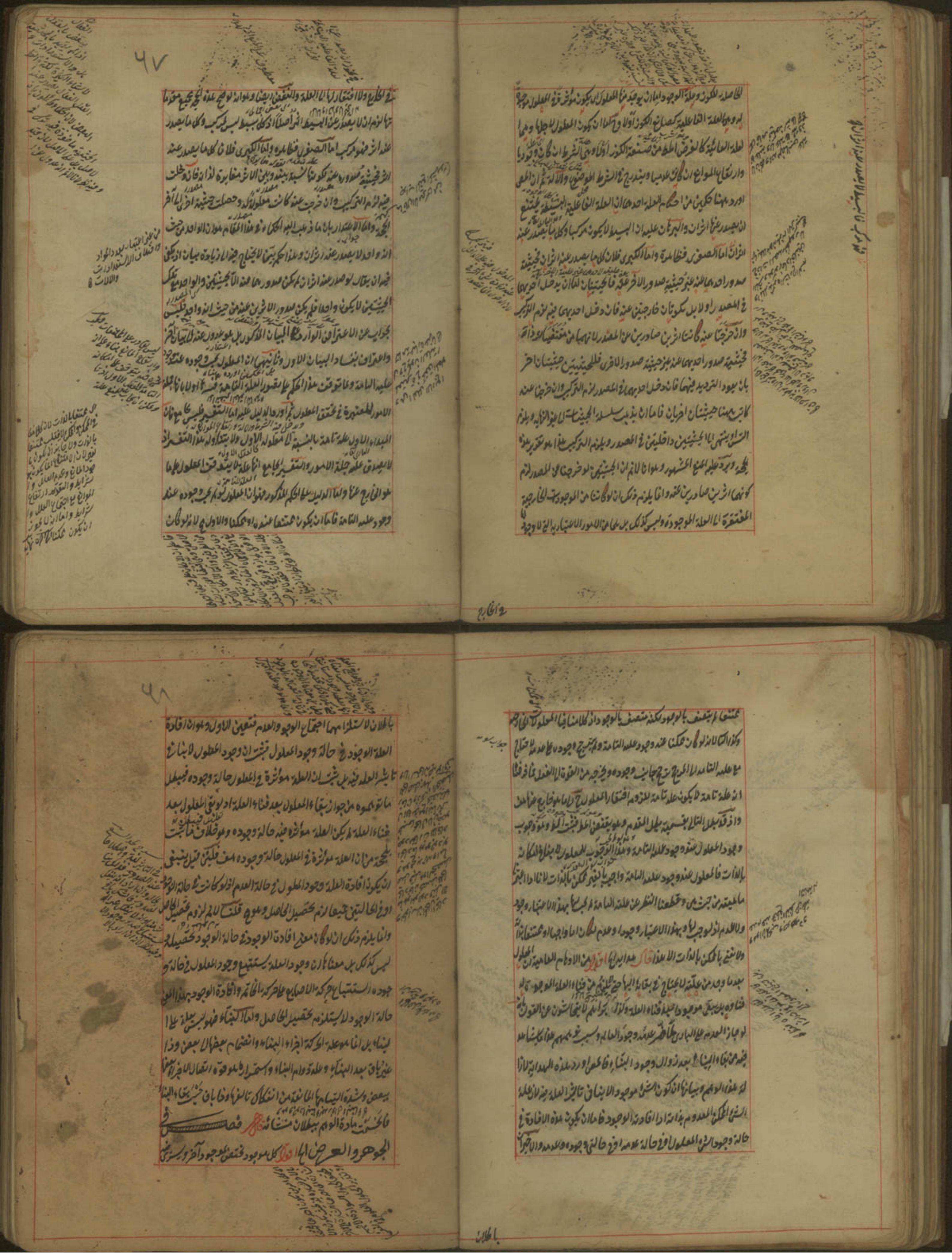
٥٨











للحاصلة للكوز وعلة الوجود اما ان يوجد منها المعلول او يكون مؤثرة في المعلول موجبة
له وهي العلة الفاعلية كصانع الكوز اولا والثاني اما ان يكون المعلول لاجلها وهي
العلة الغائية كالغرض المطلوب من صنعة الكوز اولا وهي الشرط ان كانت وجوديا
وارتفاع الموانع ان كانت عدميا ويندرج في الشرط الوضع والآلة ثم ان المصنف
اورد ههنا حكمين من احكام العلة احدهما ان العلة الفاعلية البسيطة يمتنع
ان يصدر عنها اثران والبرهان عليه ان البسيط لا يكون مركبا وكل ما يصدر عنه
اثران اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان كل ما يصدر عنه اثران فحيثية
صدور احدهما عنه غير حيثية صدور الاخر عنه فالحيثيتان لا يخلو ان يدخل احدهما
في المصدر او لا بل يكونان خارجين عنه فان دخل احدهما فيه لزم التركيب
وان خرجتا عنه كانتا اثرين صادرين عن المصدر لانهما من مقتضياته وذاته
فحيثية صدور احدهما عنه غير حيثية صدور الاخرى فللحيثيتين حيثيتان اخريان
بان يعود الترديد فيهما فان دخل احدهما في المصدر لزم التركيب وان خرجتا عنه
كانت ههنا حيثيتان اخريان فاما ان يذهب سلسلة الحيثيات الى غير النهاية ويلزم
التسلسل او ينتهي الى حيثيتين داخليتين في المصدر ويلزم التركيب هذا هو تقرير هذه
الحجة ويرد عليه المنع المشهور وهو انا لا نم ان الحيثيتين لو خرجتا عن المصدر لزم
كونهما اثرين صادرين عنه وانما يلزم ذلك ان لو كانتا من الموجودات الخارجية
المفتقرة الى العلة الموجدة وليس كذلك بل هما من الامور الاعتبارية التي لا وجود لها

في الخارج ولا افتقار لها الى العلة والنقض ايضا وهو انه لو صح هذه الحجة بجميع مقدماتها
لزم ان لا يصدر عن البسيط اثر اصلا اذ كل بسيط ليس بمركب وكل ما يصدر
عنه اثر فهو مركب اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان كل ما يصدر عنه
اثر فحيثية صدوره عنه يكون نسبة بينه وبين الاثر مغايرة لذاته فان دخلت
فيه لزم التركيب وان خرجت عنه كانت معلولا له وحصلت حيثية اخرى الى آخر
الحجة واما الاعتذار بان ما ذهب اليه الحكماء في هذا المقام هو ان الواحد من حيث
انه واحد لا يصدر عنه اثران وهذا الحكم بين لا يحتاج فيه الى زيادة بيان اذ يكفي
فيه ان يقال لو صدر عنه اثران لم يكن صدورهما عنه الا بحيثيتين والواحد من تلك
الحيثيتين لا يكون واحدا فلم يكن المصدر الاثرين عنه من حيث انه واحد فليس
بجواب عن الاعتراض الوارد على البيان المذكور بل هو عدول عنه الى بيان آخر
والاعتراف بفساد البيان الاول وثانيهما ان المعلول يجب وجوده عند وجود
علته التامة ولما توقف هذا الحكم على تصور العلة التامة فسرها اولا بانها جملة
الامور المعتبرة في تحقق المعلول ثم اورد الدليل عليه اما التفسير فليس كما ينبغي لان
المبداء الاول علة تامة بالنسبة الى معلوله الاول ولا يتناوله هذا التفسير اذ
لا يصدق عليه جملة الامور والتفسير الجامع انها علة لا يتخلف عنها المعلول وهذا
هو الارجح عندنا واما الدليل على الحكم المذكور فهو ان المعلول لو لم يجب وجوده عند
وجود علته التامة فاما ان يكون ممتنعا عنده او ممكنا والاول باطل لانه لو كان

ممتنعا لم يتصف بالوجود لكنه متصف بالوجود اذ كلامنا فيما المعلول كان موجودا
وكذا الثاني لانه لو كان ممكنا عند وجود علته التامة ولم يترجح وجوده على عدمه لاحتاج
مع علته التامة الى مرجح يرجح جانب وجوده ويخرجه من القوة الى الفعل فما فرضنا
انه علة تامة لا يكون علة تامة للزوم افتقار المعلول الى امر خارج عنها هف
واذ قد بطل الثاني بقسميه بطل المقدم وهو يستلزم الحال فثبت الحكم وهو وجوب
وجود المعلول عند وجود علته التامة وهذا الوجوب للمعلول لا ينافي الامكان له
بالذات فالمعلول عند وجود علته التامة واجب بالغير ممكن بالذات لانا اذا اعتبرنا
ماهيته من حيث هي وقطعنا النظر عن علته التامة لم يجب لها بهذا الاعتبار وجود
ولا العدم اذ لو وجب لها بهذا الاعتبار وجود او عدم لكان اما واجبا او ممتنعا بالذات
ولا نعني بالممكن بالذات الا هذا قال هداية الله اقول من الاوهام العامية ان المعلول
بعدما وجد من علته لا يحتاج في بقائه اليها حتى تخيلهم من فناء العلة الموجدة له
فناؤه بل يبقى موجودا بعد فناء العلة ولذا تجرأتهم لا يتحاشون عن القول بانه
لو جاز العدم على الباري جل ذكره عند وجود العالم وسبب غويهم هذا انهم شاهدوا
بقاء البناء بعد زوال وجود البناء فاغتروا وقد رد عليهم هذه الهداية لازالة
هذا الوهم وبيانه ان كون الشيء موجودا لا ينافي تاثير العلة فيه لان علة
الشيء الممكن المعدوم بذاته انما افادته الوجود فاما ان يكون هذه الافادة في
حالة وجود الشيء المعلول او في حالة عدمه او في حالتي وجوده وعدمه والاخيران

باطلان لاستلزامهما اجتماع الوجود والعدم فتعين الاول وهو ان افادة
العلة الوجود في حالة وجود المعلول فثبت ان وجود المعلول لا ينافي
تاثير العلة فيه بل ثبت ان العلة مؤثرة في المعلول حالة وجوده فيبطل
ما توهموه من جواز بقاء المعلول بعد فناء العلة اذ لو بقي المعلول بعد
فناء العلة لم يكن العلة مؤثرة فيه حالة وجوده وهو خلاف ما ثبت
بالحجة من ان العلة مؤثرة في المعلول حالة وجوده فان قلت قيل ينبغي
ان يكون افادة العلة وجود المعلول في حالة العدم اذ لو كانت في حالة الوجود
او في الحالتين جميعا لزم تحصيل الحاصل وهو محال قلنا لا نم لزوم تحصيل الحاصل
وانما يلزم ذلك ان لو كان معنى افادة الوجود في حالة الوجود تحصيله
ليس كذلك بل معناه ان وجود العلة يستتبع وجود المعلول في حالة وجوده
كاستتباع حركة الاصابع حركة الخاتم وافادة الوجود بهذا المعنى في
حالة الوجود لا يستلزم تحصيل الحاصل واما البناء فهو ليس بعلة للبناء
بل انما هو علة الحركة اجزاء البناء وانضمام بعضها الى بعض وذا
غير باق بعد البناء وعلة دوام البناء واستمراره هو قوة اتصال الاجزاء بعضها
ببعض وشدة التيامها المانعة من انفكاك تاليفها وذا باق حين بقاء البناء
فانحسمت مادة الوهم ببطلان منشائه قال فصل في
الجوهر والعرض الخ اقول كل موجود فتحقق بوجود آخر ويسمى محلا



سريانا يوجب اتحادهما في الوضع فاختصاصه هذا يسمى حلولا ويسمى الموجود
الاول الساري حالا والثاني المسري محلا ولا بد من ان يفتقر احدهما الى الاخر
اذ لو استغنى كل منهما عن الاخر لكان نسبة احدهما الى الاخر كنسبته الى الثالث
فحلول احدهما في الاخر دون الثالث يكون ترجيحا بلا مرجح وانه محال فاما ان
يكون المفتقر هو المحل او الحال وعلى الاول سمي المحل هيولى والحال صورة
وعلى الثاني سمي المحل موضوعا والحال عرضا هذا ما ذكره الشارح والحق ان افتقار
الحال من لوازم معنى الحلول لان الحال نعت والنعت مفتقر الى المنعوت فالحال
مفتقر بالضرورة وصواب التقسيم هذا ان يقال الافتقار اما ان يكون من الطرفين
فالمحل هيولى والحال صورة او من طرف الحال فقط فالحال عرض والمحل موضوع واعلم ان
الشيخ اراد بالسريان في مفهوم الحلول ليخرج الاعراض الغير السارية من ان يكون متصفة
بالحلول كالسطح والخط والنقطة فالاولى ان يفسر الحلول بالاختصاص
الناعت ليندفع النقض بالاعراض المذكورة اذا تمهد هذا فنقول الجوهر
ماهية اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع اي ماهية مغايرة للوجود
من شانها ان يتصف بالوجود العيني فاذا اتصفت به لم يكن في اتصافها
فيه مفتقرة الى الموضوع فالواجب لا يكون جوهرا بهذا المعنى اذ ليس له ماهية
وراء الوجود واما العرض فهو الموجود الذي يحتاج في وجوده الى الموضوع
كاللون المحتاج في وجوده الى الجسم محله ويقوم بلونه واعترض على هذا التعريف

بان الصور

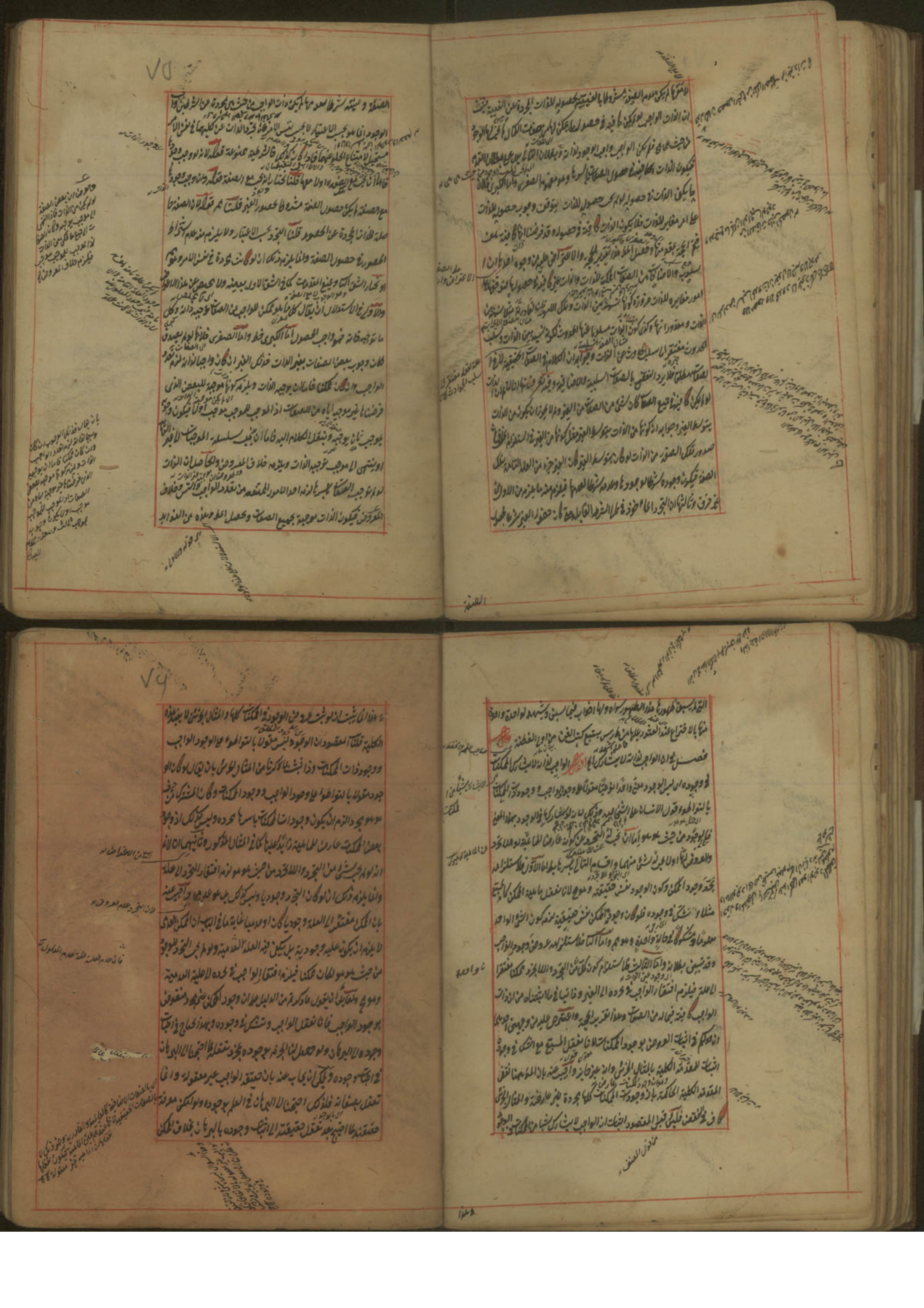
بان الصور العقلية المنتزعة من الجواهر قائمة بالنفس بحاجة اليها في وجودها
فيكون اعراضا لافتقارها في الوجود الى الموضوع وهو النفس لكنهم صرحوا بان
الصور العقلية للجواهر جواهر مطابقة لاشخاصها الخارجية في الماهية و
اجيب عنه بالتزام عرضية هذه الصور وادعاء ان عرضيتها لا ينافي جوهر
يتها بمعنى انها اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع لان الكون في الموضوع
الامطلقا من الكون في الموضوع على تقدير الوجود الخارجي وثبوت العام لشيء
لا يوجب ثبوت الاخص وفي هذا الجواب نظر اذ الصور العقلية للجواهر حالة
باعتبارها بالنفس موجودة في الخارج لانها قائمة في الخارج بالنفس الموجودة في الخارج
والقائم في الخارج بالموجود في الخارج موجود في الخارج فيكون تلك الصور قائمة
بالموضوع في الوجود الخارجي فلا يكون جواهر قطعا بل الحق في الجواب ان لفظ
الصورة يطلق على الصورة العقلية الحالة في النفس وعلى المعنى الموجود في الخارجية
المادية المتميزة عند النفس بواسطة الصورة الحالة فيها فالصورة العقلية الجوهر
بالمعنى الاول ليست بجوهر بل هي عرض موضوعها النفس بوجودها في الخارج قائمة
بالنفس واما التي حكموا عليها بانها جواهر مطابق للاشخاص الخارجية في الماهية
فانما هي الصورة العقلية بالمعنى الثاني لانها اذا وجدت في الاعيان كانت لا في
موضوع فيكون جوهرا لا محالة ثم الجوهر اما ان يكون محلا لجوهر اخر او لا فان كان
فالمحل هيولى والحال صورة وان لم يكن محلا ولا حالا فاما ان يكون مركبا منهما

وهو الجسم اولا وهو الجوهر المفارق وهو ان تعلق بالجسم تعلق التدبير والتصرف فهو
النفس والا فهو العقل والجوهر ليس جنسا لهذه الاقسام الخمسة اذ لو كان جنسا لها
لكان كل منها مركبا من الجنس والفصل وليس كذلك فان النفس ليست مركبة لانها تعقل الماهية
البسيطة ولا شيء مما يعقل الماهية البسيطة بمركب اما الصغرى فظاهرة واما
الكبرى فلان ما يعقل البسيطة لو كان مركبا لكان منقسما فينقسم الماهية البسيطة
الحالة فيه بانقسامه وانه محال وهذا انما يتم ان لو كان السريان معتبرا في الحلول على
ما ذهب اليه الشارح لكن التحقيق يأباه على ما علمت وايضا تركب النفس والعقل
من الجنس والفصل يقتضي انقسامهما في الخارج الكمية الا ان يثبت استلزام
تركب الماهية في العقل من الجنس والفصل تركبها في الخارج من المادة والصورة
فيلزم تركب النفس في الخارج من المادة والصورة فيكون جسما قابلا للانقسام
بالضرورة واما العرض فتسعة اقسام الكم والكيف والاين ومتى والاضافة
والملك والوضع والفعل والانفعال والانحصار ثابت بالاستقراء اما الكم
فهو عرض يقبل المساواة وعدمها لذاته فقوله لذاته احتراز عما يقبلهما لا لذاته بل بواسطة
محله كالشكل القابل لهما بواسطة محله وهو المقدار او بواسطة ما حل
فيه كالمعدود ومن الاعراض القابل لهما بواسطة العدد الحال فيه وكالجسم القابل لهما
بواسطة المقدار الحال فيه او بواسطة ما يقارنه في المحل كاللون القابل لهما بواسطة
المقدار المقارن له في المحل فانه لا يسمى شيء منها بالكم واعلم ان المساواة هو الاتحاد

في الكم فهو فيها متوقفة على معرفة الكم فتعريف الكم بها يكون دوريا والاولى
ان يقال الكم هو العرض الذي يقتضي الانقسام لذاته والكم اما متصل او منفصل
لانه اجزاؤه اما ان يشترك في حدود يكون كل منها نهاية جزء وبداية اخر وهو المتصل
اولا وهو المنفصل والمتصل اما قار الذات مجتمع الاجزاء في الوجود وهو المقدار
المنقسم الى الخط والسطح والثخن وهو الجسم التعليمي او غير قار الذات وهو الزمان وا
لمنفصل هو العدد وله انواع غير متناهية لان كل واحد من الاعداد الغير المتناهية
نوع من مطلق العدد واما الكيف فهو هيئة اي عرض والعرض والهيئة متقارب المفهوم
لا تفاوت بينهما الا باعتبار الوصف في مفهومه والحصول في مفهومها في شيء اي قارة
في شيء لا يقتضي قسمة ولا نسبة فقوله هيئة يشتمل الاعراض كلها وقوله قارة يخرج الاحتراز
عن الهيئة الغير القارة كالحركة والزمان وقوله لا يقتضي قسمة يخرج الكم وقوله ولا نسبة
يخرج الاعراض النسبية واعترض على هذا التعريف بانه منقوض بالوحدة والنقطة
فانه صادق عليهما مع انهما ليسا من الكيف لعدم اندراجهما في شيء من الاقسام الاربعة
واقول اما النقطة فلا نقض بها لكونها من الكيفيات المختصة بالكميات واما الوحدة
فالنقض بها وارد اللهم الا ان يلتزم كونها من الكيفيات ويمنع انحصار الكيف
في الاقسام الاربعة المذكورة اذ لا دليل عليه سوى الاستقراء وانه غير تام والكيف
جنس تحته انواع اربعة الكيفيات المختصة بالكميات والكيفيات الاستعدادية و
وجه ضبطها ان الكيفية اما ان يكون بحيث لا يعرض الشيء الا بواسطة الكمية او لا

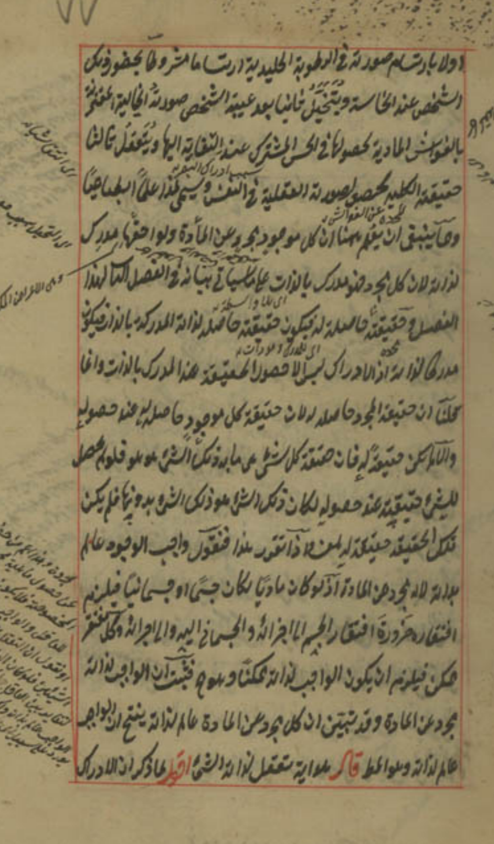






وان تردد في وجوبه بعد تعقله من لوازمه الابعد وهذا استبعد لم يروض الوجود
فيه واعلم ان هذا ان لم يكن هذه المسئلة مذهب الحكماء اتجه مدا دعاية ما ذكرناه
ان الوجود ليس مقولا بالتواطؤ على وجود الواجب والممكن وليس يلزم انهدام
مذهبهم فانه عندهم ان وجود الواجب مخالف بالحقيقة لوجود الممكنات
ومطلق الوجود عارض لتلك الوجودات الخاصة مقولا عليها بالتشكيك
وهي الا فالمطل من ذهب اليه ان الوجود لا كلية له ولا تعدد ولا عرضية وانه
بل هو جزئي حقيقي واحد بالتشخص قائم بذاته توجد منه الماهيات الممكنة بنوع
من التعلق غير مدرك بالعقول البشرية ووجودات تلك الماهيات عبارة
عن موجوديتها الوضعية الثابتة لها الحاصلة لها بذلك التعلق وكذا ... يقول
هذا هو مذهب الاولين والآخرين من الحكماء المحققين ومن مقالات المتقوسين
يلوح انهم ذاهبون الى مثل هذا وتحقيق الحق من هذا ليس مما يتم بحد البحث

قال فصل في ان الواجب الوجود عالم بذاته اقول اعلم اولا ان العلم با
لشيء وادراكه طبعي واحد وهو ان يتمثل حقيقته عند الذات المدركة اي يحصل
عندها بالحقيقة الشيء اما بنفسها او بصورته ومثال لها اما الاول فكادراكنا
انفسنا اذ نعلم بالضرورة ان ادراكنا انفسنا ليس بحصول الصورة في انفسنا
فيها وانما هو عبارة عن كون انفسنا حاضرة لنا بحيث لا نذهل عنها قطعا ويبقى
هذا على حضورها واما الثاني فكادراكنا الانسان فان الشخص الخارجي منه شخص



اولا بارتسام صورته في الرطوبة الجليدية ارتساما مشروطا بحضور ذلك
الشخص عند الحاسة ويتخيل ثانيا بعد غيبة الشخص صورته الخيالية المكتنفة
بالعوارض المادية لحصولها في الحس المشترك عند الغيبة اليها ويتعقل ثالثا
حقيقته الكلية لحصول صورته العقلية في النفس ويسمى هذا على البطلان ...
ومما ينبغي ان يعلم ههنا ان كل موجود مجرد عن المادة ولواحقها مدرك
لذاته لان كل مجرد فهو مدرك بالذات على ما سيأتي بيانه في الفصل التالي لهذا
الفصل وحقيقته حاصلة له فيكون حقيقته حاصلة لذاته المدركة بالذات فيكون
مدركا لذاته اذ الادراك ليس الا حصول الحقيقة عند المدرك بالذات وانما
قلنا ان حقيقة المجرد حاصلة له لان حقيقة كل موجود حاصلة له عند حصوله
والا لم يكن حقيقته له فان حقيقة كل شيء هي ما به ذلك الشيء هو هو فلو لم يحصل
للشيء حقيقته عند حصوله لكان ذلك الشيء هو ذلك الشيء بدونها فلم يكن
تلك الحقيقة حقيقة له هف اذا تقرر هذا فنقول واجب الوجود عالم
بذاته لانه مجرد عن المادة اذ لو كان ماديا لكان جسما او جسمانيا فيلزم
افتقاره ضرورة افتقار الجسم الى اجزائه والجسماني اليه والى اجزائه وكل مفتقر
ممكن فيلزم ان يكون الواجب لذاته ممكنا وهو هف فثبت ان الواجب لذاته
مجرد عن المادة وقد تبين ان كل مجرد عن المادة عالم لذاته ينتج ان الواجب
عالم لذاته وهو المط قال بل لا يعقل لذاته الشيء اقول لما ذكر ان الادراك

هو حصول الحقيقة عند المدرك وكان هو مظنة لان يعترض بان يقال الا
دراك بهذا المعنى اضافة بين العاقل والمعقول والاضافة يقتضي تغاير ا
لمضافين ويلزم من هذا امتناع تعقل الشيء ذاته اذ لو تعقل الشيء ذاته
لزم كونه مغايرا لذاته وانه هف فيبطل ما ذكر من هذا في الفصل من ان
الواجب يعلم ذاته اورد هذه الهداية دفعا لهذا الاعتراض وتقريره ان
تعقل الشيء ذاته لا يقتضي التغاير بين العاقل والمعقول فان العلم هو حضور
الحقيقة المجردة عن المادة عند المدرك مطلقا اي سواء كان الحقيقة الحاضرة
مغايرة بالذات للمدرك او لا وهذا اعم من حضور الحقيقة المغايرة وكذب
الاخص لا يستلزم كذب الاعم فيجوز تعقل الشيء ذاته جاز ان لا يحضر عنده حقيقة
مغايرة له ويحضر حقيقة الغير المغايرة له لان كل واحد من افراد الناس يتعقل
ذاته هذا بديهي معلوم بالوجدان فلو اقتضى تعقل الشيء ذاته التغاير بين ا
لعاقل والمعقول لكان لكل شخص نفسان احديهما عاقلة والاخرى معقولة
وانه بديهي البطلان وايضا لما كان تعقل كل منا ذاته معلوما بالبداهة كان
هذا التشكيك من قبيل التشكيك بالبديهيات فلا يستحق الجواب واما ان التعقل
اضافة تقتضي تغاير المضافين وهما العاقل والمعقول فلا ينافي تعقل
الشيء ذاته اذ الاضافة لا تستدعي تغاير المضافين بحسب الذات والحقيقة بل يكفي
تغايرهما بوجه ما وهو حاصل في تعقل الشيء ذاته فان الشيء من حيث ان من شانه المعقولية

من حيث ان من شانه العاقلية تغاير ذاته ح

غير ذات الواجب لزم افتقار الواجب في صفة العلم الى ذلك الغير وهو هف وثانيهما
ان يكون المؤثر فيها هو الذات واما لزوم كونه قابلا لها فلان العالم لا بد و
ان يكون قابلا لصورة المعلومة لقيامها به واما بطلان التالي فلان القابلية
هي الاستعداد والفاعلية هي التأثير وهما متغايران يعقل كل منهما بدون
الاخر فلو كان الواجب فاعلا وقابلا معا للصورة لزم التركيب في ذاته
وهو هف واجاب عن هذه المعارضة بانا لا نسلم ان الشيء الواحد لا يجوز ان
يكون مستعدا للصورة وفاعلا لها اذ معنى كونه مستعدا للصورة هو انه
لا يمتنع ان يحصل له الصورة ومعنى كونه فاعلا لها انه متقدم عليها بالعلية
ولا امتناع في اجتماع المعنيين لعدم تنافيهما واما انهما معنيان متغا
يران يلزم من حصولهما للواجب التركيب في ذاته فممنوع اذ التركيب انما
يلزم ان لو كانا جزئين للذات وليس كذلك بل هما اضافيان عارضتان
لها بالقياس الى الصورة وذلك غير مستحيل فان العالمية والقادرية
امثال الاضافيات عارضتان لذات الواجب بالقياس الى المعلومات والمقدورات
ثم ان الحق في هذه المسئلة ما ذهب اليه المتكلمون من ان العلم الباري
بالاشياء صفة قائمة بذاته زائدة على نفس حقيقته فذهابهم الى ان علمه بالا
شياء انما هو بارتسام صورها في ذاته كالعلم الحادث للنفوس الناطقة
وردوا مذهب الحكماء وزعموا ان من اعتقد ان علم الواجب هو نفس ذاته عرباتي



يرد على ما ذهب اليه المتكلمون من لزوم كون ذات الواجب فاعلا وقابلا
لعلمه فهو المستقد نفي العلم عن ذات الواجب بالحقيقة وذلك لان من جعل
العلم نفس الذات فقد نفي الارتسام والعلم الذي هو الارتسام لا غير فيكون
نافيا للعلم بالحقيقة وهذا الرد انما يتوجه عليهم ان لو انحصر العلم في الارتسام
ولهم ان يمنعوه ويقولوا العلم هو ان يحصل عند العالم حقيقة المعلوم اما
بنفسها او بارتسام صورة منها فيه او في آلته فالارتسام اخص من العلم
ولا يلزم من انتفاء الاخص انتفاء الاعم قال فصل في ان الواجب
عالم بالجزئيات على وجه كلي اه اقول اعلم ان تلخيص البيان في هذا المطلب
يستدعي تمهيد مقدمات الاولى ان علم الواجب بالاشياء علم تام وهو علمه
بجميع صفاتها واثارها اللازمة وغير اللازمة وذلك لان علمه بجميع ذلك
ممكن الحصول له اذ هو مدرك بالذات وهذه الاشياء من شانها ان يكون
مدركة فيلزم حصول علمه بجميع ذلك والا لكان له حالة منتظرة الثانية ان العلم
التام بالعلة الموجبة للشيء يوجب العلم بالمعلول لان العلم التام بالعلة الموجبة
تقتضي حصول العلم بوجه استلزامها لمعلولها وذا يقتضي حصول العلم بالمعلول
الثالثة ان العلم بالجزئي يكون على وجهين احدهما علم يتغير بتغير المعلوم
الجزئي وهو علم زماني تابع للمعلوم الجزئي بمعنى ان المعلوم الجزئي الحادث
في حالة عدمه السابق يعلم انه معدوم سيوجد واذا وجد يزول هذا العلم ويحصل

بدله العلم بانه موجود وبطريان العدم عليه يزول العلم بالوجود ويحصل
العلم بطريان العدم عليه وهذا هو العلم الجزئي في التغير وثانيهما علم لا يتغير بتغير
المعلوم وهو علم متعال عن الزمان حاصل من العلم باسباب ذلك المعلوم
وهو العلم على الوجه الكلي المشابه بعدم تغيره للامور الكلية المصونة عن التغير
مثال الوجه الاول علمك بالكسوف المعين الواقع في جزء معين من الزمان
المتغير بتغيره مثل ان تعلم قبل وقوعه انه سيقع وعند وقوعه يزول
هذا العلم بالوقوع ويحصل العلم بانه واقع وبعدما انقضى يزول العلم بال
وقوع ويحصل العلم بالانقضاء وهذا العلم زماني لاحاطة الزمان به
حيث لا يوجد الا في جزء منه ومثال الوجه الثاني العلم بالكسوف المعين الحاصل
من العلم باسبابه كما اذا علمت بمعاونة التنجيم والحساب مقدار الزمان الواقع
بين الكسوفين فتعلم انه اذا وقع الكسوف الثاني في جزء من الزمان متعين
بالمقايسة الى الكسوف الاول المعلوم بالمقايسة الى مبدا التواريخ المعلومة
مثل ان تعلم انه واقع في ساعة كذا من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من
الكسوف الاول المعلوم وقوعه في ساعة كذا من يوم كذا من شهر كذا
من سنة كذا من التاريخ الفلاني فتعلم انه في اي ساعة من اي يوم من اي شهر
من اي سنة من التاريخ المذكور وهو علم واحد مستمر حاصل قبل الكسوف
ومعه وبعده لا يتغير بتغيره من الاستقبال الى الحضور الى الانقضاء ومتعال

عن الزمان لامتناع كونه محيطا بالزمان بان يتخصص هذا الجزء من الزمان
جزء من الزمان الممتد من الازل الى الابد فان قيل هذا الوجه من العلم
قد يحصل لبعض الاشخاص البشرية بعد ان لم يكن حاصلا له كما في المثال
المذكور فيكون حادثا بالزمان فيكون حادثا زمانيا لاحاطة الزمان
بحدوثه قلنا زمانية حدوث بعض افراده المختص بهم ممنوع يتعلق با
لماهية لا ينافي تعاليه عن الزمان بحسب الذات واذ قد تمهدت هذه المقد
مات فنقول واجب الوجود لذاته عالم بالجزئيات لكن لا على الوجه الجزئي بل على
الوجه الكلي اما انه عالم بالجزئيات فلانه عالم بذاته علما تاما لما ذكرنا في المقدمة
الاولى لكن علمه بمعلوله الاول لما ذكرنا في المقدمة الثانية وعلمه بالمعلول
الاول ايضا علم تام فيلزمه العلم بمعلول معلوله وهكذا الى ان ينتهي الى اخر
المعلولات العلمية في الطول ويسري علمه في الحوادث الغير المتناهية في العرض
فيحيط علمه بجميع الجزئيات الحادثة والقديمة الغير المتناهية من الازل الى الابد
اما ان علمه بالجزئيات ليس على الوجه الجزئي فلانه لو كان على الوجه الجزئي لكان
يدرك تارة ان الجزئي موجود غير معدوم واخرى عكس ذلك لما ذكرنا في المقدمة
الثالثة من تغير وجه الجزئي فيحصل في ذاته تعالى صورتان عقليتان متعا
قبتان بحيث لا يبقى احديهما بعد طريان الثانية فيلزم التغير في ذاته تعالى
فيكون علمه بالجزئيات على الوجه الكلي المصون عن التغير المتعالي عن الزمان ج

اقول قد تقرر عندك فيما سلف ان العقول جواهر مجردة غير متعلقة بالاجسام
تعلق تدبير والتصرف وذلك بسبب ان الجوهر المجرد انما يتعلق بالجسم
هذا النوع من التعلق ليصير الجسم آلة له في الاستكمال كما هو من شان النفوس
والعقول بكمالاتها النظرية مستغنية عن الاستكمال حتى لا يتعلق بالاجسام
هذا النوع من التعلق بل لا تعلق لها بالاجسام الا بالعلية والتاثير ولما كانت
هي من موضوعات العلم الالهي لكونها من الواجب ان يبحث عنها في القسم الثالث
الذي هو في العلم الالهي من هذا المختصر فلهذا رتب المص هذا الفن لاثباتها
وبيان احوالها مشتملا على ثلثة فصول قال فصل في اثبات العقول
اقول المبدا الاول جل ذكره بسيط ليس فيه تعدد ما وجهتين قطعا وكل
بسيط شانه هذا لا يصدر عنه الا الواحد فالصادر عنه بلا واسطة معلول
واحد لا غير فهذا المعلول الواحد الصادر عنه اولا لا يجوز ان يكون عرضا
اذ لو كان عرضا فاما ان يكون صادرا عنه قائما بنفسه او بمحل والاول باطل
اذ القائم بنفسه لقائما هو الجوهر لا العرض وكذا الثاني لان المحل ان كان هو المبدا
الاول لكان المبدا فاعلا وقابلا معا لهذا العرض وانه محال وان كان غيره كان معلو
لا له لان ما سواه من الموجودات كلها معلولة له اما بلا واسطة او بواسطة
فلو كان العرض ومحله كلاهما صادرين عنه بلا واسطة لزم صدور اثنين من
المبدا الاول في مرتبة واحدة وانه محال وان كان الصادر عنه بلا واسطة





فنقول قد دل اختلاف حركات الكواكب المعلوم بالرصد على كثرة الافلاك فالمؤثر
فيها اما عقل واحد او عقول متكثرة والاول باطل لان العقل بسيط وجهة صدور
الفلك عنه جهة واحدة وقد بينا ان الواحد البسيط لا يصدر عنه بجهة واحدة الا
واحد فتعين الثاني ويلزم منه كثرة العقول وهو المطلوب واعترض عليه بان هذه ا
لحجة بمنع الحصر لقيام احتمال كون المؤثر في الفلك عرضا واجيب عنه بالا
حتجاج على بطلان هذا الاحتمال بان العرض اضعف من الجوهر والاضعف
يمتنع ان يكون علة للاقوى وانت خبير بان هذه الحجة اقناعية والصواب ان
يقال لو كان المؤثر في الفلك عرضا لاحتاج ذلك العرض في تاثيره الى محله
فمحله ان كان فلكا او نفسا لزم منه ما لزم من كون المؤثر فلكا او نفسا وان كان
عقلا لزم منه المطلوب لافتقار كل واحد من الافلاك الى عرض قائم بعقل على
حدة لامتناع قيام الاعراض المتعددة الحقيقية بعقل واحد لاستلزامه
تركب العقل فيتعدد العقول بحسب تعدد الافلاك وهو المطلوب هذا هو
التقرير المضبوط في هذا البرهان ولا يخفى عليك ما في تقرير المص من الانتشار
قال بملاقاة الحاوي مع سبب المحوي اه اقول لما كان الدليل القائم على امتناع
علية الحاوي بعينه جاز ان يعارض بان يقال دليلكم هذا وان دل على مطلوبكم
ولكن عندنا ما ينافيه وهو ان الحاوي محدد الجهات مع العقل الثاني لكونهما
معلول علة واحدة وهو العقل الاول على ما سيأتي تقريره والعقل الثاني متقدم با

على المحوي

على المحوي وما مع المتقدم متقدم وهذا طرف التقدم الزماني فيلزم تقدم ا
لحاوي على المحوي بالعلية لان تقدم العقل الثاني عليه بالعلية اورد هذه الهداية
جوابا عن هذه المعارضة وتقريره ان كون الحاوي مع العقل الذي هو علة للمحوي
في رتبة الابداع لا يستلزم تقدم الحاوي بالعلية على المحوي لان تقدم العقل الثاني
على المحوي بالعلية وما مع المتقدم بالعلية لا يجب ان يكون متقدما بالعلية بل
يمتنع ان يكون متقدما بالعلية لاستلزامه توارد علتين على المعلول الواحد
بالشخص وهو ممتنع بخلاف التقدم الزماني فان ما مع المتقدم فيه يجب
ان يكون متقدما لان المتقدم بالزمان هو الموجود في الزمان المتقدم وما
مع المتقدم بالزمان كذلك قال ملاقاة الحاوي والمحوي اه اقول لما ابطل
علية الحاوي للمحوي باستلزامها امكان الخلاء استشعر ان يعترض عليه
بان يقال امكان الخلاء لازم عليكم وان لم يكن الحاوي علة وذلك لان كلا من
الحاوي والمحوي ممكن لذاته وكل ممكن لذاته جائز العدم وكل من الحاوي والمحوي
يكون جائز العدم وعدم كل منهما ملزوم للخلاء فيلزم من جواز عدم كل منهما امكان
الخلاء لان امكان الملزوم يستلزم امكان اللازم فاجاب عنه بان كل واحد من ا
لحاوي والمحوي ممكن لذاته جائز العدم بالنظر الى ذاته ولا يلزم من ذلك امكان الخلاء
فان انتفاء كل منهما لا يستلزم الخلاء فان الجسم الذي هو في جوفهما يكون هو
المحدد للجهات على تقدير انتفائهما لحان ما وراءه ذلك الجرم على تقدير انتفائهما

لحان ما وراء محدد الجهات وكان ما وراء المحدد ليس خلاء ولا ملاء فكذا حال
ما وراء الجرم المذكور على تقدير انتفائهما فلا يلزم من انتفائهما الخلاء
والحقيقة ان الخلاء الممتنع هو اما البعد المفطور او الفضاء الموهوم فيما
بين الاجسام القابل للزيادة والنقصان وما وراء المحدد ليس ببعد لانتهاء
الابعاد بالمحدد ولا قابل للزيادة والنقصان لانه لا شيء محض فلا يكون
خلاء باحد المعنيين لان الخلاء انما يلزم من وجود الحاوي مع عدم المحوي وذا
غير ممكن فلا يلزم امكان الخلاء فلكن قبل كل واحد من وجود الحاوي وعدم المحوي
ممكن لذاته فلا ينافي بينهما فيجوز اجتماعهما ويلزم منه امكان الخلاء قلنا الحاوي
لاستلزامه العقل الذي هو علة موجبة للمحوي يلزم وجود المحوي ووجود الملزوم مع عدم
اللازم مما يتنافيان فوجود الحاوي يكون منافيا لعدم المحوي فلا يثبت جواز اجتماعهما
فيهما ولا يلزم امكان الخلاء قال فصل في ازلية العقول اه اقول
الازل هو الزمان الماضي الذي لا بداية له والابد هو الزمان المستقبل الذي لا نهاية له
والازلي ما كان موجودا في الازل بحيث لا يكون لوجوده بداية فلا يسبقه عدم والابدي ما
يكون موجودا في الابد بحيث لا يكون لوجوده نهاية فلا يلحقه عدم واذا ثبت هذا فنقول
العقول كلها ازلية وابدية اما انها ازلية فلوجوه وما يسطر منها الا واحد
هو ان الواجب لذاته مستجمع في الازل لجميع ما لا بد له منه في تاثيره في معلوله والا لزم
ان يكون له حالة منتظرة هف هكذا ذكره المص وفيه نظر والاولى ان يقال ذات

الواجب

الواجب بانفراده علة تامة لمعلوله الاول اذ لو افتقر معلوله الى امر
مغاير لذاته فاما ان كان ذلك الامر المغاير مقارنا للذات لزم كونه صفة للواجب
زائدة على ذاته وهذا خلاف ما تقرر عندهم ان الواجب ليس له صفة زائدة و
ان كان منفصلا عنها كان ممكنا معلولا لها سابقا عليها فرضناه معلول
اول هف فثبت ان ذات الواجب وحدها علة تامة للعقل الاول والمعلول
لا يتخلف عن علته التامة فالعقل الاول لا يتخلف عن الواجب في الازل فيكون
ازليا ومتى كان العقل الاول ازليا كان العقل الثاني ايضا ازليا لان العقل الاول
مستجمع في الازل لجميع ما لا بد له منه في تاثيره في العقل الثاني والا لكان شيء من
تلك الجملة حادثا وكل حادث مسبوق بمادة ومدة فيكون ذلك الشيء ماديا ويلزم
منه كون العقل الاول ماديا لمقارنة ذلك الشيء اياه فثبت ان العقل الاول مستجمع
في الازل لكله ما لا بد له منه في تاثيره في العقل الثاني ويلزم من ذلك ازلية العقل الثاني
وبهذا الطريق يثبت ازلية سائر العقول وليس لقائل ان يقول لا حاجة الى هذا
الطويل بل يكفي ان يقال لو كان العقل حادثا لكان ماديا لان كل حادث مسبوق
بمادة هف لان هذا مع انه من باب تعيين بالطريق الذي ليس من دأب المنا
ظرة عدول عن اقوى الطريقين لان ما اختاره المص طريق لمي وهذا طريق اني
واللمي اقوى من الاني واما انها ابدية فلانه لو انعدم شيء من العقول لكان
انعدامه بانعدام شيء من الامور المعتبرة في وجوده اذ انعدامه مع بقاء جميع





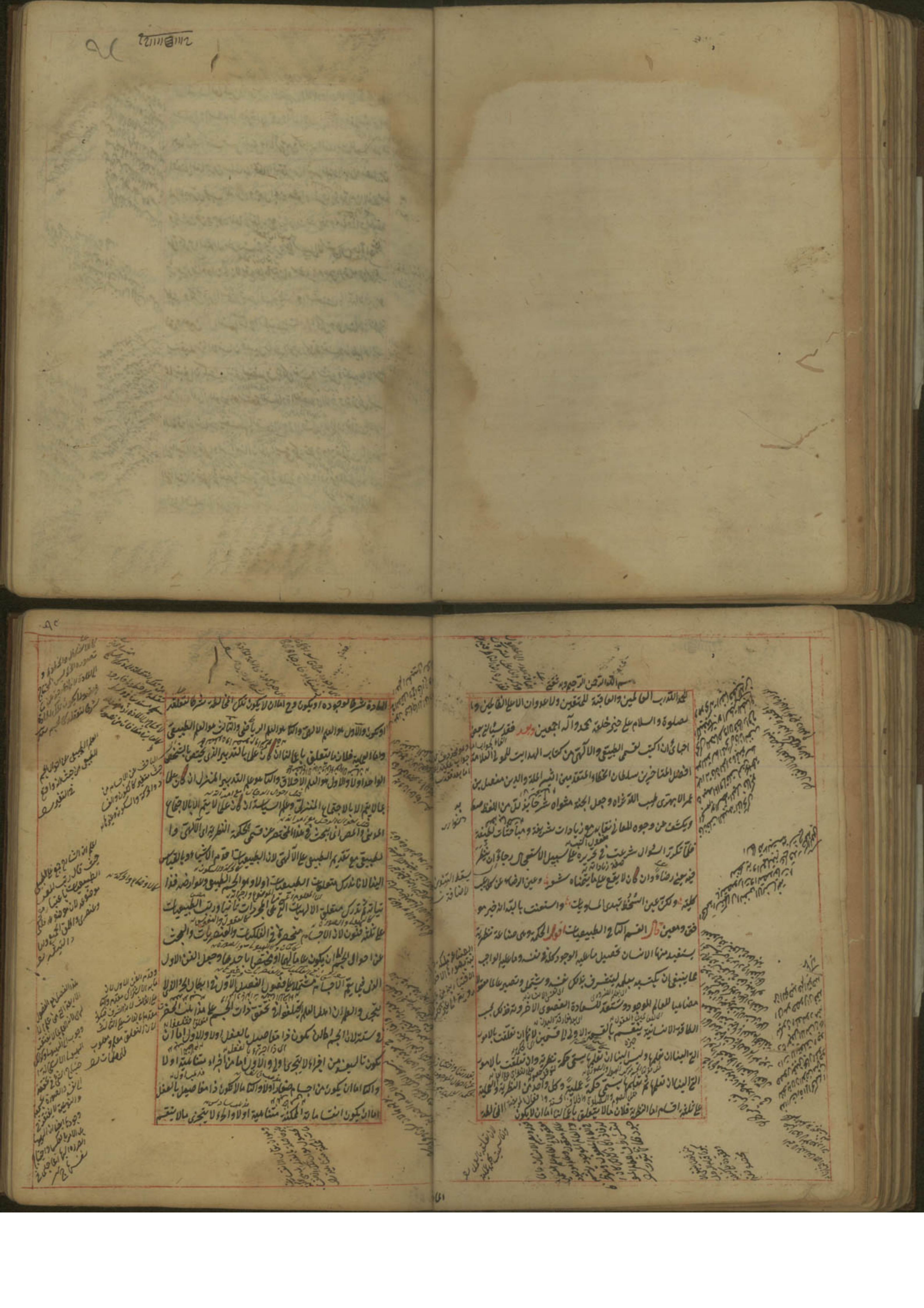
منبع لفيضان الخير على الوجه الاحسن والنظام الاليق ثم ادراكه ما يترتب بعده من جعله
على الترتيب الواقع من العقول المجردة والنفوس الفلكية والاجرام السماوية المدبرة بتلك النفوس
والكائنات من البسائط العنصرية وما يحصل منها من المركبات وغيرها حتى ترتسم فيها صورة جميع
الموجودات على النظام الذي وقعت عليه فتصير كأنها عالما عقليا مضاهيا للعالم العيني الروحاني وا
لجسماني وهذه الادراكات بعد حصولها للنفس الناطقة لا تزول عنها بمفارقة البدن
لانها لا تحتاج في تعقلاتها الى الآلات الجسمانية بل ينبغي ان تزداد تلك الادراكات وكمالها
بمفارقة النفس عن البدن لتجردها عن كدورات المادة التي كانت تشغلها عن ظهور خواصها
فيحصل لها بسبب ادراكاتها الباقية معها ابدا من اللذات القوية المستعلية ما لا مناسبة بينها و
بين اللذات الحاصلة للقوى الحيوانية اذ اللذة تتبع الادراك والمدرك كما وكيفا ولا
مناسبة بين مدركات العقل ومدركات القوى الحيوانية وكذا بين الادراكين فلا مناسبة ايضا
للذتين وعدم حصول اللذة حال قيام التعلق لوجود ... وهو ما ذكرنا من العوائق
البدنية والعلائق الجسمانية قال وهذا الالم ادراك المنافي لها اقول لما فرغ في هذه الهداية
الالم العقلي للنفس الناطقة فسر اولا الالم بانه ادراك المنافي من حيث انه مناف والمنافي للشيء
هو مقابل ما يلائمه وفائدة قيد الحيثية ههنا على مثال ما ذكرنا من الفائدة في تعريف اللذة ثم
قال وهذا في النفس الناطقة هو الهيئة المضادة لكمالها فاذا فارقت البدن وكانت تلك الهيئة
الردية المضادة لكمالها المنافية لها متمكنة فيها ادركتها من حيث انها منافية لها فتعرض لها الا
لام الدائمة لما تبين ان الالم هو ادراك المنافي من حيث انه مناف قال هداية النفس الكاملة اذا

اقول كمال النفس الناطقة بحسب قوتها النظرية ان يحصل لها تصورات حقائق الاشياء
والتصديقات اليقينية باحوالها وهو كمالها الباقي معها وبحسب القوة العملية تجردها
عن الهيئات الردية البدنية فالنفس الناطقة باعتبار كمالها النظري لا يخلو من ان يكون
متصفة بالكمال اولا وعلى التقديرين اما ان يكون لها شوق الى الكمال اولا وباعتبار
كمالها العملي لا يخلو من ان يكون نقية عن الهيئات المذكورة اولا ولو اعتبر انضمام كل من
حالتيها باعتبار كمالها العملي الى كل واحد من حالاتها الثلث باعتبار الكمال النظري انقسم
كل واحد من الحالات الثلث النظرية الى قسمين مما تكل الحالة مع نقاء النفس عن الهيئات
المذكورة ولا معه فالمص اورد الحالة الاولى في هذه الهداية مع تفصيلها الى قسميها
وبيان مرتبة النفس مع كل قسم من مراتب السعادة والشقاوة في الاخرة وبيانه ان
النفس الكاملة المتصفة بالتصورات الحقيقية والتصديقات اليقينية اذا فارقت
البدن وكانت نقية عن الهيئات الردية البدنية المضادة لكمالها متنزهة عن العلائق
الجسمانية العائقة لها فيكون غير محجوبة عن الاتصال بعالم القدس انخرطت مع الملا
يكة المقربين مستقرة في حضرة جلال رب العالمين في مقعد صدق عند مليك مقتدر
وحصل لها من اللذات ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب
بشر وان كانت فيه ولم يتنزه نفسه عن تلك الهيئات بقي بسبب ما تمكن فيها من الهيئات
محجوبة عن الاتصال بعالم القدس وحصل لها عند ذلك الم عظيم لكن لا يكون هذا الالم
لازما لها بل عارضا يزول بزوال الهيئة الموجبة له وهي تزول بها وهذا الالم يختلف

طولا وقصرا بحسب اختلاف رسوخ الهيئة قوة وضعفا قال هداية النفوس
الناطقة اذا ظهر لها انها اقول اورد في هذه الهداية الحالة الثانية وهي ان
يكون النفس خالية عن الكمال متشوقة اليه على سبيل الاجمال من غير تفصيل الى
القسمين وبين مرتبة النفس مع هذه الحالة من السعادة والشقاوة وتوضيحه
ان بعضا من النفوس الناطقة قد يتفطن بسبب ما يتفق لها من كسب المجهول من
المعلوم بطريق النظر في الامور الجزئية انها لو اشتغلت بتحصيل المعارف الحقيقية
والعلوم اليقينية التي يذعن كل عاقل غير معاند انها فضيلة وكمال وان ما يقابلها
وهو الجهل رذيلة ونقصان ببذل الجهد في اكتسابها بالنظر مثل ما
اتفق لها من الاكتساب في الامور الجزئية تحصلت لها تلك المعارف والعلوم
وكملت بها الكمال الممكن لنوعها فاذا تفطنت بهذا التفطن فظهر لها ان من
شانها الاتصاف بتلك المعارف والعلوم حصل لها شوق وميلان ذاتي
الى الكمال لكن هذا الشوق كامن فيها لا يظهر لها ظهورا يعتد به ما دامت متعلقة
بالبدن لان العلائق البدنية يلهيها عن ذلك الشوق فاذا فارقت البدن وليس
معها شيء من كمالها الممكن لانها سلبت عن اكتسابها مدة تعلقها بالبدن او
اشتغلت بتحصيل ما كانت صادقة لها من الاكتساب من اللذات الحسية
او الوهمية ظهر لها شوقها الى الكمال ظهورا تاما لزوال ما يلهيها عنه من
العلائق وقد حصل لها اليأس عن الكمال الذي هي متشوقة اليه لفوات

الة التحصيل فيعرض لها الم شديد وهو الم النار الروحانية الموقدة التي تطلع
على الافئدة قال هداية النفوس الناطقة الساذجة اقول اورد في
هذه الهداية الحالة الثالثة وهي ان يكون النفس ساذجة خالية عن
الكمال والشوق اليه وقسمها الى قسمين مبينا ما للنفس مع كل منهما
من المرتبة فقال النفوس الناطقة الساذجة التي لم تكتسب العلم وما يتبعه
من الشوق والكمال اذا فارقت البدن وكانت خالية عن رذائلها من
الهيئات البدنية حصل لها النجاة من العذاب والخلاص عن الالم سلا
متها عن الم الشوق والهيئات الردية وان لم يحصل لها ما يحصل للنفوس
الكاملة المتحلية بالصور القدسية من اللذات المستعلية فعلم من هذا
ان البلاهة التي يوجب سلامة صاحبها عن الم الشوق ادنى الى الخلاص
من فطانة بتراء وهي ما ذكرنا من التفطن الذي يوجب الى الكمال و
سميها بتراء لعدم بلوغها في القوة الى حد يوجب انبعاث صاحبها
الى تحصيل الكمال فان فارقته فشيء من الهيئات الردية متمكن فيها
تألمت بفقدان البدن الذي به كانت متمكنة من تحصيل مقتضى
الهيئة الراسخة فيها كهيئة الشره التي لا يمكن تحصيل مقتضاها
من التلذذ باللذات الحسية الا بواسطة الالات البدنية
الغائبة عنها بالموت ويبقى في كدور الهيولى مقيدة بسلاسل العلائق

في غصة وعذاب اليم لكن هذا الالم لا يكون لازما بل يكون زايلا كما
ذكرنا في الحالة الاولى ولكن هذا آخر ما قصدنا جمعه في هذا الشرح
من الفوائد واردنا نظمه في هذا السلك من الزوائد حامدين لله
تعالى على التوفيق لاتمامه على نحو ما املناه من الاستقصاء في تلخيص
قواعده والاكتفاء على حسب الامكان في تحقيق مقاصده والالتزام
بشرايط الانصاف في المباحث والتجوز عن الاعتساف
في اثناء المناظرات هذا مع التراخي بالعجز والقصور
وانتشار معظم القوى الا النقصان والفتور
ولكن الله يمن على من يشاء من عباده
بالفضل والانعام ويدخل من يشاء
في رحمته عزا بالطول والا
كرام انه هو البر الرحيم
والجواد الكريم
تمت
بعون
الله
و



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان الا على الظالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله اجمعين وبعد فقد سألني بعض احبائي ان اكتب لقسمي الطبيعي والالهي من كتاب الهداية للمولى العلامة افضل المتأخرين سلطان الحكماء والمتقدمين اثير الملة والدين مفضل بن عمر الابهري طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه شرحا يحل به من الفاظه صعابها ويكشف عن وجوه المعاني نقابها مع زيادات شريفة ومباحثات لطيفة فلما تكرر السؤال شرعت في تحريره على سبيل الاستعجال رجاء ان ينظر فيه بعين رضاه وان كان لا يقع على ما يتمناه سهوه وعين الرضا عن كل عيب كليلة ولكن عين السخط تبدي المساويا واستعنت بالله انه خير موفق ومعين

قال القسم الثاني في الطبيعيات اقول الحكمة وهي صناعة نظرية يستفيد منها الانسان تحصيل ما عليه الوجود كله في نفسه وما عليه الواجب مما ينبغي ان يكتسبه بعلمه لتتشرف بذلك نفسه وتستكمل وتصير عالما معقولا مضاهيا للعالم الموجود وتستعد للسعادة القصوى الاخروية وذلك بحسب الطاقة الانسانية تنقسم بالقسمة الاولى الى قسمين لانها ان تعلقت بالامور التي الينا ان نعلمها وليس الينا ان نعملها تسمى حكمة نظرية وان تعلقت بالامور التي الينا ان نعلمها ثم نعملها تسمى حكمة عملية وكل واحد من النظرية والعملية على ثلثة اقسام اما النظرية فلان ما لا يتعلق باعمالنا اما ان لا يكون الى المادة

المادة شرطا لوجوده او يكون وح اما ان لا يكون تلك المادة شرطا لتعقله او يكون والاول هو العلم الالهي والثاني هو العلم الرياضي والثالث هو العلم الطبيعي واما العملية فلان ما يتعلق باعمالنا ان كان علما بالتدبير الذي يختص بالشخص الواحد اولا والاول هو العلم الاخلاق والثاني هو علم التدبير المنزل ان كان علما بما لا يتم الا بالاجتماع المنزلي وعلم السياسة ان كان علما لا يتم الا بالاجتماع المدني والمص انما يبحث في هذا المختصر عن قسمي الحكمة النظرية اي الالهي والطبيعي مع تقديم الطبيعي على الالهي لان الطبيعيات اقدم الاشياء بالقياس الينا لانا ندرك متعلقات الطبيعيات اولا وهو الجسم الطبيعي والعوارض فهذا بيانه ثم ندرك متعلق الالهيات التي هي المجردات ثانيا ورتب الطبيعيات على ثلثة فنون لان الاجسام منحصرة في الفلكيات والعنصريات والبحث عن احوال الجسم اما ان يكون عاما لهما او مختصا باحدهما وجعل الفن الاول في ما يعم الاجسام مشتملا على فصول الفصل الاول في ابطال الجزء الذي لا يتجزى والعلم ان اهل العلم اختلفوا في تحقق ذات الجسم على مذاهب منحصرة في ستة لان الجسم اما ان يكون ذا مفاصل بالفعل اولا والاول اما ان يكون تاليفه من اجزاء لا تتجزى اولا والاول اما من اجزاء متناهية اولا والثاني اما ان يكون من اجسام صغار اولا والثاني ما لا يكون ذا مفاصل بالفعل اما ان يكون انفصاله ممكنة متناهية اولا والحق لا يتجزى ما لا ينقسم

لا كسر الصغر ما اذا الكسر هو فصل الجسم الصلب بنفوذ دافع قوي فيه بغير
نفوذ حجم فيه ولا قطعا لصلابته اذا القطع هو فصل الجسم بنفوذ جسم آخر
فيه ولا وهما لعجز المتوهم عن تمييز طرف عن طرف ولا فرضا عقليا لصعوبة
الاستحضار او لعلا الخيال والمص يريد ان يبطل الجزء الذي لا يتجزى في هذا
الفصل فقال لو فرضنا جزءا بين جزئين فلا يخلو اما ان يكون الوسط مانعا
من تلاقي الطرفين او لا يكون مانعا منه لا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن مانعا من
تلاقي الطرفين لكان الطرفان متداخلين في الوسط او احد الطرفين متداخلا
فيه فلا يكون وسط وطرف وقد فرضنا الوسط والطرف هف فثبت كونه
مانعا من تلاقيهما فما به تلاقي احد الطرفين غير ما به تلاقي الطرف الآخر فينقسم
اذ لا نعني بالانقسام الا ان يكون في الشيء شيء غير شيء فان قلت لا نم ان الو
سط لو كان مانعا من تلاقي الطرفين يلزم انقسام الوسط فان الملاقاة انما تكون
بالنهاية بالضرورة والنهاية عرض قائم بالمتناهي بالضرورة فغاية ما لزم من ذلك
ان يكون للوسط نهايتان فلم قلتم ان ذلك يوجب الانقسام قلت الاشارة الى النها
يتين ان لم يكن واحدة بل اثنتين فمحل احديهما غير محل الاخرى فيلزم الانقسام
وان كانت واحدة فاذا ضم الى الطرف جزء آخر حتى يصير وسطا لكان الآخر
فيه ايضا كذلك وكذلك اذا ضم اليه آخر وهكذا فلا يحصل من تاليف تلك الاجزاء مقدار
ولا ازدياد حجم وهو على خلاف مذهبهم فاعلم ذلك فانه دقيق وايضا لو فرضنا

جزءا على ملتقى جزئين فاما ان يلاقي واحدا منهما او يلاقي مجموعهما او يلاقي
من كل واحد منهما شيئا والاول مح والثاني يكون على الملتقى بالضرورة وعلى الثا
يلزم انقسام الجزء الذي لا يتجزى فرضناه على الملتقى وعلى الثالث يلزم انقسام
الجميع فان قلت لا يجوز ان يقع على نفس المفصل بان ينطبق عليه لانا نريد
عليه حتى يلزم احد الاقسام الثلثة لا بد له من دليل قلت لو انطبق على المفصل
لما زاد المقدار وهذا على خلاف رأيهم قال فصل في اثبات الهيولى
اقول كل جسم طبيعي وهو الجوهر القابل للابعاد الثلثة اي الطول والعرض
والعمق فهو مركب من جزئين احدهما حال في الآخر ويسمى المحل الهيولى والحال
صورة ومعنى حلول الشيء في الشيء هو ان يكون حاصلا فيه ومختصا به بحيث يكون
الاشارة الى احدهما اشارة الى الآخر تحقيقا او تقديرا وبرهانه ان بعض
الاجسام القابلة للانفكاك مثل الماء والنار يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا
ويلزم من ذلك اثبات الهيولى للاجسام كلها اما الاول فلانه لو لم يكن متصلا
واحدا لزم الجزء الذي لا يتجزى وقد ابطلناه فان قلت لا نم انه لو لم يكن متصلا
واحدا لزم الجزء الذي لا يتجزى لجواز ان يكون منفصلا قابلة للانقسام قلت
يمكن ان يجاب عنه بان الجسم المائي مثلا ان لم يكن فيه انقسام بالفعل فذاك وان
كان فيه انقسام بالفعل فلا بد له ان ينتهي الانقسام الى الاجزاء لا تكون منقسمة
بالفعل والا لزم تركبه من اجزاء غير متناهية بالفعل وهو باطل بوجهين الاول

حدا

ان الجسم المتناهي لو تالف من اجزاء غير متناهية لما امكن قطعه بالحركة في زمان متناه
والثاني ان التاليف لما كان مفيدا للمقدار وازدياد الحجم فكان التاليف الاجزاء
الغير المتناهية مفيدا لوجود ابعاد غير متناهية ولما ثبت ذلك فنقول فتلك
الاجزاء الغير المنقسمة بالفعل ليس مما لا يجوز ان ينفصل والا لزم الجزء الذي لا يتجزى
فاذن هو اما متصل او فيه جسم كذلك فصح ان بعض الاجسام متصل واحد واما
الثاني فلان ذلك المتصل يجوز عليه الانفصال فلا بد له من قابل اذ ليس الانفصال
عدما محضا حتى لا يحتاج الى قابل بل هو عدم الاتصال عما من شانه ان يتصل فقا
بله اما ان يكون هو المقدار او الصورة المستلزمة له او امرا آخر لا سبيل الى الاول
والثاني والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال في حالة واحدة لان القابل يجب وجوده
مع المقبول والثاني يكون قابلا له فتعين ان يكون القابل شيئا آخر وهو المعني من
الهيولى فان قلت الحكم بكون الصورة قابلة للانفصال متفرع على وجود المتفرع
على وجود الهيولى اذ الحال في المحل لا يمكن ان يتحقق بدونه قلت اراد بالصورة
الاتصال الذي يثبت تحققه ولهذا علق ذلك بانه لو كان كذلك لزم اجتماع الاتصال
مع الانفصال فان قلت لا يخلو اما ان يكون المقدار هو الاتصال او غيره فان كان
الاول فلا حاجة الى ذكره مع ذكر الاتصال وان كان الثاني لا يلزم من كونه قابلا للا
نفصال اجتماع الاتصال مع الانفصال قلت المقدار هو الاتصال العرضي كما ان
الصورة هو الاتصال الجوهري فيلزم من كون كل منهما قابلا للانفصال اجتماع

الاتصال والانفصال وفي هذا الموضع ابحاث لا يليق ايرادها في شرح هذا المختصر
واذا ثبت ان ذلك الجسم مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام
كلها فلكية كانت او عنصرية مركبة من الهيولى والصورة لان الطبيعة الجسمية
المقدارية اما ان يكون بذاتها غنية عن المحل او لم يكن والاول محال والا لاستحال
حلولها في المحل لان الغني بذاته عن الشيء استحال حلوله فيه فتعين افتقارها الى
المحل بذاتها فاينما وجدت وجدت حالة في المحل وهو الهيولى فكل جسم مركب من
الهيولى والصورة وهو المط فان قلت لا نم انها اذا لم يكن غنية بذاتها عن المحل كانت
مفتقرة بذاتها اليه لجواز ان لا يكون شيء من الاستغناء والافتقار بذاتها بل
يكون كل منهما من خارج قلت كل مفهوم فهو بالنظر الى نفسه مع قطع النظر
عن الامور الخارجية اما ان يكون بحيث يجوز ان يكون بدون هذا او لا فان
جاز فهو غني عنه لذاته والا فيحتاج اليه لذاته واعلم ان هذا يتوقف على الاتحاد
الجسمي في طبيعة نوعية ولا دليل عليه قال فصل في ان الصورة لا
يتجرد عن الهيولى اقول الصورة لا يتجرد عن الهيولى لانه لو وجدت الصورة بدونها
دون حلولها في الهيولى فاما ان يكون متناهية او غير متناهية ولا سبيل الى شيء
منهما فلم يتجرد عن الهيولى اما انه لا سبيل الى الثاني فلان الابعاد كلها متناهية
والا لامكن ان نخرج من مبدأ واحد امتدادان على شكل واحد كانهما ساقا مثلث
لا يزال البعد بينهما يتزايد بحسب تزايد الامتدادين فلو امتدا الى غير النهاية لكان ذما

بينهما

ايضا الا غير النهاية لانا قد فرضنا تزايدهما و بالتزايد من الجانبين محال يتناهى
محصور ابين الحاصرين هف وفيه نظر لان اللازم تزايد ما بينهما الى غير النهاية لا
كون ما بينهما غير متناهية واما انه لا سبيل الى الاول لانها لو كانت متناهية
لاحاط بها حد واحد او اكثر فيكون متشكلة لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة
الحد الواحد او الحدود بالمقدار فهذا الشكل اما ان يكون للجسمية وهو محال والا
لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد لاشتراك الجسمية بينها بالتساوي
لكن ذلك باطل بالبداهة او بسبب لازم للجسمية وهو ايضا مح للزوم تخلف الملزوم اذ لازم
الجسمية ايضا مشترك بين الاجسام كلها كالمقدارية اذ اشتراك الملزوم ملزوم لا
شتراك اللازم او بسبب عارض وهو ايضا مح والا لامكن زواله اذ لا نعني بالعارض
الا ذلك فامكن ان يتشكل الصورة بشكل آخر فيكون قابلة الانفصال وكل ما يقبل
الانفصال فهو مركب من الهيولى والصورة كما مر فيكون الصورة العارية عن الهيولى
مركبة من الهيولى والصورة هف فان قلت لا نم انه اذا تشكل الصورة بشكل آخر
كانت قابلة للانفصال فان الاشكال قد تختلف في الجسم من غير ان يرد عليه انفصال
كاشكال الشمعة المتبدلة بحسب التشكلات المختلفة قلت انه لا يحمل لزوم المحال المعقول
على لزوم الفصل والوصال بل عليهما وعلى لزوم الانفعال اذا ان فكاك المقدار
والتشكلية لا تحصل في الامتداد الا بعد كونه متناهيا لان ينفعل ويكون
فيه قوة الانفعال اذ اشكال الشمعة لا يمكن ان تتبدل الا بعد امكان الانفعال

والانفعال من لواحق المادة فيكون المفارق عن المادة مقارنا لها هف ولقائل
ان يمنع ان قوة الانفعال من لواحق المادة الا ان ينتظم عليه البرهان اذ هو
مجرد دعوى على انه لو صح ذلك لكفى ان يقال لو كانت متناهية لكانت متشكلة
لكن الشكل لا يحصل في الامتداد الا بعد ان يكون فيه قوة الانفعال التي هي
من لواحق المادة هف فبقي المقدمات مستدركة ❀ فصل في ان ا
لهيولى لا تتجرد قال ان الهيولى ايضا لا تتجرد عن الصورة لانها لو تجردت عن الصورة
فاما ان يكون ذات وضع اي مشار اليها بالاشارة الحسية او لا تكون ولا
سبيل الى كل واحد من القسمين فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل
الى الاول فلانه ح اي على تقدير ان يكون مشارا اليها اما ان ينقسم او لا ولا سبيل
الى الثاني لان كل ما له وضع فهو منقسم على ما مر في نفي الجزء ولا سبيل الى الاول لانها
اما ان ينقسم في جهة فيكون خطا او في جهتين فيكون سطحا او في ثلث جهات
فيكون جسما وكل واحد منها باطل اما انه لا يجوز ان يكون خطا فلان وجود الخط
على سبيل الاستقلال مح والا فاذا انتهى اليه طرفا السطحين المستقيمي الاضلاع
فاما ان يجب تلاقيهما او لا يجب لا جائز ان لا يجب والا لزم تداخل الخطوط لنفوذ
طرفي السطحين او طرف احد السطحين فيه ح وهو محال لان كل خطين مستقيمين يجوز
عليهما الضم من الواحد والتداخل يوجب ان لا يكون الامر كذلك هف ولا جائز ان يجب
والا انقسم الخط في جهة العرض لان ما يلاقي منه احد السطحين غير ما يلاقي الآخر

وهو مح واما انه لا يجوز ان يكون سطحا فلانها لو كانت سطحا فاذا انتهى اليه طرفا
الجسمين فاما ان يجب تلاقيهما او لا يجب وكل واحد منهما باطل اما الاول فللزوم انقسام
السطح في جهة العمق لان ما يلاقي منه احدهما غير ما يلاقي الآخر واما الثاني فللزوم
تداخل السطوح وهو مح لما مر في الخط واما انه لا يجوز ان يكون جسما لانها لو كانت
جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة لما مر فكانت مقارنة للصورة هف
فان قلت الهيولى على تقدير كونها ذات وضع ولم تنقسم لا يجب ان يكون جزءا لا يتجزى
حتى يلزم بطلان ذلك بما مر في نفي الجزء قلت كل ذي وضع لا ينقسم اما ان يكون جزءا
لا يتجزى او نقطة فالهيولى ان كانت ذات وضع لا تنقسم فاما ان يكون جزءا لا يتجزى او
نقطة والاول باطل لما مر وكذا الثاني لانه اذا انتهى اليه طرفا الخطين فلا ان يجب تلاقيهما
فيهما او لا يجب وكل واحد منهما باطل بالطريق الذي مر وفيه نظر لان النقطة ليس
لها مقدار فلا يتأتى له في دخول اخرى فيها وكذا القول في الخط لان الخط لما لم
يكن له في جهة العرض مقدار ما فلا مانع فيه لان يدخل فيه آخر ملتقيا في تلك الجهة
وكذا الكلام في السطح في جهة العمق ولقائل ان يقول ان كل خطين فهما اعظم من ا
حدهما فلم لا اراد في جهة الطول وثم ان اراد في جهة العرض اذ لا عظم
للنقطة في تلك الجهة فلو انطبقت على خط خطوط ولو كانت بغير نهاية لا يحصل
عظم في جهة العرض حتى يكون عظم المجموع اعظم من عظم بعضه واما انه لا سبيل
الى الثاني فلانها لو كانت غير ذات وضع فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية فحصلت

في ذات وضع بالصورة لامتناع وجود جسم غير ذي وضع فلا يخلو اما ان لا يحصل
في حيز اصلا او يحصل في جميع الاحياز او يحصل في بعض الاحياز دون بعض
والاول والثاني محال بالبديهة والثالث مح ايضا لان حصولها في كل واحد من
الاحياز ممكن فلو حصلت في بعض الاحياز دون بعض يلزم الترجيح بلا مرجح
فان قلت لا نم لزوم الترجيح بلا مرجح لجواز ان يقتضي الصورة النوعية
التي تقارن الصورة الجسمية على ما سنذكرها تعيين الوضع فيكون كل صورة
نوعية مقتضية لحيز مخصوص دون غيره قلت للحيز الطبيعي اجزاء كثيرة
وحصول الهيولى مع الصورة في واحد منها دون غيره يقتضي الاولوية ولا اولوية
هناك اذ لو كانت الهيولى في صورة توجب لها وضعا هناك كجزء من الهواء
مثلا في موضعه الطبيعي والصورة الهوائية توجب لمادته وضعا هناك او
كانت قد عرض لها وضع هناك كجزء من الهواء ايضا اذا اخرج بالقسر عن موضعه
الى الموضع الطبيعي للماء وفرض لها وضع هناك ثم فسدت صورة الجزئية
بسببه وحدثت صورة الماء بادئة هناك فحصلت الهيولى مع الصورة
اللاحقة لها في موضع خاص لكون ذلك الموضع اولى بها والاولوية كانت
حاصلة قبل هذا اللحوق بحسب الصورة السابقة والاحوال العارضة واليه
اشار بقوله ولا يلزم على هذا الى آخر هذا الفصل والمقابلة في ايراد هذا النظر سدا باب
ايراد المعارضة في تلك الحكم بامتناع حلول الصورة في الهيولى المجردة لاقتضائها

الحصول في موضع مع عدم اولوية احد المواضع بل يمكن ان يعارض بالكون الذي هو حصول صورة جديدة في الهيولى فان الكائن يقتضي لامحالة الحصول في موضع فالوجه في تخصيصه باحد المواضع هو الوجه في تخصيص الهيولى الجزئية به قال في اثبات الصور النوعية اقول يريد بالصورة النوعية الجواهر التي تختلف الاجسام انواعا فنقول ان الكل واحد من الاجسام صورة اخرى غير صورة الجسمية لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز دون بعض اما ان يكون للجسمية العامة او لصورة اخرى لا سبيل الى الاول والاشتراك الاجسام كلها في تلك الجسمية لاشتراك الجسمية بينها فتعين الثاني وهو المط فان قلت لم لا يجوز ان يكون الاختصاص للهيولى او لفاعل خارجي قلت لان الهيولى قابلة فلا يكون فاعلة كما سيجيء ولان الهيولى مشتركة بين العنصريات فاختصاص بعض الاجسام العنصرية بحيز دون اخر لا يكون للهيولى والفاعل الخارجي نسبته الى جميع الاجسام والاحياز واحدة فتخصيص بعضها بحيز دون بعض من غير استحقاق في ذلك البعض لو يكون تخصيصا من غير مخصص وهو مح فان قلت يجب ان التخصيص من غير استحقاق مح لكن لم لا يجوز ان يفيد الفاعل الاستحقاق والاستعداد ايضا قلت الفاعل لا يفيد الاستعداد لشيء الا بالافادة ما يقتضيه كما انه يعطي للمادة مزاجا تستعد به لقبول نفس او الحرفة ويعطيها حرارة شديدة لتستعد بها المادة لقبول الصورة الهوائية او النارية فان الاستعداد للشيء

المستعد لذاته لا يجعل جاعل وما يقتضي الاستعداد هو الصورة النوعية قال علاقة اقول اعلم ان الهيولى ليست علة للصورة لان الهيولى لا يكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة لما مر من امتناع انفكاك الهيولى عن الصورة والعلة الفاعلية اي الموجودة للشيء يجب ان يكون موجودة قبله والعلم به ضروري وانما قيد العلة بالفاعلية لان العلة القابلية للوجود ليست متقدمة عليه بالوجود والفرق ان المفيد للوجود لابد وان يكون موجودا والمستفيد للوجود يجب ان لا يكون موجودا حتى لا يلزم تحصيل الحاصل فان قلت لا نم ان الهيولى لا يكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة فان تقدم العلة على المعلول بالوجود انما هو بالذات لا بالزمان حتى يلزم انفكاك الهيولى عن الصورة قلت لو كانت الهيولى علة للصورة لتقدمت الهيولى المتشخصة في الوجود بالذات على الصورة ضرورة ان الشيء ما لم يتشخص لم يوجد في الخارج وما لم يوجد في الخارج يؤخر وجود الشيء والتالي بط لانه قد تبين ان الصورة علة فاعلية لتشخص الهيولى والصورة ايضا ليست علة للهيولى لان الصورة انما يجب وجودها مع الشكل او بالشكل لانها متناهية وكل متناه احاطه حد واحد او اكثر واذا كان كذلك كان متشكلا فيكون موجودا مع الشكل او به لامتناع ان يكون موجودا ولا يكون متشكلا والشكل لا يوجد قبل الهيولى لما ثبت ان لحوق الشكل انما هو بسبب ركة الهيولى فهو انما يوجب اما معها او بعدها فلو كا

الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الشكل لانها لو كانت متقدمة على الهيولى التي هي متقدمة على الشكل او معه والمتقدم على المتقدم متقدم وكذا المتقدم على المع معه اذ قد تقدم ان الصورة انما يجب وجودها مع الشكل او بالشكل وما لم يكن بشيء من الهيولى والصورة علة الاخرى فلابد لكل منهما من علة حادث وجود كل واحد منهما عن سبب منفصل وليست الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة لما بينا انها لا يقوم بالفعل بدون الصورة ليست والصورة ايضا ليست غنية من الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا يوجد بدون الشكل المحتاج الى الهيولى فلكل منهما حاجة الى الاخرى من وجه فالهيولى مفتقرة الى الصورة في بقائها والصورة مفتقرة الى الهيولى في تشكلها فان قلت لو كانت الصورة لا يوجد الا بالشكل المحتاج الى الهيولى لكانت الهيولى متقدمة على الصورة فلم يكن الصورة شريكة لعلة الهيولى لكن الصورة شريكة علة الهيولى على رأيهم قلت تقدم الهيولى على الصورة من حيث هي صورة مما يمتنع على رأيهم لانها شريكة علة الهيولى لا على الصورة المتشخصة المتأخرة في تشخصها عن الشكل المتأخر عن الهيولى فان قلت لم قلتم انها افتقار على هذا الوجه دون عكسه قلت لان الحال المحتاج الى المحل هو العرض لا الصورة على ما نبههم والهيولى لو افتقرت الى الصورة في تشكلها لزم الدور لافتقار الصورة اليها في تشكلها على ما مر والقائل ان يقول لا نم لزومه بناء على ان يكون الهيولى علة قابلية لشكل الصورة والصورة علة فاعلية لشكل

الهيولى قال فصل في المكان اقول اعلم ان للمكان امارات اربعة بالاتفاق الى هو الاول ان ينتسب اليه الجسم بلفظة في او بما في معناها من الالفاظ الدالة على الافية والى لغة لكان الناس صحية انتقال الجسم عنه لا غيره الثالث استحالة حصول الجسمين فيه الرابع اختلاف المكان بالجهات مثل فوق وسفل وعلى هذا يكون المكان اما الخلاء واما السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي والغرض عن ذكر الامارات ان المتنازعين في ماهية المكان ان لم يسلموا تلك الامارة لا يصح لاحدهما تصحيح مذهبه بحجة فانه لا مناقشة في الاصطلاح والانزاع في المشهورات فيصير ذلك خلافا لغويا لا حقيقيا واذ اصطلح احدهما على ان المكان هو ما يستقر عليه الجسم مثلا ليس لاحد ان يمنعه عن هذا الاصطلاح فان قلت ان من الاجسام ما لا يجوز عليه الانتقال عن مكانه كالافلاك وكليات العناصر فلا يكون الامارة الثانية مطردة قلت يجب كون كل جسم بحيث يمكنه فيه الخلو من انتقاله بل امتناع انتقاله بسبب امر عارض لصورة النوعية لا لانها اجسام متمكنة والمراد هذا المعنى واذا تقرر ذلك فنقول الاول اي كون المكان هو الخلاء بط فتعين الثاني وهو كون المكان هو السطح المذكور وانما قلنا الاول بط لان المكان موجود لكونه مشارا اليه وقابلا للنسبة الى هذا المكان وذاك المكان ولا شيء من المعدوم كذلك والخلاء ليس بموجود فلم يكن المكان خلاء وانما قلنا ان الخلاء ليس بموجود لانه لو كان الخلاء فاما ان يكون لا شيئا محضا او بعدا مجردا عن المادة فان القائلين بالخلاء فرقتان فرقة يزعم ان الخلاء محض

لا يوجد جسمان لا يتلاقيان فلا يوجد بينهما ما يلاقي واحدا منهما وفرقه
ثم علم انه مقدار مجرد عن المادة من شانه ان يشغله الاجسام بالحصول
فيه لا سبيل الى الاول لانه يكون خلاء اقل من خلاء فان الخلاء بين الجدارين
من البيت اقل من الخلاء بين المدينتين وما يقبل الزيادة والنقصان يستحيل
ان يكون لا شيئا محضا فلم يكن الخلاء لا شيئا محضا ولا سبيل الى الثاني لانه لو وجد
البعد المجرد عن الهيولى لكان بذاته غنيا عن المحل والا لكان بذاته محتاجا الى
المحل فلم يوجد بعد الافتراق للمحل لان ما بالذات لا يزول بالغير واذا كان غنيا
بذاته غنيا عن المحل استحال اقترانه به فلم يوجد بعد مقارنا للمحل هف وهو مبني
على كون المقارن مساويا في الحقيقة والماهية للمجرد وهو غير بين قال
فصل في الحيز اقول كل جسم فله حيز طبيعي لان الجسم اذا خلي وطباعه ولم يوجد
من خارج ما نبر غريب لم يكن له بد من حيز فذلك الحيز اما ان يستحقه الجسم لذاته او
لقاسر لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم القاسر فاذن انما يستحقه للطبيعة
وكان حيزا طبيعيا له اذ لا نعني بالحيز الطبيعي الا الحيز الذي يستحق الجسم لذاته وهو
المطلوب فان قلت الحيز والمكان مترادفان عند الحكماء فقوله كل جسم حيز طبيعي مناف
لقولهم للمكان المجرد قلت لعله لم يرد بالحيز المكان بل الفراغ المتوهم المشغول
بالشيء الذي لو لم يشغله لكان خلاء او ما له الوضع لذاته والحاصل فيه بتبعه ولا
يجوز ان يكون لجسم ما حيزان طبيعيان والا لكان اما ان يكون حاصلا فيهما او في احدهما او

يكون حاصلا في شيء منهما والكل محال اما الاول فلانا نعلم ببديهة العقل ان الجسم
الواحد في الحالة الواحدة لا يكون حاصلا في مكانين واما الثاني فلانه لو حصل في
احدهما فاما ان يطلب الثاني او لا يطلب فان طلب الثاني يلزم ان لا يكون الحيز الذي
حصل فيه طبيعيا لان طلب الثاني انما يكون بترك الاول لاستحالة الجمع والمتروك بالطبع
لا يكون طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا هف وان لم يطلبه يلزم ان
لا يكون الحيز الثاني طبيعيا هف واما الثالث فلان عدم حصوله في شيء منهما
انما يكون لقاسر فاذا ارتفع ذلك القاسر فاما ان يتوجه الى كل منهما وهو محال
بالبديهة او الى احدهما فيكون الآخر متروكا بالطبع فلم يكن طبيعيا هف
قال فصل في الشكل اقول كل ما في هذا الفصل ظاهر غني عن الشرح
قال فصل في الحركة والسكون اقول الموجود اما ان يكون بالقوة من
جميع الوجوه او بالفعل من جميع الوجوه او بالفعل من بعض الوجوه وبا
لقوة من بعضها والاول محال والا لكان وجوده بالقوة فيكون معدوما هف
لانه فرض موجودا والثالث اما ان يكون خروج ما بالقوة الى الفعل دفعة
او على سبيل التدريج والاول الكون والثاني الحركة والحركة هي الخروج من ا
لقوة الى الفعل على سبيل التدريج فان قلت التدريج لا يمكن تعريفه الا
بالزمان الذي لا يمكن تعريفه الا بالحركة فهو تعريف دوري قلت تصور
التدريج بديهي فلا دور واما السكون فهو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك

فالتقابل بينه وبينها تقابل العدم والملكة وقولنا عما من شانه ان يتحرك يخرج
المفارقات اذ ليس من شانها الحركة فلم يكن متحركة ولا ساكنة وكل متحرك
فله محرك لا محالة وذلك المحرك غير جسميته اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم لكان
كل جسم متحركا لاشتراك الاجسام في الجسمية والتالي كاذب لسكون بعض
الاجسام كالارض فالمقدم مثله ثم الحركة على اربعة اقسام حركة في الكم
وهو انتقال الجسم من كم الى كم على التدريج كالنمو والذبول والنمو هو ان
يزداد مقدار جسم بسبب اتصال جسم آخر فيه على وجه يكون الزيادة متدا
خلة في الجسم الاصلي موافقة اجزاؤه الى جميع الاقطار على نسبة طبيعية كما يكون
في سن الحداثة والذبول هو ان ينقص الجسم بسبب انفصال بعض الاجزاء عنه
على التناسب وحركة في الكيف وهي انتقال الجسم من كيفية الى كيفية على التدريج
كانتقال الجسم المائي من البرودة الى الحرارة على التدريج وانتقال من الحرارة
الى البرودة كذلك مع بقاء صورته النوعية ويسمى هذه الحركة استحالة وحركة
في الاين وهي انتقال الجسم من مكان الى مكان آخر على سبيل التدريج وتسمى نقلة
وحركة في الوضع وهي انتقال الجسم من هيئة وضعية الى اخرى على سبيل التدريج
كما اذا كان للجسم حركة على الاستدارة فانه يختلف نسبة كل واحد من اجزائه
الى الامور الخارجة عنه على التدريج وليست هذه الحركة اينية فانه بتلك
الحركة لا ينتقل من مكان الى مكان آخر وان اجزاؤه عن اجزاء مكانه

ويلازم كله مكانه وقد اختلف نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه على التدريج وهذه الحر
كة نسبة على الوضع فالتغير فيها يكون حركة في الوضع ونقول ايضا الحركة اما ذاتية
وهي التي تعرض للشيء من غير واسطة عروضها لغيره واما عرضية وهي التي
تعرض للشيء بواسطة عروضها لغيره كحركة الجالس في السفينة وحركة ا
لصور والاعراض لحركة الجسم والذاتية اما طبيعية او قسرية او ارادية لان
القوة المحركة اما ان يكون مستفادة من خارج او لا وان لم يكن مستفادة
من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون فان كان لها شعور فهي الحركة
الارادية كحركة الحيوان من جانب الى آخر وان لم يكن لها شعور فهي الحركة الطبيعية
كحركة الحجر الى السفل وان كان مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية كحركة الحجر
الى الفوق قال فصل في الزمان اقول اذا فرضنا حركة واقعة في مسافة
على مقدار معين من السرعة وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها واتفقتا
في الاخذ والترك وجدنا البطيئة قاطعة اقل من السريعة والسريعة قاطعة
اكثر من البطيئة واذا كان كذلك كان بين اخذ السريع وتركه امكانا يتسع
لقطع مسافة معينة بسرعة معينة ولقطع مسافة اقل منها ببطؤ معين
وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان فانا اذا فرضنا حركة اخرى توافق
الاولى في السرعة والوقوف دون الابتداء او في السرعة والابتداء دون الوقوف
كان الامكان الذي وقع فيه ما بين الحركتين اقل من الامكان الذي وقع فيه

حركة للاولى وهذا الامكان غير ثابت اذ لا يوجد اجزاؤه معا بل على سبيل الانقضاء
والتجدد ويحتمل التقدير بما عرفت ان الامكان الذى وقع فيه الحركات الاوليان
اطول من الامكان الذى وقع فيه الحركات الاخريان فهذا الامكان مقدار غير
ثابت وهو المعنى من الزمان وللقايل ان يقول ان اراد بالامكان مهنا
الامكان الحقيقى فهو باطل لان ذلك لا يتقدر ولا يكون له جزء وان اراد به ما
يقع فيه الحركة فذلك امر موهوم يحصل فى الوهم من تراخى اجزاء الحركة ولا
يكون فى الخارج امرا زايدا على الحركة يقع فيه الحركة قابلا للزيادة والنقصان
فذلك ممنوع والزمان مقدار الحركة لانه لقبوله الزيادة والنقصان كم
وليس منفصلا والا لتركبها من الوحدات الغير المنقسمة وهو مطابق للحركة
المطابقة للمسافة التى يقع عليها الحركة فيلزم تركب المسافة من اجزاء لا تتجزى
وقد ابطلناه بل يكون الزمان مقدار الهيئة وح اما ان يكون مقدار الهيئة
قارة او غير قارة لا سبيل الى الاول لان الزمان غير قار والا لكان الحادث
الموجود يوم الطوفان موجودا مع الحوادث الموجودة فى الحال وذلك بين
البطلان وما لا يكون قارا لا يكون مقدار الهيئة قارة والا لزم تحقق الشىء
بدون مقداره فهو مقدار الهيئة غير قارة وكل هيئة غير قارة فهى حركة فهو على الحركة
على الهيئة التى يمتنع ثباتها لذاتها فالزمان مقدار الحركة ونقول ايضا ان
الزمان لا بداية له ولا نهاية له لانه لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية

لا توجد مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعدية فهى زمانية فيكون قبل الزمان
زمان وهو محال وللقايل ان يقول لا نم انه اذا كانت القبلية التى لا توجد مع البعدية
زمانية يلزم ان يكون قبل الزمان زمان وانما يكون كذلك لو لم يكن القبل الزمان
او هو وهو ولم لا يجوز ان يكون ذلك الزمان زمانا آخر واما ان لا يكون للزمان زمان
لا تجامع مع البعدية ولو كان له نهاية لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا توجد مع القبلية
فيكون زمانية فيكون بعد الزمان زمان هف وفيه المنع المذكور **قال الفن الثانى**
فى الفلكيات وفيه فصول **الفصل** الاول فى اثبات كون الفلك مستديرا
اقول اعلم ان الجهة مقصد المتحرك بالحصول فيها ومتعلق الاشارة ولما كان
ابعاد الجسم ثلثة وكان لكل امتداد طرفان كانت الجهات بهذا الاعتبار ستا
اثنتان منها طرفا الامتداد الطولى ونسميهما الانسان باعتبار طول قامته
حين هو قايم بالفوق والتحت والفوق منهما ما يلى راسه بحسب الطبع والتحت
ما يقابله واثنتان طرفا الامتداد العرضى ويسميهما باعتبار عرض قامته
باليمين والشمال واليمين ما يلى اقوى جانبيه بحسب الاغلب والشمال ما يقابله
واثنتان طرفا الامتداد العمقى ويسميهما باعتبار ثخن قامته بالقدام وا
لخلف والقدام ما يلى وجهه والخلف ما يقابله وهذه الجهات الست تنقسم
الى ما لا يتبدل بالفرض وهو الفوق والسفل والى ما يتبدل وهو الاربعة
الباقية وذلك لان المتوجه الى المشرق مثلا يكون المشرق قدامه والمغرب

والجنوب يمينه والشمال شماله ثم اذا توجه الى المغرب يتبدل الجميع فصار
ما كان قدامه خلفه وما كان يمينه شماله وبالعكس وليس كذلك فان القايم لو
صار منكوسا لا يصير ما يلى راسه فوقا وما يلى رجله تحتا بل صار راسه من
تحت ورجله من فوق والتحت والفوق بحالهما فاذن هناك جهتان لا
تتبدلان احديهما فوق والاخرى سفل وكل واحد منهما موجودة ذات و
ضع غير منقسمة فى امتداد ماخذ الحركة ومتى كان كذلك كان الفلك جسما
بسيطا مستديرا وانما قلنا انها موجودة ذات وضع لانها لو لم تكن كذلك لما ا
مكنت الاشارة اليها ولما امكن اتجاه المتحرك اليها فان قلت لا نم انها لو لم يكن
موجودة لما امكن اتجاه المتحرك اليها فان المتحرك فى الكيف يتجه الى ما ليس
بموجود قلت اتجاه المتحرك الى الشىء بالحصول فيه من غير ان يكون ذلك الشىء
موجودا بديهى البطلان والمراد بهذا وانما قلنا انها غير منقسمة فى امتداد
ماخذ الحركة لانها لو انقسمت ووصل المتحرك الى اقرب الجزئين ويتحرك
فاما ان يتحرك عن المقصد او الى المقصد فان تحرك الى المقصد لم يكن اقرب
الجزئين من الجهة وان تحرك عن المقصد لم يكن ابعد الجزئين من الجهة وا
لتقدير بخلافهما فان قلت لا نم انحصار الحركة ح فيهما وانما ينحصر لو لم
يكن المقصد منقسما فى امتداد ماخذ الحركة واما اذا كان منقسما
فقد يكون قسم آخر وهو الحركة فى المقصد قلت لا يجوز ان يكون الحركة فى

فى المقصد سواء كانت منقسمة فى امتداد ماخذ الحركة او لم يكن والا لما
كان مقصد الحركة هى المسافة التى تقطع بالحركة وهو محال لان المقصد نهاية
المسافة التى تقطع بالحركة واذا ثبت ان الجهة موجودة ذات و
ضع غير منقسمة فى امتداد ماخذ الحركة والاشارة اليها فالجهتان
المتعينتان بالطبع لا يكون تعينهما ووضعهما واقعا فى خلاء لاستحالة
الخلاء ولا فى الملاء المتشابه والا لما كانتا مختلفتين بالطبع فلا يكون
احديهما مطلوبة والاخرى متروكة لعدم اولوية بعض الحدود المفروضة
فيه بان يكون جهة من سايرها هف فاذن تحددهما فى اطراف ونهايات
خارجة عن الملاء المتشابه ومتى كان كذلك كان تحددهما بجسم كرى لان
تحددهما اما ان يكون بجسم واحد او اكثر فان كان بجسم واحد وجب
ان يكون كريا لان الجسم الذى ليس بكرى لا يتحدد به جهة السفل لانها غاية
البعد والا تبدلت بالنسبة الى ما هو ابعد منه لكن جهة السفل غير
متبدلة فاذن هى غاية البعد ولا يتحدد بالجسم الذى ليس بكرى غاية البعد
عنه لان البعد عنه ليس بمحدود ولا يتحدد به جهة السفل وان كان
باجسام وجب ان يحيط بعضها ببعض والا لكان كل منها حاصلا فى
جانب من الآخر فلم يتعين بها غاية البعد لان غاية البعد عن بعضها لم
يكن غاية البعد عن المجموع لكونها غاية القرب من البعض الآخر فلم يتعين

بالمجموع غاية البعد فلم يكن المجموع محدداً فيجب ان يكون بعضها محيطاً با
لآخر فيحصل المطلوب قال قلت لا نم حصول ولمط فان المحيط لا يجب
ان يكون كرياً فان ذات الاضلاع ايضاً قد تحيط بعضها ببعض قلت
انا بدعي اولا ان المحدد يجب كونه كرياً والا لم يتحدد به الا جهة القرب
والمحدد يجب ان يحدد جهتين معاً ثم اقول حصول اما ان يكون جسماً واحداً
او جسمين احاط احدهما بالآخر او لم يحط به والثالث باطل لعدم احدا
ولين وايا ما كان نحصل المط قال فصل في ان الفلك بسيط
اقول الفلك بسيط بمعنى انه لم يتركب من اجسام مختلفة الطبايع لانه
لا يقبل الحركة المستقيمة ومتى كان كذلك كان بسيطاً بالمعنى المذكور اما
الاول فلان كل ما يقبل الحركة المستقيمة فانه يتجه الى جهة وتارك الا
خرى وكل ما هذا شانه فالجهات متحددة قبله لا به ضرورة والفلك
ليس كذلك بل يتحدد به الجهات مطلقاً فلا يكون قابلاً للحركة المستقيمة واما
الثاني فلانه لو كان مركباً من بسايط مختلفة الطبايع فلا يخلو اما ان يكون
كل واحد من بسايطه ذا شكل طبيعي او قسري لا سبيل الى الاول والا
لكان كل واحد منها كرياً لان الشكل الطبيعي للبسيط هو الكرة ولو كان كل
واحد منها كرة لا ستحال ان يحصل من مجموعها سطح متصل الاجزاء لكن
الفلك سطح كرى متصل الاجزاء على ما مر مطلقاً قال قلت الشكل هو الكرة

لا الكرة فقط بل هي مع تشكله قلت تقديره ان الشكل الطبيعي للبسيط هو شكل الكرة
فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه قال قلت لم لا يجوز ان يكون النوع
التي بين تلك الكرات الفلكية مملوءة بجسم آخر فيحصل السطح المتصل قلت
ذلك الجسم ان لم يكن كرياً كان ذا اطراف فتكون ذا جهتين فيستدعي
محدداً كرياً فوق المحدد فلم يكن المحدد محدداً هف وان كان كرياً عاد الكلام
ولا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن كل واحد منها كرة فيكون طالباً للشكل الطبيعي
لما يمكن عوده اليه عند فرض زوال القاسر وتغير الشكل فلا بد من حركة مكا
نية من جهته الى جهته فيكون قابلاً للحركة المستقيمة هف قال قلت لا لازم
كون البسايط قابلة للحركة المستقيمة وجاز ان يكون الاجزاء قابلة للحركة ا
لمستقيمة دون المجموع من حيث هو مجموع قلت السلم ذلك لكن ان كانت ا
جزاؤه قابلة للحركة المستقيمة كانت جهاتها متقدمة عليها وهي متقد
مة عليه لتقدم الجزء على الكل فيلزم ان يكون الجهات متقدمة عليه فلم يكن
محدداً لها هف قال فصل في ان الفلك قابلة للحركة المستديرة
اقول الفلك قابل للحركة المستديرة لان كل جزء من اجزائه المفروضة
فيه لا يختص بما يقتضي حصوله وضع معين ومحاذات معينة والا لكان ذلك
تخصيص بلا مخصص لتساوي الاجزاء في الطبيعة لما مر من بساطته و
امتناع تركيبه من مختلفات الطبايع واذا لم يختص فكل جزء يمكن ان يزول

عن وضعه وذلك اني يكون بالحركة لكن لما كانت الحركة المستقيمة ممتنعة عليه فذ
لك اني يكون بالحركة المستديرة فكان قابلاً للحركة المستديرة وهو المطلوب
قال قلت لا نم ان اختصاص كل واحد بوضع معين تخصيص بلا تخصيص
بلا مخصص وانما يكون كذلك لو كان ذلك بالطبع لكن لم لا يجوز ان يكون بالقسر
والقول بانه لا قاسر هناك ممنوع قلت اذا فرض زوال القاسر لا يجب
لشيء من اجزاء المعترضة وضع والا لزم اختلافها في الطبايع فكل جزء
يمكن ان يزول عن وضعه ويلزم المط ونقول ايضاً يجب ان يكون في الفلك
مبدأ ميل مستدير يتحرك الفلك بذلك الميل المستدير على الاستدارة والا
لما كان قابلاً للحركة والتالي باطل لما تقدم آنفاً فالمقدم مثله بيان الشرطية
انه لو لم يكن في طبعه مبدأ ميل مستدير لما قبل الميل من خارج فلا يكون فيه
ميل اصلاً والا لكان من داخل او من خارج وليس من هذا ولا من ذلك
فيمتنع ان يتحرك لانتفاء الميل الذي هو علة الحركة بوجه وانما قلنا انه لو لم
يكن في طبعه مبدأ ميل مستدير لما قبل الميل من خارج لانه لو قبل من خارج ميلاً
يتحرك به لتحرك مسافة في زمان لامتناع وقوع الحركة في الآن ويكون ذلك الزمان
اقصر من زمان حركة جسم ذي ميل معاوق يتحرك بمثل تلك القوة في مثل تلك
المسافة والا لكان الشيء مع العايق الطبيعي كهو لا معه هف وذلك الزمان
الاقصر الذي هو زمان عديم المعاوق له نسبة لا محالة الى الزمان الاطول

الذي هو زمان ذي المعاوق والنفرض انه نصفه كما يكون زمان عديم المعاوق
ساعة وزمان ذي المعاوق ساعتين فاذا فرضنا ذا ميل آخر ميله انقص
من ميل الاول بحيث يكون نسبته الى الميل الاول مثل نسبة الزمان الاقصر
الذي لعديم المعاوق الى الزمان الاطول الذي لذي المعاوق الاول فيتحرك ذلك
الجسم ذو المعاوق الضعيف بمثل تلك القوة في مثل تلك المسافة في زمان عديم المعاوق وهو
ساعة بحسب الفرض المذكور مثل مسافة لان الحركة تزداد سرعتها بقدر نقصان
المعاوق لانه لو انتقص شيء من المعاوق الذي في الجسم لا تزداد السرعة لم يكن
العايق مانعاً من الحركة فلا يكون العايق عايقاً هف فظهر ان الجسم القليل
المعاوق والجسم الذي لا معاوق فيه يتحركان معاً في السرعة وهو محال لامتناع
ان يكون الحركة مع العايق كهي لا معه فيتحقق انه يلزم اما من فرض ذلك الجسم
الذي لا ميل فيه واما من فرض الميل التي نسبته الى الميل الاول كنسبة زمان
عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول لكن فرض الميل على النسبة المذكورة ممكن
فان قيل نقص الجسم نقص ميل كلي اذ الاجسام لا تنتهي في الا
نقسام الى ما لا يقبل القسمة ولا في الازدياد الى ما لا يحتمل الزيادة عليه
اللهم الا ان يكون ذلك المانع خارجاً عن الطبيعة الجسمية فكذلك الميل في
تنقيصه وازدياده فهذا المحال انما لزم من فرض ذلك الجسم الذي لا يقبل
الميل اصلاً لا بالقوة ولا بالفعل فيكون محالاً لامتناع ان يكون الممكن مستلزماً

المستحيل قال قلت تساوي زماني عديم الميل وذي الميل الضعيف انما يلزم
لو كان استحقاق الحركة الزمان بسبب ما في المتحرك من الميل وذلك ممنوع فان الحركة
بنفسها تستحق قدرا من الزمان وهو محفوظ في الاحوال كلها وقدرا آخر بسبب
الميل المعاوق والذي يزيد وينقص هو الذي يستحق بسبب الميل المعاوق ولو
كان الكل بسبب المعاوقة لامكن منع وقوع حركة عديم الميل في الزمان فيلزم
الفرض المذكور يكون زمان حركة ذي الميل الضعيف مساويا ويتحقق مساواته
فلا يكون مع المعاوق كهي لا معه وايضا الميل اذا ضعف جدا لم يكن له تاثير البتة و
كان وجوده كعدمه وايضا لا يجوز ان يكون لزوم المحال من المجموع من حيث هو
مجموع وايضا الحجة بعد تسليم ما فيها انما يدل على وجود عائق عن الحركة القسرية فلم قلتم
انه الميل قلت الجواب عن الاول ان الحركة من حيث هي حركة وان كانت
مستدعية للزمان الا انه لا يقتضي ذلك الزمان الا بمخصص فان الحركة المطلقة
تستدعي زمانا مطلقا والحركة المعينة تستدعي زمانا معينا فمخصص الحركة
هو المخصص للزمان ونحن فرضنا التساوي فيما عدا الميل فلم يبق مخصص
للزمان الا الميل وفي هذا الجواب بحث اذا اردت تحقيقه من شرح الحكمة العين و
عن الثاني بان المانع عن التاثير بسبب الضعف وقد اشترطنا في الفرض المذكور عدم
الموانع الخارجية والضعف من المانع الخارجية وفيه نظر وعن الثالث بان
لزوم المحال اذا كان من المجموع كان المجموع محالا فالمستلزم له يكون بالاستحالة

احد جزئيه ولما كان فرضنا تساوي النسبتين ممكنا كان الجزء فرض تحرك الجسم
الذي لا ميل فيه وفيه نظر وعن الرابع اذا التقدير فرض التساوي فيما عدا الميل
فلم يبق للتفاوت في الزمان الا بسبب الميل ونقول ايضا ان الفلك ليس
في طبعه مبدأ ميل مستقيم والا لكانت الطبيعة الواحدة مقتضية لامرين
متنافيين اذ قد بينا ان في الطبيعة ميلا مستديرا وهو محال قلت
الاستحالة ممنوعة لجواز اقتضائها ميلين متنافيين بحسب شرطين مختلفين
كاقتضائها الحركة في الجسم العنصري بشرط ان لا يكون في المكان الطبيعي
والسكون فيه بشرط ان يكون فيه قلت الطبيعة الواحدة لا تقتضي
لذاتها لا الحركة ولا السكون بل الذي تقتضيه هو الحصول في الحيز
الطبيعي ففي حالتي الحركة والسكون مطلوب الطبيعة ذلك الامر
الواحد بخلاف ما نحن فيه فان الحركة المستديرة فيها انصراف وتوجه
عن الشيء المطلوب بالحركة المستقيمة وللقائل ان يقول فيه نظر اما اولا
فلانه كلام على المستند وهو غير مسموع عند اهل النظر واما ثانيا فلان
الحركة والسكون امران ممكنان فلا بد ان يستندا الى شيء واذا لم يستندا
الا الى الطبيعة يلزم كونها مقتضية لهما وهو خلاف المعقود واذا
استندا الى الطبيعة عاد السؤال واما ثالثا فلانا لا نسلم انه لو اقتضت
الميل المستدير والمستقيم معا لكانت قد اقتضت توجها الى الشيء

والآخر اقتضته معا لجواز ان لا يخرج الجسم بالحركة المستديرة عن المكان
الطبيعي المطلوب بالحركة المستقيمة ومثال ذلك ان يتحرك الجسم المستقيم
بالحركة المستقيمة فاذا وافى مكانه الطبيعي تحرك فيه بحركة مستديرة لكن لا
بحيث يخرج بالحركة المستديرة عن المكان الطبيعي بل تحرك فيه بالاستدارة
على مركز نفسه قال فصل في ان الفلك لا يقبل الكون والفساد
اقول الفلك لا يقبل الكون والفساد اي لا يخلع مادته صورته و
تلبس صورة اخرى وكذا لا يقبل الخرق والالتيام اما الاول فلان الفلك
محدد للجهات اذ الكلام فيه ولا شيء من محدد الجهات يقبل الكون والفساد
اما الصغرى فقد مر تقريرها واما الكبرى فلان الصورة الكائنة اما ان
تحصل في حيز الطبيعي او في حيز غريب فان حصلت في حيز غريب اقتضت
ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي فان حصلت في حيز الطبيعي فالصورة التي
فسدت كانت قبل الفساد حاصلة في حيز غريب فكانت تقتضي ميلا مستقيما
الى حيزها الطبيعي فالجهات متحددة قبله على التقديرين هف فان قلت
لا نسلم ان الصورة الكائنة ان كانت في الحيز الطبيعي كانت الفاسدة قبل
الفساد في الحيز الغريب قلت لان الحيز الواحد لا يستحقه صورتان
مختلفتان بالنوع وفيه نظر لان البرهان غير مستقيم على ذلك وقوله
وكل ما له ذات شانه اي ما له حيز طبيعي فمن شانه الميل للحركة المستقيمة وفيه

نظر لان المحدد له حيز طبيعي فانه قد ذكر قبل ان كل جسم له حيز طبيعي مع انه
لا يقبل الحركة المستقيمة فان قلت اراد بالحيز ههنا المكان قلت
فلا يجوز ان يخلع مادته صورته وتقبل صورة اخرى لا في حيز واما الثاني
وهو انه لا يقبل الخرق والالتيام فلان الخرق والالتيام انما يحصل
بالحركة المستقيمة وهي مستحيلة على المحدد قال فصل
في ان الفلك متحرك على الاستدارة دائما اقول الفلك متحرك على الاستدارة
دائما لان في الحركة اي فلكه للزمان اما ان يكون مستقيمة او مستديرة لا جائز
ان يكون مستقيمة لانها اما ان تذهب الى غير النهاية اولا بل ترجع لا سبيل
الى الاول والا لزم وجود بعد غير متناه وهو محال ظاهر وللقائل ان يقول ما ذكرتم
من الدليل انما يدل على امتناع وجود بعد غير متناه فانه لا يمكن ان يجري فيما بعد
واحد لانقطاع انفراج احد الساقين عن الآخر ولا سبيل الى الثاني لانها
لو رجعت لكانت تنتهي الى طرف لا محالة فانعطفت هناك لان بين كل
حركتين مختلفتين سكونا لان الميل الموصل الى ذلك الطرف موجود حال
الوصول لان الميل علة الوصول الى هناك وجب وجود العلة عند وجود
المعلول ومهما كان الميل الموصل موجودا حال الوصول لم يكن الميل المقتضي
للاوصول موجودا فتلك الحالة التي لا يجتمع الميلين المختلفين في حركة
واحدة فالحال الذي فيه ميل الوصول غير الحال الذي فيه ميل اللاوصول وكل

واحد من الجزئين الآخرين لان كل واحد من الوصول واللاوصول آنيّ فانه لو كان الـ
وصول زمانيا لانقسم حال الوصول بانقسام ذلك الزمان فينقسم الطرف بانـ
قسام حال الوصول عنه ووصول الجسم الى احد طرفيه لم يكن واصلا واذا كان
الوصول آنيا كان اللاوصول ايضا كذلك فانه دفع الشيء الآني آنيّ مثله
له واذا كان كل واحد منهما آنيا وجب ان يكون بين الآنين زمان لا يتحرك
فيه الجسم والا لزم تعاقب الآنين فيكون الزمان مركبا من اجزاء لا تتجزى وهو
انقسام الآن اصلا ويلزم منه تركب المسافة من اجزاء لا تتجزى لانطباق
الزمان على الحركة المنطبقة على المسافة سلف فعلم ان الحركة التي هي محل الزمان
ليست مستقيمة فتكون مستديرة وهذه الحركة المستديرة مع انها غير منقطعة
والا لزم انقطاع الزمان فما مر ان الزمان مقدار الحركة يجب ان يكون اسرع الحركات
لان بها يقدر جميع الحركات والسكنات من غير الاسرع كذلك فالحركة التي هي
للزمان هي الحركة اليومية التي هي حركة الفلك الاعظم فان الفلك يتحرك على الاستدارة
دايما وهو اعلا فان قلت ان اردت بكون الجسم عنده وصول الى احد طرفيه غير
واصل انه لا يكون واصلا الى احد طرفيه فهو مسلم وان اردت انه لا يكون واصلا
الى الحد الذي هو محتمل لكن لم قلتم انه ليس كذلك وايضا لم قلتم ان الجسم في ذلك الز
مان المحفوف بالآنين غير متحرك قلت الاول متوجه لكن غير قادح في
المقصود فان كون الوصول الى الطرف آنيا اولي وذكر الدليل على التنظيم ...

الكتاب فجوابه ان الجسم لو كان متحركا في ذلك الزمان لكان متحركا لا الى الفوق ولا الى
وذلك محال قال هذا بيان اقول هذا جواب عن سوال مقدر وتقرير السوال ان
يقال لو وجب السكون بين الحركة الصاعدة والهابطة يلزم وقوف الجبل ا
لنازل على التقدير ملاقاته الحبة المرمية الى فوق لانه لا بد فيها من النزول و
هو مستبعد جدا وتقرير الجواب انه لا ملاقاة بينهما لان سكون الحبة آني
وحركة الجبل زمانية وان فرض لا يكون محاذيا للزماني فان المحل في الآن
يكون في زمان وفيه نظر فانه تبين ان السكون لا يكون آنيا كالحركة التي هي محل
بها على ان السكون لو كان آنيا يلزمه توالي الآنات لتخلل السكون المحفوف
بالوصول واللاوصول الآنيين قال فصل في ان الفلك متحرك
بالارادة اقول الفلك متحرك بالارادة لان حركته لو لم يكن ارادية لكانت اما
طبيعية او قسرية لا جايز ان يكون طبيعية والدليل المشهور على ذلك هو انه
لو كانت الحركة المستديرة طبيعية يلزمه ان يكون كل وضع مطلوبا ومهروبا
بالطبع وانه محال قيل عليه الجسم الذي يتحرك بالحركة المستقيمة الطبيعية يقصد
كل جزء من المسافة ثم يهرب منه الى آخر واذا جاز ذلك في المستقيمة فلم لا
يجوز ذلك في المستديرة والمخلص تقرير الدليل على وجه لا يتوجه عليه ذلك بان
يقال الحركة الطبيعية هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة وذلك في ا
لحركة المستديرة محال لانه لا يمكن ان يكون هربا عن حالة منافرة لان كل نقطة

يتحرك عنها بحركة مستديرة فهو حركة عنها هي بعينه حركة اليها فالمهرب
عن الشيء بالطبع يستحيل ان يكون متوجها اليه وهذا بخلاف الحال في ا
لمستقيمة فانها واذا كان الجسم الذي يتحرك بالقصد اجزاء المسافة ثم يهرب
منه الى آخر فليس يتوجه اليه بتوجه عليه وكذا لا يمكن ان يكون طالبا لحالة
ملائمة لان الطبيعة اذا اوصلت الجسم بالحركة الى الحالة الملائمة سكنته والمستديرة
ليست كذلك ولا جائز ان يكون قسرية لان القسر على خلاف الطبع فحيث لا طبع
فلا قسر فان قلت لا نم انها لو لم تكن ارادية لكانت طبيعية او قسرية لجواز
ان يكون عرضية قلت قد مر ان الفلك فيه مبدا ميل مستدير يتحرك
الفلك به فلا يكون حركته عرضية بل ذاتية قال فصل في ان القوة ا
لمحركة للفلك يجب ان يكون مجردة عن المادة اقول القوة المحركة للفلك
مجردة عن المادة لانها تقوى على افعال غير متناهية بحسب المدة والعدد
ولا شيء من القوى الجسمانية يقوى على افعال غير متناهية كذلك
فلا شيء من القوة المحركة للفلك بقوة جسمانية اما الصغرى فلما
مر ان الفلك يتحرك على الاستدارة دايما واما الكبرى فبيانها يحتاج
الى مقدمتين الاولى ان كل قوة جسمانية فهي قابلة للتجزي لكونها
حالة في الجسم المنقسم والحال في المنقسم منقسم وكل قوة قابلة للتجزي
فان كل جزء منها يقوى على الشيء والجملة يقوى على مجموع تلك الاشياء

والا لكان الجزء مثل الكل في التاثير وهو باطل فان قلت لا نم ان كل قوة
حالة في جسم فانها منقسمة بانقسام ذلك الجسم فان القوى النباتية والحيوا
نية جسمانية مع انها لا تنقسم بانقسام محالها لكون تلك المحال احادا لا
البتة قلت المراد ان كل قوة جسمانية متشابهة حالة في جسم بسيط تنقسم
بانقسامه فلا انتقاض المقدمة الثانية ان القوى الطبيعية بجسم ما اذا
حركت جسمها لا يجوز ان يعرض بسبب كبر الجسم وصغره تفاوت في القبول لان
الجسم من حيث هو جسم غير مقتض للتحريك ولا يمتنع عنه بل ذلك لقوة تحله وان
صغيرة وكبيرة اذا فرضنا مجردين عن تلك القوة كانا متساويين في قبول
التحريك والا لكان الجسم من حيث انه جسم مانعا عنه فان قلت لا نم انه لا يجوز
بسبب ان يعرض بسبب كبر الجسم او صغره تفاوت في القبول لجواز ان يكون
في جسمها معاوقة كما في المركبات قلت المراد القوة التي لم يكن في جسمها
معاوقة كما في البسايط واذ قد تقرر هذا فنقول القوة الجسمانية لا تقوى
على افعال غير متناهية والا فالجزء منها اما ان يقوى على جملة متناهية
من مبدا معين او على جملة غير متناهية لا سبيل الى الثاني والا فالمجموع
يقوى على ما هو ازيد على ما يقوى الجزء عليه لامتناع الاستواء في المعلول
مع الاختلاف في العلة ولا يمكن ان يمتنع كون حركات المجموع ازيد بناء
على كبر الجسم لما مر في المقدمة الثانية انه لا يكون بسبب الصغر والكبر تفاوت



الصورة الكبيرة مرتسمة في كل جزء مما ارتسمت فيه الصورة الصغيرة
فتنقسم وما علاقات له فهو جسماني لامتناع انقسام المجردة فليس
المباشر القريب لتحريك الفلك جوهرا مجردا بل قوة جسمانية وهو المطلوب
فان قلت الحصر ممنوع لجواز ان يكون الاختلاف في الاطراف كالشكل
والسواد والبياض قلت الفرض تساويهما فيها قال الفن الثالث
في العنصريات وهو مشتمل على فصول فصل في البسائط
العنصرية اقول البسائط العنصرية تنحصر في اربعة وهي الماء
والارض والنار والهواء لانه اما ان يكون حارا او باردا وعلى
التقديرين اما ان يكون رطبا او يابسا فالحار اليابس هو النار و
الحار الرطب هو الهواء والبارد اليابس هو الارض والبارد الرطب
هو الماء وكل واحد منها يخالف الاخر في الصورة الطبيعية اي الصورة
النوعية والا لشغل كل واحد منها حيز الاخر والتالي باطل اذ لا يشغل
شيء منها حيز الاخر بل لا يستقر احدها حيث يستقر فيه الاخر فالمقدم مثله
وكل واحد من البسائط العنصرية قابل للكون والفساد فان الماء
ينقلب حجرا وذلك مشاهد من بعض المياه التي ينعقد حجرا بعد خروجه
جريانه من منابعها فان قلت نحن لا نسلم ذلك لان الماء كان فيه اجزاء ارضية
فتحجرت او انفصل عنها الماء وانعقدت قلت قد ترى الماء حجرا و

قال

في زمان سريع بحيث نعلم انه ليس فيه ماء من الاجزاء الارضية بمقدار ما
حصل منه وانه لم يحصل الا الاجزاء المائية في ذلك الزمان السريع ولو كانت الا
جزاء من الارض فيه ماء على تلك الكثرة لشوهدت وبتركه لكن والحجر ينحل
بالحيل ماء كما يفعله اصحاب الاكسير والهواء ينقلب ماء كما قد نرى في
قلل الجبال ان الهواء لشدة البرد تغلظ [illegible] فان قلت
الهواء لو انجمد بسبب شدة البرد لكان يلزم من ذلك ان يتم الثلج و
المطر لان بتغير الفصل والهواء لان بعد نزول الثلج يصير الهواء
ابرد مما كان قبله ويوم الصحو ابرد من يوم المطر قلت اذا لم يحصل ذلك
مع شدة البرد المحيل للهوائية فلوجود مانع او لفقدان شرط ما لم نطلع
عليه والماء ينقلب هواء بالحر كما نشاهد من تحلل الابخرة بحيث يتلطف
بالكلية والهواء ينقلب نارا كما في كور الحدادين ويكون ذلك بالحاح
النفخ على الكور وسد الطرق التي يدخل فيها الهواء الجديد والنار ينقلب
هواء كما نشاهد في المصباح اذ النار المنفصلة عن المصباح لو بقيت نارا لاحرقت
ولاحرقت ما يلي بل على بعض الجوانب كما لو كانت في خيمة فاذن انقلبت هواء
وهذه الانقلابات دالة على ان للعناصر هيولى مشتركة تخلع صورة وتلبس
صورة اخرى ولولا ذلك لكان الانقلاب محالا فان صيرورة الهوائية مائية
الخضرى كما هذه الامتناع وذلك لصيرورة السواد بياضا لا الاسود ابيض





بعضها دايرة السحاب على وجه الماء متلطفة فيتموج به الهواء وقد يكون الانبساط
الهواء بالتخلخل في جهة وانده فاعه الى اخرى وقد يكون لانكسار حر الدخان
الصاعد الى الطبقة الباردة وبنزوله فيتموج بسبب ذلك ومن الرياح
ما يكون سموما محرقة لاحتراقه ولو انه يكون السبب فيه بقية مادة الشهب
او لمروره على الارض غلبت عليها الحرارة معدة اذا وقع الضوء على جسم صقيل
انعكس من الجسم الصقيل الى جسم آخر وضعه من الجسم الصقيل كوضع المضيء من
الصقيل بشرط ان لا يكون جهته مخالفة لجهة المضيء كما ترى انعكاس الضوء
من الشعاع النافذ في كوة الواقع على صقيل كالماء الى الجدار المقابل للكوة ثم
ان المرآة اذا كانت صغيرة لا تؤدي شكل المرئي بل ضوءه ولونه اذا كانت ملونا
ويدل عليه التجربة واذا تمهدت المقدمتان فنقول اذا حدثت في خلاف جهة
الشمس حين كانت قريبة من الافق اجزاء شفافة صافية وفيها على هيئة
الاستدارة وكان وراءها جسم كثيف كجبل او سحاب مظلم ونظرنا الى تلك الا
جزاء الرشية صارت الشمس في خلاف جهة النظر انعكس شعاع البصر منها الى الشمس
بكونها صقيلة كالمرآة فادت ضوء الشمس دون الشكل لكونها صغيرة فيرى
قوس قزح وانما احتاج حدوثها الى ان يكون وراء تلك الاجزاء الرشية التي هي
جسم كثيف ليكون كمرآة البلورة فانها اذا استترت من الجانب الآخر بكثيف
صارت مرآة واذا لم تستتر لم تصر مرآة واختلاف الوانها بسبب اختلاف البخـ

فلون القمر وتركيبهما واذا حدثت في الجو اجزاء رطبة صقيلة صغيرة
وضعها كوضع دايرة واحاطت بغيم رقيق لطيف لا يحجب ما وراءه من الا
بصار فينعكس منها ضوء البصر الذي وقع عليها الى القمر فيؤدي ضوء القمر
دون شكله فيؤدي كل واحد من اجزاء تلك الدايرة ضوءه فيرى دايرة
مضيئة وهي الهالة واذا بلغ الدخان الى كرة النار وانقطع اتصاله من
الارض فلا يخلو اما ان يكون لطيفا او غليظا فان كان لطيفا فانه اشتعل
وينقلب الى النار وتلهب بسرعة حتى يرى كالمنطفي فهو الشهاب وان
لم يشتعل بل احترق وبقي فيه الاحتراق يرى كأنه ذوابة او ذنب او حيوان
له قرون وان كان غليظا ووصلت الى كرة النار حدثت منه علامات
حمر وسود وان لم ينقطع اتصاله من الارض يحترق وينزل احتراقه الى
الارض فيرى كأنه نار تنزل من السماء الى الارض وهو الحريق واما الآثار
التي تحدث في الارض فهي اما على وجهها او تحتها فمن ذلك ارتفاع الجبال
والتلال ومادة الزلزلة والينابيع والعيون اما ارتفاع الجبل فسببه ان
الحر العظيم اذا صادف طينا كثيرا لزجا اما دفعة واما على مرور الايام
عقده حجرا غليظا وذلك الطين بعد تحجر تختلف اجزاؤه في الصلابة والرخا
وة والمياه القوية الجري او الرياح العاصفة تحفر الرخوة فيبقى الصلبة
مرتفعة لكون الرياح والسيول لا تزال تعوص في تلك الحفر واما العيون

فسببها ان الابخرة التي يحدث تحت الارض انقلبت مياها بسبب البرد فان
كانت كثيرة لا تسعها الارض وانشق منها الارض فان كان لها مدد ثبات
يستتبع كل جزء جزءا آخر حدثت منها العيون الجارية والا فالعيون
الراكدة واما الزلزلة فسببها انه اذا تولدت تحت الارض ريح او بخار او دخان
ولا ينفذ في مجاري الارض اما لغلظه او يكون وجه الارض متكاثفا عديم
المسام او ضيقها جدا اجتمع وحاول ذلك الخروج ولم يتمكن تحرك في ذاته
وحرك الارض وربما شق الارض لقوته وقد ينفصل منه نار محرقة او
صوت هائل **فصل** في المعادن الابخرة والادخنة المحتبسة في باطن الجبال
والارضين اذا اختلطت على ضروب من الاختلافات المختلفة في الكم و
الكيف وبحسب اختلاف الامكنة وفصول السنة فتكون منها الاجسام
المعدنية فان غلب البخار على الدخان فان كان غالبا جدا كان منه جواهر
غير متطرقة كالياقوت والبشم والبلور والزيبق وان لم يكن بل يكون
امتزاج البخار والدخان امتزاجا اقرب الى الاعتدال كان منه الاجسام
المتطرقة كالرصاص والاسرب وغيرهما وان غلب الدخان على البخار تولد الملح
والزاج والنوشادر والكبريت والزيبق يحصل من بخار ممتزج مع دخان
كبريتي امتزاجا محكما لم ينفصل عنه والكبريت من بخار ممتزج مع دخان
دهني امتزاجا تاما حتى يحصل فيه دهنية والذي يدل على ان الاجزاء الارضية

الدخانية غالبة على النوشادر والملح وما شابههما انه قد ينعقد النوشادر
من دخان الاتون بالتصعيد والملح من الكلس والرماد مادام يطبخ
في الماء ويصفى ويطبخ حتى ينعقد ملحا ثم من اختلاط الزيبق والكبريت
تولد الاجسام المتطرقة الصابرة على النار الذائبة بها وان كان بالحيلة
فهو الذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاص والاسرب والخار
صيني ويشبه ان يكون اختلاف هذه الاجسام بسبب ان الزيبق
النقي والتولد و والكبريت اذا كانا صافيين وكان انطباخ الز
يبق بالكبريت انطباقا تاما فان كان الكبريت احمر وفيه قوة صبا
غية لطيفة غير محترقة تولد الذهب وان كان الكبريت ابيض تولد الفضة
ولما اذا كانا نقيين فكان في الكبريت قوة صباغية تكلل قبل ا
ستعمال النضج واخذ اليد برد عاقد تولد الخارصيني وان كان
الزيبق نقيا والكبريت رديا وان كان في الكبريت قوة احتراقية تو
لد النحاس وان كان الزيبق غير قبل المخلطه بالكبريت تولد الرصاص
وان كان الزيبق والكبريت رديين فان كان الزيبق متخلخلا ارضيا
وكان الكبريت مع رداءته محرقا تولد الحديد وان كانا مع رداءتهما ضعيفي
التركيب تولد الاسرب وهو الرصاص الاسود فان قلت لم يتولد النحاس
بل لا يكون كثيرا في تولد المعادن قلت لان الابخرة اذا كانت كثيرة



فتصاعدة فتكون منها ما مر في الفصل السابق فلهذا لا يكون وجودها ابدا

فصل في النبات كل مركب من العناصر ذي صورة نوعية فاما ان يكون صورته مبدا للحس والحركة الارادية او لا فالاول هو المركب الحيواني والثاني اما ان يكون صورته مبدا للتغذية والنمو والتوليد او لا والاول هو المركب النباتي والثاني هو المركب المعدني فاذن النبات له قوى عديمة الشعور تصدر عنها حركات مختلفة على حالة في الاقطار الثلثة وافعال مختلفة من التغذية والتنمية والتوليد انما قلنا بالقوى المختلفة لان الواحد لا يصدر عنه افاعيل مختلفة الا بالقوة والالات المختلفة وتسمى تلك القوة العديمة بالشعور نفسا نباتيا فان قلت قد شوهد ان بعض النبات من النخل يتحرك الى جهة بعض المذكور منها دون البعض في حالة يكون الريح فيها الى خلاف تلك الجهة وكذا ميل عروقها الى الصوب الذي فيه الماء في النهر والخروج فيها في صعودها عن الجدار المحاذي ورقها وهذا دليل على ان النخل من النبات شعورا وادراكا قلت هذا لا يوجب الجزم بذلك لجواز ان يكون هذه الافاعيل ايضا طبيعية فان قلت قد قيل ان للمرجان تغذية وتنمية وتوليدا قلت لا كلام في جوازه فنقول ان الاولى كل مركب ذي صورة لعله لا يتحقق فيها كون صورته مبدا للحس والحركة الارادية او يتحقق له ذلك والاول ان لم يتحقق في صورته مبدا التغذية والنمو والتوليد فهو

المركب المعدني وان تحقق له ذلك فهو المركب النباتي والثاني هو المركب الحيواني وقد عرف النفس النباتية بانها كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي فالكمال ما يكمل به النوع وبالاول احتراز عن الكمالات الثانية وهي الكيفيات التابعة للكمال الاول وقوله لجسم طبيعي احتراز عن الكمالات الجسم الصناعي كالتشكلات التي للسرير وقوله آلي كونه ذا الات تصدر عنها بتوسطها الافاعيل التي هي التغذي والنمو والتوليد وهو احتراز عن كمالات البسائط العنصرية وقوله ما يتولد ويزيد ويغتذي احتراز عن النفس الحيوانية والانسانية فلها قوة غاذية وقوة نامية وقوة مولدة اذ كل فعل يكون مستندا الى قوة فالقوة الغاذية هي التي تحيل جسما آخر الى الجسم الغذاء الى مشابهة الجسم الذي هي فيه وتلصق به اي بذلك الجسم الذي هي فيه بدل ما يتحلل عنه فعمل الغاذية هو الاستحالة الى مشابهة المغتذي وتحلل ذلك الفعل هو الغذاء وغايته هو اختلاف بدل المتحلل والقوة النامية هي التي يزيد في الجسم الذي هي فيه زيادة في اقطاره طولا وعرضا وعمقا الى ان يبلغ كمال النشو على تناسب طبيعي وانما قال يزيد في اقطار الجسم ليخرج الزيادات الصناعية فان الصناع اذا اخذ قدرا من المادة فان زاد في طوله او عرضه نقص من عمقه وبالعكس وانما قال الى ان يبلغ كمال النشو

ليخرج السمن فان النمو والسمن يشتركان في الازدياد في الاقطار بانضمام مادة الغذاء اليه ويفترقان بطلب كمال ما يقصده الطبيعة اذ لا يقصد بالسمن ان يبلغ الجسم الى غاية النشو وانما قال على تناسب طبيعي ليخرج الزيادات الخارجة عن المجرى الطبيعي كالورم وبانها القوتان لاجل الشخص والقوة المولدة هي التي تاخذ من الجسم الذي هي فيه جزءا بعد الهضم التام وتجعله مادة ومبدا لمثله وينبغي ان يعلم انه قسمين احدهما ما ذكره المص والثاني المصورة وهي التي تفيد بعد الاستحالة الجزء المجذوب الصور والاشكال والاعراض الحاصلة للنوع وتلك القوة المولدة لاجل النوع والغاذية تجذب الغذاء وتمسك وتهضم وتدفع ثقله فان فعل الغاذية هو تغيير المادة الغذائية واعدادها لان تستعد لقبول الصورة العضوية والمادة لا يمكن جذبها بذاتها ولا هي ايضا حاصلة عند العضو فلا بد ان تجذبها وذلك انما يكون بقوة فتلك القوة هي الجاذبة وما جذبت الجاذبة المادة الى العضو لم يكن شبيهة بجوهره يحتاج الى ان يتغير ويستحيل الى جوهره ولان الخلط جسم رطب سيال يستحيل ان يقف بنفسه فلا بد ان يقسره فاسر على الامساك وذلك انما يكون بقوة اخرى فتلك القوة هي الماسكة ولان احالة القوة الغاذية انما يكون عاملا متفاوت الاستعداد للصورة العضوية فلا بد ان تجعل متقاربا في الاستعداد بالهضم اولا وذلك انما يكون بقوة اخرى فتلك

القوة هي الهاضمة ولان الغذاء مركب من جوهرين احدهما صالح لان يتشبه بالمغتذي وثانيهما غير صالح له فلم يكن بد من بقاء فضلة عن هضم الهاضمة وتلك الفضلة لو تبقيت في العضو اضرت به من وجهين الاول انه اذا احتبست في العضو تضيق عليه المكان وتمنع مادة اخرى يحتاج ان انبعاثها الى العضو والثاني اذا احتبست في العضو تنضغط العضو وتثقله وتغير حرارته الغريزية فلا بد ان يدفع ما يبقى في العضو مما لا يحتاج اليه وذلك انما يكون بقوة فتلك القوة هي الدافعة فاذن القوة الغاذية تقتضي قوة جاذبة وماسكة وهاضمة ودافعة للثفل والنامية تقف عن الفعل اولا وتبقى الغاذية تفعل الى ان تعجز بوجوب تناهي القوى فيعرض الموت الطبيعي

فصل في الحيوان وهو يختص بالنفس الحيوانية وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة فقولنا كمال اول لجسم طبيعي آلي الجنس وقوله من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة الفصل المميز لها عن النفس النباتية فلها قوة مدركة للجزئيات وقوة محركة والمدركة اما في الظاهر او في الباطن اما التي في الظاهر فهي الحواس الخمس التي هي السمع والبصر والشم والذوق واللمس فالسمع قوة مودعة في العصب المفروش في مقعر الصماخ يدرك بها ما يتأدى اليها الهواء المنضغط بين قارع ومقروع وهو الصوت والحروف والبصر قوة مودعة



التقاطع الصليبي بين العصبتين المجوفتين النابتتين على التفصيل المذكور
في كتب التشريح من شانها ادراك الالوان والاضواء والشم قوة مو
دعة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي يدرك ما يلاقيها
من الروائح والذوق قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان من
شانها ادراك الطعوم بشرط اللمس والرطوبة العذبة القديمة الطعم التي في الفم
واللمس قوة منبثة في جميع جلد البدن تدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة والصلابة واللين والملاسة والخشونة واما التي في الباطن
فمنها الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمتصرفة لانها اما ان يكون
مدركة فقط او مدركة ومتصرفة والاول اما ان يكون مدركة للصور الجز
ئية وهي الحس المشترك او للمعاني الجزئية وهي الوهم ولكل واحدة منهما بين
لقوتين خزانة فخزانة الحس المشترك الخيال وخزانة الوهم الحافظة والثاني
المدركة المتصرفة وتسمى مفكرة باعتبار استعمال النفس لها ومتخيلة باعتبار
ذكرها تبعا للوهم او بتصرفها بنفسها والحس المشترك قوة مرتبة في مقدم
التجويف الاول من الدماغ تقبل جميع الصور المنطبعة في الحواس الظاهرة
والذي يدل على وجود هذه القوة هو انا نشاهد القطرة النازلة خطا مستقيما
والنقطة الدائرة خطا مستديرا وليس كذلك في الخارج ضرورة ان الموجود
فيه نقطة والة البصر اذ البصر لا يرتسم فيه الا المقابل وليس المقابل الا القطرة

والنقطة

والنقطة فهو في قوة اخرى غير البصر تتصل الارتسامات المتتالية بعضها
ببعض ثم فيحصل خط مستقيم وللقائل ان يقول لم لا يجوز ان تتصل
الارتسامات المتتالية من القطرة النازلة في البصر قوله لان ما يرتسم
في البصر من القطرة النازلة تزول عند زوال المقابلة فان البصر لا يدرك
الا المقابل قلت ذلك ممنوع لانا ما ينطبع في الجليدية لا تزول الا في زمان
يدل عليه النظر الى الشمس والى الروضة الخضراء فيجوز ان يتصل الارتسام
اللاحق بالسابق قبل زواله فيحصل بهما خط واما الخيال فهو قوة في مؤخر
التجويف الاول من الدماغ تحفظ جميع صور المحسوسات ومتمثلة بعد الغيبوبة
وهي خزانة للحس المشترك والذي يدل على وجود هذه القوة ان القبول
غير الحفظ ولهذا يوجد احدهما بدون الاخر كما في الماء فانه يقبل ولا يحفظ
والقوة الواحدة لا يصدر عنها الا فعل واحد فيستحيل ان يكون القوة
الواحدة قابلة وحافظة معا فالقابلة وهي الحس المشترك غير الحافظة
وهي الخيال فاذا ادرك الحس المشترك صورة خزنها عند الخيال فانا اذا
شاهدنا صورة ثم ذهلنا عنها زمانا ثم شاهدناها مرة اخرى نحكم عليها انها هي
التي شاهدناها قبل فلو لم تكن تلك الصورة محفوظة فينا زمان الذهول
لامتنع منا الحكم بانها هي التي شاهدناها قبل ذلك وللقائل ان يقول هذا
علامة ثم لجواز ان يكون الحاكم بها في بعض الاشياء الغائبة عنا ويكون

الاختلاف بين حالتي الذهول والنسيان بسبب حكمة الاستحسان بها وشرائط
واما الوهم فهي قوة مرتبة في التجويف الاوسط من الدماغ يدرك المعاني
الجزئية الموجودة في المحسوسات كالقوة الحاكمة في الشاة بان الذئب مهروب
عنه والولد معطوف عليه وهي مغايرة لما تدرك الصور وتحفظها وتحكم
فيها فان قلت لم ذلك لان المدرك لعداوة الذئب مدرك له فهو ادرك
المحسوس قلت المدرك لعداوة الذئب لا يجب ان يكون مدركا له على انا نقول
بل الوهم تدرك ما تدركه بمشاركة الحس والخيال وبذلك تتخصص مداركه
بصيرورتها جزئية واما الحافظة فهي قوة مرتبة في التجويف الاخير من الدماغ تحفظ
ما تدركه القوة الوهمية من المعاني الغير المحسوسة الموجودة في المحسوسات
وهي قوة الوهمية كما ان الخيال خزانة الحس المشترك واما المتصرفة فهي قوة
مرتبة في التجويف الاوسط من الدماغ من شانها تركيب بعض الصور
مع البعض او بعض المعاني مع بعض الصور او تفصيل البعض عن البعض
قال الشيخ آلة القوة الوهمية الدماغ كله لكن الاخص بها التجويف الاوسط
وسلطان المتخيلة في الجزء الاول من ذلك التجويف وانما علم اختصاص هذه
القوى بهذه المواضع بان الافة اذا تطرقت الى احدى هذه المواضع اختل
فعل القوة التي تنسب اليها واما القوة المحركة فتنقسم الى باعثة وفاعلة
واما الباعثة فهي التي اذا ارتسم في الخيال صورة مطلوب او مهروب عنه

حملت

حملت القوة الفاعلة على التحريك وتسمى قوة شهوانية ان كانت حاملة
على تحريك لطلب الاشياء المتخيلة ضارة او نافعة كانت مطابقة للواقع
او لم يكن وتسمى غضبية ان كانت حاملة على تحريك لدفع الاشياء المتخيلة
ضارة او نافعة او طلبا للغلبة واما الفاعلة فهي القوة التي تصدر عنها
تحريك الاعضاء بواسطة تمديد العضلات وارخائها فان قلت
لم قدم المدركة على المحركة قلت لان الادراك متقدم على الحركة الارادية لكونها
مرتبة على الادراك **قال فصل في الانسان اقول** النفس الناطقة
كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الامور الكلية ويفعل الافاعيل الفكرية
قولنا كمال اول لجسم طبيعي آلي كان الحس يشمل القوة النباتية والحيوانية و
قوله من جهة ما يدرك الامور الكلية ويفعل الافعال الفكرية كالعقل تخصيصها
بالانسانية فلها قوة عاقلة تدرك بها التصورات والتصديقات وتحكم بعضها
على بعض وقوة عاملة بها تحرك بدن الانسان الى الافاعيل الجزئية بالفكر
والروية على مقتضى اراء تخصها فالقوة العاقلة لها في ادراك النظريات
من المعقولات مراتب اربع لان الشيء الذي من شانه ان يقبل شيئا قد
يكون بالقوة قابلا له وقد يكون بالفعل والقوة قد يكون قريبة وقد يكون
بعيدة فالمرتبة الاولى ان يكون النفس خالية عن المعقولات لكن لها مستعد
لها استعداد الفعل للكتابة وتسمى بالعقل الهيولاني تشبيها لها







والكل المتقدم بالطبع وهو ان لا يمكن ان يوجد الآخر الا وهو موجود وقد
يمكن ان يوجد هو وليس الآخر بموجود كتقدم الواحد على الاثنين فانه لا يمكن
ان يوجد الاثنان الا والواحد موجود وقد يمكن ان يوجد الواحد وليس الاثنان
بموجود والثالث المتقدم بالشرف كتقدم ابي بكر على عمر رضي الله عنهما والرابع
المتقدم بالرتبة وهو ما كان بالنسبة الى مبدأ ما محدود اقرب من الآخر كترتيب
الصفوف في المسجد بالنسبة الى المحراب فان الصف الاول اقرب الى
المتقدم على الابعد والخامس المتقدم بالعلية وهو ان لا يمكن ان يوجد هو و
ليس الآخر بموجود كما انه لا يمكن ان يوجد الآخر الا وهو موجود كتقدم حركة اليد على
حركة القلم وان كانا معا في الزمان فان لا يمكن ان يوجد حركة القلم الا وحركة اليد
موجودة وما بعكس في المتأخر يقابل على ما تقابل المتقدم والمقول في الا الحصار على
الاستقراء وقد ذكر بعض المتأخرين وجه الحصر بان قال لا يخلو اما ان يكون المتقدم
مع قبلية لا تجامع المتأخر في زمان واحد اولا فان وجب فهو بالزمان وان لم
فلا يخلو من ان يكون المتقدم محتاجا اليه اولا فان وجب فان كان مؤثرا بالعلية
فهو بالذات والا فبالطبع وان لم يجب فان كان الترتيب معتبرا
فهو بالرتبة والا فبالشرف لا غير ولقائل ان يقول كما انه لو لم يكن الترتيب
معتبرا يكون الشرف لا غير لا بد له من دليل **قال فصل** في القديم وا
الحادث **اقول** يقال الذي لا يكون وجوده من غيره وهو القديم

بالذات كالباري تعالى وعلى الذي لا اول لزمانه وجوده ويسمى القديم بالزمان كالفلك على رايهم
والحادث يقال بازائهما على الذي يكون وجوده من غيره ويسمى الحادث بالذات كجميع الممكنات
وعلى الذي يكون لزمان وجوده ابتداء اي قد كان وقت لم يكن هو فيه موجودا ثم انقضى
ذلك الوقت وجاء وقت هو فيه موجود ويسمى الحادث بالزمان كالمركبات العنصرية
وكل حادث زماني فهو مسبوق بمادة ومدة اما كونه مسبوق بمدة فلما عرفت ان الحادث
الزماني ما قد كان وقت لم يكن هو فيه موجودا ثم انقضى ذلك الوقت وجاء وقت هو فيه
موجود واما كونه مسبوقا بمادة فلان امكان وجوده سابق على وجوده والا لكان
قبل وجوده واجبا او ممتنعا ثم صار ممكنا فيلزم الانقلاب وهو محال وذلك الامكان امر
وجودي والا لم يكن الشيء الممكن ممكنا في نفسه اذ لا فرق بين قولنا امكانه ممكن لا الى
امكانه عدمي وبين قولنا لا امكان له اذ الامور العدمية لا يتمايز بعضها عن بعض فان
اتصاف الشيء الممكن بان امكانه عدمي يوجب اتصافه بانه لا امكان له معنى والامكان
لا يكون قائما بنفسه لان الامكان نسبة بين الماهية والوجود والنسبة لا يكون قائمة
بنفسها بل بين المنتسبين فيكون قائما بالمحل وهو المادة فان قلت الا يجوز ان يكون ذلك
المكان هو الامكان العائد الى الفاعل قلت لجواز تعليله بهذا الامكان كما يقال الفاعل
يصح منه ايجاد الممكن لانه يصح الوجود في نفسه والعلة تغاير المعلول ولقائل ان يقول
لا نسلم عدم الفرق بين القولين المذكورين فان الثاني يعني الامكان بالكلية والاول
اثبات صفة عدمية وبينهما منافاة **قال فصل** في القوة والفعل **اقول**

لفظ القوة وضعت اولا للمعنى الموجود في الحيوان الذي يمكنه به ان يصدر عنه افعال
شاقة من باب الحركات ويسمى ضده الضعف ثم نقلت عنه فجعلت للمعنى الذي به ينفعل
بسببه الشيء بسهولة ثم جعلوا الشيء الذي لا ينفعل البتة اولى بهذا الاسم فسموا الحالة
من حيث هو كذلك قوة ثم صيروا القدرة تفسيرا وهي الحالة التي للحيوان وبها يكون له
ان يفعل وان لا يفعل بحسب المشية وعدم المشية وزوال العوايق قوة اذ هو
مبدأ الفعل ثم ان الفلاسفة نقلوا اسم القوة الى كل حال يكون في شيء هو مبدأ التغير
في آخر من حيث هو آخر وانما قال من حيث هو آخر ليدخل في هذا الرسم القوة التي هي مبدأ
باعتبار وذو مبدأ باعتبار آخر كالطبيب اذا عالج نفسه فانه باعتبار انه معالج مغاير اياه
باعتبار كونه معالجا والفعل هو التغير الحادث في ذلك الآخر وكل ما يصدر من الجسم من
العادة المستمرة المحسوسة من الآثار والافعال التي ليست بالعرض ولا بالقهر عن جسم آخر فانما
عن قوة موجودة اما الذي بالارادة والاختيار فذلك ظاهر واما الذي ليس بالارادة والا
ختيار فلان ذلك الفعل اما ان يصدر عنه لكونه جسما او جزءا كيف ما اتفق او لما
صفة فيه فالاول باطل والا لتشاركت الاجسام فيه لاشتراك الاجسام في الجسمية وا
لكان ايضا باطلا والا لما استمر على النظام الابدي والاكثري فان الامور الاتفاقية هي التي
ليست ابدية ولا اكثرية فتعين الثالث وهو ان يكون ذلك لصفة موجودة فيه فتلك
الخاصية تسمى قوة وهذه القوة يصدر عنها الافاعيل الجسمانية وان كان يفعله من
مبدأ ابعد **قال فصل** في العلة والمعلول **اقول** العلة يقال لكل موجود

يبعد فناؤه العاطل كالبناء فيما هو فيه هذا الفصل اشارة الى ابطال ظنهم وهو
ظاهر الا انه قوله حادث يفيد وجوده حالة الوجود فاما العامل ان يقال ذلك تحصيل
حاصل وهو محال وجوابه ان تاثير العلة في المعلول حالة وجوده ليس معناه انها تعطيه و
جودا مستانفا حتى يكون ذلك تحصيلا للحاصل بل معناه ان وجوده في حال اتصافه بالو
جود انما هو بوجود علته والبناء اي يبقى بعد وجود البناء لان البناء اني هو علة
لحركة الاجزاء بعضها الى بعض وذلك لم يبق عند غيبوبته والذي سمي الا هو فانسك للاو
ضاع علو معلول ليبيس العنصر لا البناء وذلك لا يبيد مع بقاء التماسك **قال**
فصل في الجوهر والعرض **اقول** كل امرين يكون احدهما مختصا بالآخر
ساريا فيه بحيث يكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الآخر تحقيقا كحلول السواد
في الجسم او تقديرا كحلول العلوم في النفس يسمى الساري حالا والمسرى فيه محلا
ولا بد ان يكون لاحدهما حاجة الى صاحبه والا لاستغنى كل منهما عن الآخر فامتنع
ذلك الحلول فلا يخلو اما ان يكون المحل محتاجا الى الحال او بالعكس فان كان الاول
سمي المحل هيولى والحال صورة وان كان الثاني سمي المحل موضوعا والحال عرضا فالم
الموضوع والهيولى مشتركان في الاشتراك اخصين تحت الاعم وهو المحل والعرض وا
لصورة يشتركان في الاشتراك لهما اخصين تحت اعم وهو الحال واذا ثبت هذا فنقول
الجوهر هو الماهية التي لو وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع وفي كح علة واجب
الوجود اذ ليس ماهية وراء الوجود لو وجدت كانت لا في الموضوع واما العرض

فهو الموجود في الموضوع فان قلت الصورة العقلية للجواهر موجودة في الموضوع وهو
النفس فكانت اعراضا وقيل انها جواهر قلت كونها اعراضا بهذا التفسير لا ينافي جوهريتها
فانها وان كانت في الحال حالة في الموضوع لكن يصدق عليها رسم الجوهر فان الكون في الموضوع
الاعم من الكون في الموضوع على تقدير الوجود في الخارج اذ ثبوت الاعم لشيء لا يوجب ثبوت الا
خص له نعم لو فسرنا العرض بالماهية التي اذا وجدت في الاعيان كانت في الموضوع لكانت تلك
الصورة جواهر فقط لا اعراضا ثم الجوهر ان كان محلا فهو الهيولى وان كان حالا فهو الصورة
وان لم يكن كذلك فان كان مركبا منهما فهو الجسم وان لم يكن كذلك فان كان متعلقا بالاجسام تعلق
التدبير والتصرف فهو النفس والا فهو العقل فاذن اقسام الجواهر خمسة فان قلت قولكم ا
لجوهر ان كان محلا فهو الهيولى منقوض بالجسم فانه محل الاعراض مع انه ليس بهيولى قلت
المراد ان الجوهر ان كان محلا لجوهر اخر فهو الهيولى فلا انتقاض والجوهر ليس جنسا لهذه
الاقسام والا لكان كل واحد منها مركبا من الجنس والفصل وليس كذلك لان النفس ليس بمر
كبة لانها من عالم الماهية البسيطة فلا يكون مركبة والا لزم انقسام البسيط الحال فيها
لان الحال في المنقسم منقسم على ما مر فلا يكون الماهية البسيطة بسيطة هف فان قلت
تركيب الماهية من الجنس والفصل تركيب عقلي لا خارجي حتى يلزم انقسام الحال
فيها قلت لو كان الجوهر جنسا لكانت النفس مركبة من الجنس والفصل واحدهما ان
للخارج ما هو الاخر صورة فيكون الخارج مركبة من المادة والصورة فيلزم المحذور و
فيه بحث ذكرته في شرح حكمة العين من اراده فليرجع الى هناك والاقسام العرض

تسعة بالاستقراء الكم والكيف والاين والمتى والاضافة والملك والوضع وان
ينفعل وان يفعل اما الكم فهو الذي يقبل المساوات واللامساوات لذاته وانما قيد بذلك
لئلا يخرج الكم بالعرض فانه يقبلها اما لكون الكم موجودا فيه كالمعدود وما
يكون موجودا في الكم كالشكل او لكونه موجودا في محل الكم كالبياض او لغير ذلك وا
لكم منقسم الى المنفصل والمتصل لانه ان لم يكن بين اجزائه حد مشترك هو نهاية لا
حد الجزئين وبداية للاخر فهو المنفصل وهو العدد وان كان فهو المتصل وهو ان لم يكن قار
الذات فهو الزمان وان كان قار الذات فهو المقدار وهو الخط والسطح والثخين اي
الجسم التعليمي فانه ان لم يقبل القسمة الا في جهة واحدة فهو الخط وان قبلها في جهتين فهو
السطح وان قبلها في الجهات الثلث فهي الثخين وهو الامتدادات التي يحصرها السطح
او الكثر فان قلت انت قلت الكم المنفصل هو العدد والمص قال كالعدد فعبارتكم
يقتضي انحصار الكم المنفصل في العدد وعبارة المص يقتضي عدم انحصاره فيه فبينهما
تضاد وايضا العدد الفرد كالسبعة مثلا فيه حد واحد متوسط بين الباقي من
الاحاد والمنقسم فيكون حدا مشتركا بين ثلثة وثلثة قلت الجواب عن الاول ان
المص قد ثبت على فيه لما بين ان غير العدد ليس كما منفصلا وايراده لا يليق
لشرح هذا المختصر ولعله تبع في ذلك ما قاله بعض المتقدمين من ان الكم المنفصل
اما قار وهو العدد او غير قار وهو الاقوال فان اجزاءه لا يوجد معا وليس بينهما حد مشترك يكون
ابتداء وانتهاء وعن الثاني انه لو فرض في السبعة مثلا احاد مرتبة فما واحد متوسط

وعلى الجواب لصار بطلت نوعيتها الواحدة الثانية قبل هذا الترتيب وذلك لان الواحد
المتوسط لما فرض حدا مشتركا بين الجانبين فلو اعتبر مع احدهما دون الاخر لم يكن حدا
مشتركا فلا بد وان يكون يعتبر عند ذلك مع كل واحد منهما فصار المجموع ثمانية فقد
بطلت نوعيتها عند هذه الترتيب واما الكيف فهو هيئة في شيء لا يقتضي قسمة
ولا نسبة والهيئة والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه
والهيئة باعتبار حصوله وقوله لا يقتضي قسمة احتراز عن الكم وقوله ولا
نسبة احتراز عن الاعراض النسبية وهذا التعريف منقوض بالوحدة وا
لنقطة فالاولى ان يقال في تعريفه هو هيئة في الشيء لا يقتضي القسمة واللاقسمة
والنسبة وينقسم الكيف الى اربعة انواع لانه اما ان يكون مختصا بالكمية او لا
والثاني اما ان يكون محسوسا او لا والثاني اما ان يكون استعدادا او لا وهو الكيف
المختص بذوات الانفس والكيفيات المحسوسة اما ان يكون راسخة كحلاوة
العسل وملوحة ماء البحر يسمى الانفعاليات واما ان يكون غير راسخة كحمرة الخجل
وصفرة الوجل ويسمى الانفعالات فان قلت لم يسمى القسم الثاني انفعالات مع كونه
انفعاليات ايضا لانفعال الحواس عن العرض قلت لما كان نسبة الانفعال لكونه
ابلغ من نفس الانفعال خصت الثابتة بالانفعاليات بخلاف الزايلة فا
نها لسرعة زوالها كانها نفس الانفعال فخصت الزايلة بالانفعالات والكيفيات ا
لنفسانية ان كانت غير راسخة سميت حالات كالكتابة في ابتداءها وان كانت

يعني الجملة لان العلة الموجبة للشيء متقدمة عليه بالذات والمتقدم للشيء على الشيء
بالذات لا يكون نفسه بالضرورة ولا جميع اجزائه لان جميع اجزاء الشيء نفسه للامتناع
ان يكون جزءه والا لم يكن جميع اجزاءه جميعها بل بعضها تلك او خارجا عنه لان خروج الشيء
عن الشيء مع دخول جزئه فيه غير معقول ولا بعض اجزاءه اذ لا يكفي تحقق بعض
اجزاء الشيء في تحققه فانه لا يتوقف على اجزاءه المفروضة يتوقف على سائر الاجزاء و
العلة الموجبة المستجمعة لحصول الشرايط وارتفاع الموانع ما يكفي تحققها في تحقق
معلولها فهي اذن علة خارجة والموجود الخارج عن مجموع الممكنات واجب لذاته فيلزم
وجود الواجب على تقدير عدمه وهو محال فان قلت ادعى المص البداهة في كون علة الجملة
خارجة وليس كذلك فان ذلك يتوقف على العلم بتلك المقدمات الوسيعة التي ذكرتم قلت
تلك المقدمات منبهات والبديهي قد يحتاج اليها فانه متفاوت في الجلاء والخفاء
فصل لما ان وجود واجب الوجود لنفسه **اقول** وجود وا
جب الوجود نفس حقيقته والا لكان داخلا في حقيقته او خارجا عنها عارضا
لها حقيقته اياها ولا سبيل الى شيء منهما اما الاول فلانه يلزم تركيب حقيقته وكل
مركب فهو ممكن هف والظهور بطلان هذا القسم تركه المص واما الثاني فلان وجو
ده لو كان زايدا على حقيقته عارضا لها لكان مفتقرا الى حقيقته افتقار الحال الى المحل
فيكون مفتقرا الى غيره وكل مفتقر الى غيره فهو ممكن فوجوده يكون ممكنا وكل ممكن لا بد
من مؤثر فلوجوده مؤثر وذلك المؤثر ان كان نفس حقيقته يلزم ان يكون مو



قبل الوجود لان العلة الموجدة للشيء يجب تقدمها عليه بالوجود فالمفيد للوجود لا بد
ان يكون موجودا حتى يفيد غيره الوجود بخلاف المستفيد للوجود اي العلة القابلة فان
المستفيد للوجود لا بد ان لا يكون موجودا حتى يقبل الوجود من غيره والا يلزم تحصيل
الحاصل لكن كون الشيء موجودا قبل الوجود ظاهر البطلان فلم يكن المؤثر فيه نفس تلك
الحقيقة وان كان المؤثر غير تلك الحقيقة يلزم ان يكون الواجب لذاته محتاجا في وجوده
الى مؤثر منفصل فلم يكن واجب الوجود هف فان قلت لم لا يجوز ان يكون المؤثر فيه
حقيقته من حيث هي هي من غير اعتبار شيء من الوجود والعدم والقابل قلت
قد ذكرنا جوابه في خلال التقرير قال فصل في ان وجوب الوجود و
تعينه نفس ذاته اقول وجوب الوجود اي استحقاقه الوجود نفس ذاته
وكذا تعينه اي تشخصه نفس ذاته اما الاول فلان وجوب الوجود لو كان زائدا على
حقيقته لكان محتاجا الى حقيقته احتياج الحال الى المحل وكان معلولا لذاته لكن
والعلة ما لم يجب وجودها لا توجد المعلول فان العلة يجب وجودها اولا ثم يجب وجود
معلولها ضرورة وذلك الوجوب هو الوجوب بالذات اي الوجوب بالغير ينافي الوجوب
بالذات فلو كان ذلك الوجوب وجوبا بالغير لا ينقلب الواجب لذاته الى الممكن لذاته
الواجب بغيره وهو مح فاذن ذلك الوجوب هو الوجوب بالذات فيكون وجوب الوجود بالذات
لذات قبل نفسه هف فان قلت لم لا يجوز ان يكون ذلك الوجوب بالذات مغايرا لهذا
الوجوب بالذات الذي هو معلول ذاته ح وح لا يلزم تقدم الشيء على نفسه بل مغايرها

١٢٨

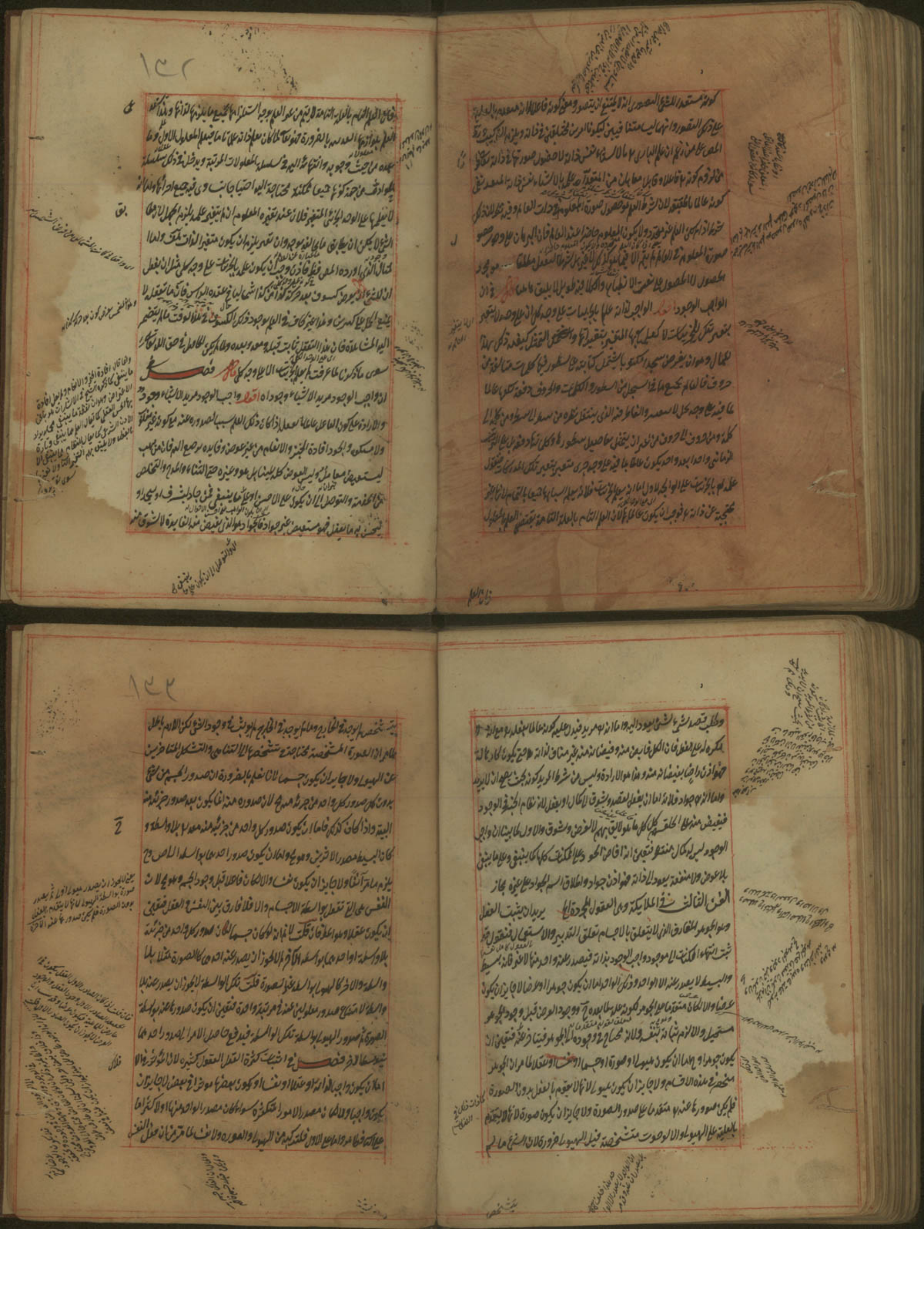
لنذكر اما ان يكون هذا الوجوب مسبوقا بوجوب آخر فلم قلتم ان ذلك غير جائز قلت لان
ننقل الكلام الى ذلك الوجوب ونقول انه ان لم يكن نفس ذاته لكان معلولا لذاته والعلة
يجب ان يوجد اولا ثم يوجد المعلول فيكون ذلك الوجوب مسبوقا بوجوب آخر فان
لم ينته الى الوجوب هو نفس ذاته يلزم ان يكون في ذاته وجوبات مترتبة غير متناهية
وهو الصدر عنه علوا كبيرا واما الثاني فلان تعينه لو كان زائدا على ذاته لكان معلولا لذاته
لاحتياجه الى ذاته ح والعلة ما لم يتعين لم توجد المعلول لانها ما لم يتعين لم يوجد وما لم
يوجد لا يوجد المعلول فما لم يتعين العلة لم يوجد المعلول فيكون التعيين حاصلا قبل نفسه
وهو مح فان قلت لم لا يجوز ان يكون ذلك التعيين مغايرا لهذا التعيين قلت لو كان كذلك
ننقل الكلام اليه فان لم ينته الى التعيين هو ذاته ح يلزم التسلسل وانه مح قال
فصل في توحيد واجب الوجود اقول واجب الوجود واحد لو تعدد فتحقق
في شخصين لانا لو فرضنا موجودين واجبي الوجود لكانا مشتركين في وجوب الوجود
لا محالة فلا بد لهما من مميز فما به الامتياز اما ان يكون تمام الحقيقة او لا يكون
لا سبيل الى شيء منهما اما الاول فلان ما به الامتياز لو كان تمام الحقيقة لكان وجوب
الوجود خارجا عن حقيقة كل واحد منهما لكونه مشتركا بينهما فلو لم يكن خارجا عن
حقيقتهما لم يكن الامتياز بتمام الحقيقة وقد بينا ان وجوب الوجود نفس حقيقة
واجب الوجود هف واما الثاني فلان كل واحد منهما ح يكون مركبا مما به الامتياز
وما به الاشتراك وكل مركب محتاج الى الجزء الذي هو غيره وكل محتاج الى غيره ممكن

لا غيره ممكن فيكون كل واحد منهما ممكنا لذاته وقد فرضنا ان كل واحد منهما وا
جب الوجود هف فان قلت انما يلزم التركيب ان لو كان ما به الامتياز
مقوما لم لا يجوز ان يكون ما به الامتياز عارضا لهما قلت ما به الاشتراك وهو
وجوب الوجود اما ان يكون مقوما لحقيقتهما او نفس حقيقتهما او عارضا
لها فان كان الاول يلزم تركيب حقيقة كل واحد منهما مع كون ما به الامتياز
داخلا فان الاشتراك في الذاتي يقتضي الامتياز بالذاتي على ما تبين في علم
المنطق هف وان كان الثاني كان ما به الامتياز العارض تعينا لا محالة وقد بينا
ان التعين نفس حقيقة واجب الوجود هف وان كان الثالث فهو باطل فانا
قد بينا ان وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود وعلى انا ما بينا وان التعين
نفس حقيقة واجب الوجود يكفي في اثبات توحيده فان التعين اذا كان نفس
الماهية كان نوع تلك الماهية منحصرا في الشخص بالضرورة قال فصل
في ان الواجب لذاته اقول واجب الوجود واجب من جميع الجهات اي ليس له
حالة منتظرة لان ذاته كافية في حصول جميع ما له من الصفات ومتى كان كذلك
لم يكن له حالة منتظرة فيكون واجبا من جميع الجهات اما الكبرى فواضح واما
الصغرى فلان ذاته لو لم يكن كافية في حصول جميع ما له من الصفات لكان الشيء
من صفاته من غيره فيكون حصول ذلك الغير علة لوجود تلك الصفة وغيبته
علة لعدمها ولو كان كذلك لم يكن ذاته لذاته من حيث هي هي مع قطع النظر عن

١٢٩

ذلك الغير يجب الوجود او الامتناع لانه يجب مع وجود تلك الصفة او مع عدمها فان كان
مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها من غيرها والا لم يتحقق الصفة مع قطع النظر عن
ذلك الغير وقد كان المفروض انه وجودها من غيره هف وان كان مع عدمها لم يكن عدمها
عن غيبته لانا فرضنا ذلك الغير موجودا وان قطعنا النظر عنه وقد كان المفروض
الا لا هي عن غيبته هف واذا لم يجب وجودها بلا نظر الى لم يكن الواجب لذاته واجبا لذاته
هف فان قلت انا نعلم بالضرورة ان ذاته ليست كافية في حصول الصفات الا
ضافية كالمبدائية للعلة والخالقية والرازقية وايضا الا نم انه لو لم يكن ذاته كافية
لكان شيء من صفاته عن غيره حتى يكون حضور ذلك الغير علة لوجودها وغيبته علة لعدمها
لم لا يجوز ان يكون صدق ذلك بان يكون بعض الصفات من ذاته مع الغير وايضا
لا نم انه لو كان وجوب الذات مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها من غيرها فان قطع النظر
عن الغير لا تقتضي عدمه حتى يلزم ذلك لانه لو اقتضى ذلك فلا نم انه لو كان وجودها
مع عدم تلك الصفة لم يكن عدمها عن غيبته قلت هذا الا يرد وارد واما الاول فلا
ان الكلام في الصفات الحقيقية دون الاضافية والسلبية واذا كان حصول
بعضه لذاته بشرط الغير لكان يلزم من حضوره وجودها لتحقق الذات عند حضوره
ومن غيبته عدمها لامتناع ان يكون الشيء موجودا مع انتفاء شرطه عليه وهو النفي
فيعود المحذور قال فصل في ان الواجب لذاته الخ اقول واجب الوجود
لا يشارك الممكنات في وجوده والا فالوجود من حيث هو هو اما ان يجب له التجرد عن







مسبوق بحادث آخر لان الحادث اما ان يوجد ابتداء او بعد حدوث حوادث اخر لا سبيل الى
الاول والا لزم دوام الحادث وهو ضروري البطلان فتعين الثاني واذا كان كل حادث مسبوقا بحادث آخر
فاما ان يوجد تلك الحوادث على الاجتماع او على التعاقب لا سبيل الى الاول والا لزم
امور لا نهاية لها مترتبة في الوجود بلا نهاية فتعين ان يوجد على التعاقب فقبل كل حادث حادث
لا الى اول فان قلت لانم ان الحادث اذا لم يوجد ابتداء يلزم ان يوجد بعد حادث آخر
لم لا يجوز ان يكون اول الحادث قلت ما هو اول الحادث اما ان يكون علته التامة حادثة
او قديمة فان كان الثاني يلزم قدم الحادث وهو محال فتعين الاول فلم يكن اول الحوادث هف
فان قيل لم قلتم انه يستحيل ترتيب امور غير متناهية قلنا لانا اذا اخذنا جملتين احديهما
من مبدأ معين الى غير النهاية والاخرى مما قبله بمرتبة واحدة وانطبقت الثانية على الاولى
بان يقابل الجزء الاول من الجملة الثانية بازاء الاول من الاولى وكذا … فاما ان يتطابق الى غير
النهاية او ينقطع الثانية لا سبيل الى الاول والا لكان الزائد مثل الناقص هف فيلزم الا
نقطاع فيكون الجملة متناهية والاولى زائدة عليها بقدر متناه والزائد على المتناهي بقدر
يجب ان يكون متناهيا هذا غني عن الشرح الا ان القائل ان يقول ان اراد بتطابق
الجملتين اتحاد طرفيهما فلانم انهما ان لم يتطابقا يلزم ان ينقطع الثانية فيها هف لم لا يجوز
ان يكون عدم تطابقهما لعدم الطرف لا لتناهي الثانية وان اراد به ان يكون بازاء كل جزء
من الاولى جزء من الثانية فلانم انهما ان تطابقا يلزم ان يكون الزائد مثل الناقص لم لا يجوز
ان يكون تطابقهما لعدم تناهي اجزاء الثانية لا ينتهي اجزاء الاولى لا ينتهي بازاء جزء من الثاني

جزء من الثانية لا لتساوي اجزائهما كما لا يخفى على المتدبر والجهل نافعة في احوال الآخرة
النفس بعد خراب البدن اما ان تفسد او تبقى مجردة او تتعلق ببدن آخر لا سبيل الى الثالث
والا لتعلق … لا سبيل الى الاول اذ النفس لا تقبل الفساد والا لكان
فيها شيء يقبل الفساد وشيء يبقيه بالفعل لان الفاسد بالفعل غير القابل للفساد ولان
القابل للفساد يبقى مع الفساد والفاسد لا يبقى معه فيكون النفس مركبة وقد مر
انها بسيطة هف فان قلت لم لا يجوز ان يكون البدن محلا قابلا لفساد النفس قلت
لان كون الشيء محلا لامكان … وما هو … القوابل او الامكان وجوده غير معقول فان
معنى كون الشيء محلا لامكان وجود شيء آخر هو تهيئه لوجوده فيه حتى يكون حال وجوده
مقترنا به وكذا الحال في امكان فساد شيء ولهذا يمتنع ان يكون الشيء محلا لفساد
نفسه بل البدن انما فيه قوة تعلق النفس به ولا يلزم تعلقها به ولا سبيل الى الثالث لان
النفس حادثة مع حدوث البدن فيلزم ان عند حدوث كل بدن من الابدان حدوث نفس
لان … حادثة … فيتوقف حدوثها على علة تامة على الاستعداد … النفس
البدن فالعلة التامة … تتوقف على حدوث البدن الصالح لقبول النفس على
… تنعدم بعدمه وتتحقق بتحققه فعند حدوث كل بدن لا بد ان يفيض عليه
نفس من مبدئها فلو تعلقت به نفس اخرى على سبيل التناسخ لكان للبدن الواحد
نفسان … وهو باطل اذ لا يشعر كل واحد من ذاته الا ذاتا … فاذن
الثالث … مبني على حدوث النفس وقد عرفت انه مبني على فساد التناسخ

فيكون زائدا … وجوب كون اللذة بحيث يتحقق ممنوع لا بد له من دليل
… اللذة … اللذة ادراك الملائم من حيث هو ملائم وانما قلنا من حيث هو ملائم
لان الشيء قد يكون ملائما من جهة دون جهة فلا يلتذ به الا من الجهة التي هو بها ملائم
ولكل قوة من القوى لذة وخير واذى وشر بحسبها فلكل القوى … فلذة الذوق الحلو
ولذة البصر النور ولذة الوهم الرجاء ولذة الحفظ تذكر الامور الماضية واذى كل منها
ما يضاده والملائم للنفس الناطقة من جهة القوى العقلية ادراك المعقولات بان يحصل
لها ما يمكن ادراكه منها الحق الاول بانه واجب لذاته من جميع الجهات بريء عن النقص
ومنبع لفيضان الخير على الوجه الاصوب ثم تدرك ما صدر عنه من العقول المجردة والنفوس
الفلكية والاجرام السماوية والكائنات العنصرية على الترتيب الواقع في الوجود بحيث
تنتقش علما عقليا مرتسما فيه صورة الكل والنظام المعقول فيه كله والخير الفائض اليه
فيكون حينئذ موازيا للعالم الموجود كله وهذا اتم وافضل من كمالات القوى الاخرى بل هو في
مرتبة يقبح معها ان يقال انه افضل واتم لانه لا نسبة له اليه فضيلة ودواما وكثرة وهذا
الادراك حاصل للنفس بعد الموت لان النفس لا تحتاج في تعقلها الى الآلات الجسدانية
بل يكون اشد اذ يزول عنها الاشتغال بقوى البدن فيخلص لها …
بذاتها فصارت المعقولات مشاهدة فيكون اللذة حاصلة بل يكون السعادة بحسبها
… اتم وافضل وعدم حصول اللذة حالة تعلق النفس بالبدن انما كان لقيام المانع و
هو التعلقات البدنية والعلائق الجسمانية فان قلت هذا … الالم ادراك المنافي من

حيث هو مناف وانما قلنا من حيث هو مناف لان الشيء قد يكون منافيا من حيثية
دون حيثية والايلام به يختص بالجهة التي هو بها مناف والمنافي للنفس الناطقة
ما هو الهيئة المضادة للكمال فالنفس اذا فارقت البدن وتمكنت فيها الهيئات المضادة
للكمال كانت صارت صورة للنفس فادركت المنافي من حيث هو مناف فيحصل
لها الالم قلت هذا انما هو … النفس الكاملة بالاعتقادات البرهانية الجازمة
المطابقة المتنعمة … ان كانت نقية عن الهيئات البدنية الردية موصلة عن الكدو
رات الجسمانية اتصلت بعد المفارقة بعالم القدس في حضرة رب العالمين في مقعد صدق
عند مليك مقتدر ووجدت لذة عظيمة هي اجل من كل لذة واشرف وهذه هي السعا
دات الحقيقية واليه اشار في القرآن المجيد بقوله الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم
بظلم اولئك لهم الامن وهم مهتدون فان الايمان هو العلم بما اليه … وعدم لبس الظلم
هو النقاء عن الهيئات الردية وان لم تكن نقية عن تلك الهيئات البدنية بقيت فيها
مدة حسبما … تلك الهيئات محجوبة عن الاتصال بالسعادة الحقيقية …
اذ … السبب ميلها الى تلك الهيئات مع تعذر حصولها لفقدان الآلات والالم
التي تحصل بسبب هذه الهيئات لا يكون لازمة لزوال هذه الهيئات بعد الموت شيئا
فشيئا مع ترك الافعال المعدة لها بتكررها حتى تزكى النفس وتبلغ السعادة التي
يخصها فان قلت للعلاقة البدنية كيف صارت مانعة عن هذه اللذات العظيمة والالام
العظيمة مع ضعف العلاقة مع البدن واستحكام العلاقة مع هذه الا … قلت اللذات



والالام النفسانية وان كانت في غاية القوة الا ان تعلق النفس بالبدن واشتغالها
بالتدبير ايضا في غاية الكمال فيجوز ان يكون احدهما مانعا عن الاخر هذا حال
النفوس الناطقة اذا ظهر لها ان من شانها ادراك الحقايق بكسب المجهول من المعلوم
لونه لها اي للنفس من هذه الكسب شوق الى الكمال الذي هو معشوقها فاذا فارقت
البدن وتنبهت بكل لها الان عنهما بطبعها نارجعة اليه الا ان اشتغالها بالبدن
انساها اياه كما ينتهي المريض الالتذاذ بالحلو ويميل الى المكروهات بالحقيقة وليس معها
ما يمكن كسبه يعرض لها الالم العظيم وهو الم النار الروحانية الموقدة التي تطلع على الافئدة
وكان مثلها مثل الخدر الذي لم يحس بحرقة فلما زال عائقه احس به هذا حال
النفوس الناطقة الساذجة التي لم تكتسب العلم والشرف اذا فارقت البدن وكانت
خالية عن الهيئات البدنية الردية لا يتعذب بها لانهم غير عارفين بكمالاتهم فان الحكم
بان للنفوس كمالات حقيقية ليس باولي غير مشتاقين اليها لانهم لم تعرفها اصلا فكانت
الجاهلة لونى الى خلاص من الفطانة البتيرا ما ان النفوس التي عرفت ما لا كنت
النظر اي انها كمالا تام ما فيه انها لم تكتسب الكمال اشتغالها اكتسب ما يضادها الكمال
واشتغلت بما صرفها عن اكتساب الكمال بما ليس بمضاد له او لم تشتغل بل كانت
تسلف في اقتناء الكمال تتعذب بها بنقصانهم لاشتياقهم الى الكمال الغائب
عنهم وانما حصل ذلك الشوق لهم باكتساب نظري قاصر عن الوصول الى
المشتاق اليه وهي مع هؤلاء البترا والابلة في اللغة الذي غلب عليه سلامة

الصدور وقلة الاهتمام وان لم يكن خالية عن الهيئات البدنية الردية فاشتاقت
الى مقتضى تلك الهيئات فتالم بفقدان مقتضياتها من غير حصول المشتاق اليه
وتبقى في كدورة الهيولى مقيدة بسلاسل العلايق لان آلة ذلك قد بطلت
وخلق تعلق بالبدن قد بقى فيكون في حصة وعذاب اليم الا ان ذلك
التعذيب ايضا دايما وبهذه الهيئات يختلف في شدة الردات و
ضعفها وفي سرعة الزوال وبطوءه ويختلف فيها ما يكون
من التعذيب بحسب الاختلافين والله
اعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب
تمت بعون الله
الملك المنان



